جلال أمين

شخصيات مصرية فذة

دار الشروق

الطبعـة الأولى ٢٠٠٩

رقم الإيداع ٢٠٠٨/١٦٠٠٣
ISBN 978-977-09-2494-6

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون : ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢) +
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

شخصيات
مصرية فذة

جلال أمين

شخصيات مصرية فذة

دار الشروق

المحتويات

مقـدمــة ٧
أحمد بهاء الدين ٩
عبد العظيم أنيس ١٣
نجيب محفوظ ٣١
حلمي مراد ٣٣
عادل حسين ٣٩
محمد عودة ٤٧
لطفي عبد العظيم ٥١
سعيد النجار ٥٧
إبراهيم شحاتة ٧٥
علي الجريتلي ٨٥
سعاد حسني ٨٩
صلاح جاهين ٩٥
نجلاء بدير ٩٩

مقدمـة

الشخص «الفذ» هو المتفرد في مكانته أو كفاءته. وهذا الكتاب يضم ثلاثة عشر فصلًا، يتناول كل منها شخصية أعتبرها، ويعتبرها معظم من يعرفها من المصريين، شخصية «فذة» بمعنى الكلمة.

إن مجالات تألقهم وتفردهم مختلفة أشد الاختلاف ومتنوعة للغاية، من الكتابة الصحفية والأدبية، إلى العمل السياسي، إلى التمثيل السينمائي والغناء، إلى كتابة الشعر والرسم، إلى التأليف الاقتصادي والقانوني.

وهم فضلًا عن ذلك يتمتعون، بدون استثناء، بحب غامر من الناس وتقدير عميق لأشخاصهم، كما يحظون بهذا التقدير لمواهبهم. لهذا كانت الكتابة عنهم مصدر سرور للكاتب، وهو يرجو أن تكون أيضًا مصدر سرور وفائدة لمن يقرؤها.

ليس الهدف من كتابة أي من هذه الفصول الإحاطة بالشخصية من كافة جوانبها، وإنما لمستُ فقط بعض جوانب أثرت فيّ بوجه خاص، أو لمستها من خلال معرفتي الشخصية، وربما لم تتح معرفة هذه الجوانب لغيري، فرأيت أنه قد يكون من المفيد أن أعرّف بها من لم يكن يعرف.

جلال أمين

أحمد بهاء الدين

لا بد أننا جميعًا قد لاحظنا هذا الإجماع على تقدير وحب أحمد بهاء الدين مما ظهر بمجرد سماع الناس بخبر رحيله. والظاهرة جديرة بالتأمل إذ إنها لا تتكرر كثيرًا، بل إني أجد من الصعب جدًّا أن أتذكر مثلها.

نعم كان حزننا عميقا على فتحي رضوان وصلاح جاهين وجمال حمدان، وكتب كثيرون كلامًا رقيقًا جدًا عن ليلى مراد بعد وفاتها، ولا زالت ذكرى عبد الحليم حافظ تثير مشاعر المحبة والحزن لفقده لدى الكثيرين عامًا بعد عام. ولكن الإجماع على أحمد بهاء الدين من نوع مختلف: في مداه وشموله لطوائف متعددة من الناس: سياسيين ومثقفين وصحفيين وفنانين وقراء عاديين، ومنتمين إلى مختلف الأحزاب: حاكمة ومعارضة، ومختلف الاتجاهات السياسية: محافظين ويساريين، متحمسين للعروبة أو متحمسين للمصرية، ومختلف الاتجاهات الفكرية: علمانية وإسلامية... إلخ.

خطر لي أن السبب قد يكون شعوره الوطني القوي، وقد كان الرجل كذلك بالفعل. ولكن الوطنيين كثيرون، ومنهم من ضحى بدخول السجن أو التشرد سنوات طويلة بينما لم يدخل بهاء السجن قط، وظل بهاء دائمًا يحظى بالمنصب الرفيع في عالم الصحافة وبيسر الحياة، حتى عندما اضطر لأسباب سياسية إلى الابتعاد عن مصر بضع سنوات.

ثم خطر لي أن السبب قد يكون تعدد اهتماماته، فهو كاتب صحفي ولكنه أيضًا يكتب في الأدب والتاريخ والموسيقى والسينما والفنون الشعبية، ويهوى تخطيط المدن، ويهتم بالاقتصاد ومختلف القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية، حتى ما كان منها على درجة عالية من التجريد.

قد يكون هذا هو السبب في انتشار قرائه بين مختلف طوائف الناس مع اختلاف مشاربهم واهتماماتهم، ولكن هذا لا يفسر الإجماع عليه حتى من بين أصحاب المواقف المتصارعة في كل قضية من هذه القضايا.

نعم، كان مؤدبًا رقيق الحاشية، ولكن ما أكثر المؤدبين رقيقي الحاشية الذين لا يحفل بهم أحد. وعلى أية حال فإن بهاء لم يكن ملاكًا «ولا أحد يتمني لو كان كذلك»، فهو شديد الغضب إذا غضب، قد يعبر عن استيائه بهدوء، ولكنه لا يترك هذا الاستياء محلًا للشك أو التخمين.

كان شريفًا لا يستعبده منصب أو مال، ولكن ما أكثر الشرفاء أيضًا، الذين لا يستعبدهم المنصب أو المال، وفي كل شارع في مصر يمكن أن تجد عشرات المصريين الشرفاء الذين لم يرتكبوا في حياتهم سلوكًا شائنًا أو باعوا أنفسهم للشيطان، ولكن لا يسمع بهم أحد ولا يحس بهم أحد. صحيح أن الشيطان لا يعرّض كل من هب ودب للإغراء، ولا يستطيع كل شريف أن يجمع من المال والنفوذ ـ لو شاء ـ ما كان يمكن لبهاء جمعه وتحقيقه لو أراد ذلك. والشرف على أية حال لا يقاس بعدم الخضوع للإغراء إلا إذا كان هناك إغراء أصلًا. ومع كل ذلك فليس من الصعب على المرء أن يضرب أمثلة لشرفاء كثيرين من نوع أحمد بهاء الدين تعرضوا للإغراء فلم يرضخوا له.

قد يقال إن الحزن العميق على بهاء هو في الحقيقة حزن على مرحلة تاريخية بأكملها كانت عزيزة علينا ثم انتهت، وكان كل من هؤلاء يعبر تعبيرًا واضحًا عن أحد جوانب هذه المرحلة، ومن ثم فإننا كلما فقدنا واحدًا منهم تذكرنا من جديد ما فقدناه بانقضاء هذه المرحلة إلى غير رجعة. هذا صحيح أيضًا، ولكن لماذا هذا الإجماع الذي لم يتوافر في رأيي، لكثيرين ممن لمعوا في نفس هذه الفترة، بمثل ما توافر لأحمد بهاء الدين؟.

إن التفسير الذي ارتحت إليه هو أن أحمد بهاء الدين كان يتمتع بصفة نادرة حقًا بين الموهوبين من الناس، وهي «عدم تضخم الشعور بالذات» أو عدم المبالغة في تقدير الذات. كان بهاء بالفعل ـ فيما بدا لي ـ خاليًا من هذا الشعور بالمبالغة في تقدير النفس، أو بعبارة أخرى «لم يكن يأخذ نفسه مأخذ الجد بأكثر من اللازم». وقد ترتب

على ذلك بعض الصفات الأخرى المهمة للغاية في الكاتب والرجل العام، منها: تغليب الصالح العام على الصالح الخاص، والنفور الشديد من الكلام عن النفس بأكثر مما يجب، ومن الانشغال بالصغائر وتوافه الأمور بمبرر ودون مبرر، والقدرة على التعبير الصادق عن الموضوع حتى لو أصاب الكاتب نفسه بعض الأذى منه، وعلى التمييز بين المهم وغير المهم، والزهد في أية محاولة للتظاهر بما ليس فيه، بما في ذلك انتهاج أسلوب معقد وملتو في الكتابة لإخفاء ما لا يجب أن يخفى أو للإيهام بما ليس حقيقيًا، فضلًا عن الأدب الجم في الكلام عن الناس، وعدم المبالغة في الهجوم والنقد، وسرعة السيطرة على النفس عند الغضب، والميل إلى رؤية المغزى العام للحدث والتغاضي عن آثاره الفردية والخاصة، وتشجيع الموهوبين من غير المشهورين وإفساح مجال الشهرة أمامهم، والشعور بالفرح الحقيقي لدى رؤية نجاحهم ومساهمتهم في النفع العام.

هذا هو السبب الأساسي ـ في رأيي ـ في الإجماع على أحمد بهاء الدين، إذ غفر له حتى خصومه في الرأي ـ فيما عدا أصحاب الذوات المتضخمة جدًا ـ مواقفه المختلفة عن موقفهم لأنهم كانوا جميعًا يشعرون بهذه الصفة فيه: تجرده الرائع، في الحدود الممكنة طبعًا دون أن يفقد المرء أية رغبة في العمل، من ذلك التغليب الشائع للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة بسبب تضخم الشعور بالذات. أكاد أتخيل أحمد بهاء الدين وهو يتصرف ويشعر «كأب» حتى وهو في الخامسة عشر من عمره، فما بالك وقد حظي بأقصى درجات النجاح والمجد التي يمكن أن تتاح لصحفي وسياسي يقاوم من أجل الإصلاح؟

لا بد أن هذا النجاح وهذا المجد قد جعلاه سنة بعد أخرى، أكثر زهدًا في تحقيق مصالحه الخاصة، وأكثر حدبًا على الآخرين، وهذا هو بالضبط ما لمسناه منه في الحقيقة.

عبد العظيم أنيس

يتمتع الدكتور عبد العظيم أنيس بدرجة من التقدير والمحبة من المثقفين المصريين يندر أن يتمتع بها مفكر معاصر آخر في مصر. ذلك أنه يجتمع فيه عدد من الخصال التي تبدو لأول وهلة متضادة، ومن النادر أن تجتمع في شخص واحد. إنه عالم فذ في الرياضيات، ولكنه يهوى الأدب، ويكتب في النقد ويقيم الأعمال الأدبية تقييمًا يبعث الثقة في سلامة حسه الأدبي والجمالي. فإذا كتب ذكرياته عن شخصية مهمة أو حتى عن أحداث شخصية بحتة توفرت لمقالاته درجة عالية من التشويق للقارئ وكأنه يقرأ قصة، ووجد القارئ، حتى فيما يرويه من أحداث شخصية، مغزى عامًا جديرًا بالتأمل. وهو يكتب في قضايا معقدة في السياسة أو الثقافة أو الفلسفة فيحولها إلى قضايا بالغة الوضوح والسلاسة، فيرد القضية المعقدة إلى عناصرها وكأنه يحل بعض المعادلات الرياضية.

وهو رجل حاد وصارم في أحكامه الأخلاقية، ينفر من أنصاف الحلول، ولا يغض البصر عن الخطأ لمجرد اقترانه ببعض الصواب. ومع ذلك فهو دائمًا يكتب بأدب وبلا انفعال، وبأسلوب لا يعرف الخطابة أو المبالغات، وإنما يأتي تأثير كتاباته لا من نبرتها العالية بل من عمق التحليل وشموله وسلاسة أسلوبه.

لا يمنعه إجماع الناس على التهليل لشخص أو موقف من التمييز بين الصحيح والباطل في سيرة هذا الشخص ومواقفه. فعل ذلك مثلًا في تقييمه للدكتور زكي نجيب محمود وفلسفته الوضعية المنطقية. فبينما حمد للدكتور زكي نجيب دعوته لإعمال العقل وتصديه لغوغائية الذين يستخدمون النصوص التراثية استخدامًا يحتقر عقل الإنسان، عاب عليه تأييده لزيارة السادات للقدس في عام ١٩٧٧، ولمعاهدة

الصلح مع إسرائيل في ١٩٧٩، فضلًا عن استهجانه لقيام د. زكي نجيب في وقت مبكر من حياته بترجمة كتاب «اخترت الحرية» لكرافشنكو لحساب مؤسسة فرانكلين كجزء من الدعاية الأمريكية ضد الاشتراكية. كما انتقد د. زكي نجيب لأنه لم يميز تمييزًا كافيًا بين قضية الانفتاح الثقافي على الغرب وقضية الغزو الثقافي التي يعتبرها د. أنيس جزءًا من قضية أوسع هي قضية الاستعمار الغربي. (مجلة أدب ونقد، عدد أبريل ١٩٩٢).

ويجري د. أنيس مثل هذا التمييز فيما يتعلق بالدكتور أحمد زويل، بمناسبة الضجة الإعلامية التي أحيط بها لدى حصوله على جائزة نوبل في ١٩٩٩. فبينما أثنى د. أنيس على قدرات د. زويل العلمية ونبوغه، انتقده لتأييده لجماعة كوبنهاجن التي تروّج للتطبيع مع إسرائيل. فكأن د. أنيس يقول: في الواقع إن هذا الرجل قد نبغ وتفوق في العلم فوجبت تهنئته، ولكنه اتخذ موقفًا سياسيًا خاطئًا فوجب توبيخه. (جريدة الأهالي، ٣ نوفمبر ١٩٩٩).

والدكتور عبد العظيم أنيس يصنف عادة بين المفكرين الماركسيين ولكنه يختلف عن كثيرين ممن عرفتهم أو قرأت لهم من الماركسيين المصريين أو غيرهم. فهو مثلًا نادرًا ما يستشهد في كتاباته بقول أو رأي قال به ماركس أو إنجلز أو لينين، فالمهم لديه هو الرأي الصحيح وليس مصدر هذا الرأي. والواقع في نظر د. أنيس أكثر ثراء بكثير مما يبدو من خلال كتابات الكثيرين من الماركسيين. كما أن الواقع المصري الذي يكتب عنه د. أنيس هو واقع مصري مائة بالمائة، ولا يمكن أن يبدو كأنه واقع روسي أو صيني. وأظن أن هذا هو أحد الأسباب المهمة التي جعلت د. أنيس لا يتأثر، فيما يبدو لي على الأقل، بسقوط الكتلة الشرقية بالدرجة التي تأثر بها آخرون من الماركسيين. فلا هو نكص على أعقابه وأعلن تبرأه من الماركسية، ولا هو بحث لنفسه عن مظلة أخرى يحتمي بها، ولا هو أخذ يردد بمناسبة أو غير مناسبة أنه لا زال ماركسيًا، ولا هو أصيب بالاكتئاب أو توقف عن الكتابة وعن إعلان مواقفه من القضايا السياسية المستجدة.

عندما أحاول أن أفسر على ضوء هذا، نوع الانتساب أو الولاء الذي يحمله د. أنيس

للماركسية أتذكر أستاذة الاقتصاد البريطانية الشهيرة جون روبنسون (Joan Robinson) التي لم تكن هي نفسها ماركسية، إذ كانت ترفض الكثير من أفكار ماركس الاقتصادية والفلسفية، ولكنها كانت تقبل بعض نظرياته الاقتصادية وتتعاطف بشدة مع موقف ماركس الأخلاقي وكراهيته للاستغلال والظلم، وكانت تعتبر أن ذلك الموقف الأخلاقي في الماركسية أهم بكثير من بعض نظريات ماركس العلمية.

في حوار دار بين الأستاذة جون روبنسون وأحد زملائها من الاقتصاديين الماركسيين وجهت إليه هذه العبارة التي لا تخلو من قسوة:

«إني أحمل ماركس في عظامي بينما كثيرون من الماركسيين يحملونه فقط في أفواههم». كانت تقصد بهذه العبارة أنها تتبنى فقط ما تعتبره صحيحًا في الماركسية، وتهضمه وتمزجه بما تعتقد بصحته من أفكار الآخرين، وتطبقه على ما يصادفها من مشكلات واقعية، بينما يكتفي كثير من الماركسيين بترديد أقوال ماركس دون تمييز كاف بين الصحيح والخاطئ، الملائم وغير الملائم، فإذا طبقوها على الواقع كثيرًا ما يقعون في الخطأ.

من متابعتي لكتابات د. عبد العظيم أنيس ولمواقفه السياسية أميل إلى الاعتقاد بأن الرجل، وإن كان ماركسيًا، فإنه من نوع جون روبنسون، هذا النوع الذي «يحمل ماركس في عظامه وليس في فمه». يؤيد هذا ما قاله د. أنيس في حديث مستفيض (نشر في عدد أغسطس ١٩٩٣ من مجلة أدب ونقد) في ندوة عقدتها المجلة بمناسبة بلوغ د. أنيس سن السبعين. فعندما سأله أحد الحاضرين: «هل أفلست الماركسية؟» قال د. أنيس:

«برغم الانهيارات التي وقعت فأنا لا أزال على قناعتي، بشكل عام، بالماركسية، ولا أزال أعتبر نفسي ماركسيًا. ولكن حينما نتأمل ماضينا الطويل سنجد أننا عاملنا الماركسية بشكل ما، كنظرية جاهزة فيها إجابة على كل الأشياء وحلول لكل المشاكل، بحيث لم ننظر إلى هذه النظرية كمقدمات قابلة للتطوير والإضافة والتعديل، ولم ننظر إلى نسبية كثير من قوانينها... نشأت الماركسية في ظل ظروف معينة في القرن التاسع عشر، وكانت صحيحة. لكن العالم كله يتغير، بحيث من الممكن ألا تعود بعض هذه القوانين صحيحة، فيحتاج الأمر إلى تطوير. ومن ناحية أخرى فإننا قد تعاملنا

مع شخصيات وقادة الماركسية التاريخية باحترام يصل إلى حد (التقديس). صحيح أن هذه الشخصيات جديرة بالاحترام، فما زال رأيي لم يتغير في عبقريات ماركس وإنجلز ولينين، ولكن ذلك لا ينفي أنهم ارتكبوا أخطاء».

وعندما تطرق الحديث إلى الوضع الحالي في العالم العربي، وعن موقفه من القيادات الإسلامية في مصر والوطن العربي، قال:

«لننظر مثال (حماس) في فلسطين المحتلة، ولا ينبغي أن نضحك على أنفسنا في ذلك. الحقيقة أن الجهات الوحيدة الآن التي تقوم بعمليات فدائية داخل الأرض المحتلة هي حماس والجبهة الشعبية.. لا شك أني كماركسي لي كثير من التحفظات. نحن نختلف فكريًا اختلافات جذرية.. لكنني أحيانًا أحس أن فهمي هويدي في المسائل السياسية يلتقي معي في كثير من المسائل: ضد إسرائيل، وضد أمريكا، وضد السوق الشرق أوسطية».

* * *

كنت في العشرين من عمري (١٩٥٥) عندما ظهر كتاب «في الثقافة المصرية» لعبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم. وهو ليس إلا كتابًا صغيرًا جمع فيه المؤلفان بعض مقالاتهما التي سبق صدورها في بعض الصحف. ولكن الكتاب أحدث دويًا كبيرًا، وظل حديث المثقفين لفترة طويلة. كما لا يزال يعتبر إحدى العلامات المميزة في تطور الثقافة المصرية. لا أظن أنه كان من الممكن أن يصدر هذا الكتاب (بل ولا حتى أن يكتب) لولا قيام ثورة يوليو قبل صدوره بثلاث سنوات. فكما تجرأت الثورة على المقدسات السياسية في مصر (الملك والإقطاع والباشوات) تجرأ مؤلفا هذا الكتاب على المقدسات الأدبية (طه حسين والحكيم والعقاد والمازني.. إلخ).

فُتن الشباب من جيلي بالموقف الذي عبر عنه هذا الكتاب الصغير، وهو موقف يمكن تلخيصه في عبارة وجيزة، وهي أن العمل الأدبي لا يجب أن يحكم عليه فقط (بل ولا في الأساس) طبقًا لمعايير الفن والجمال وحدها، بل يجب أن يخضع أيضًا لمعيار الالتزام الاجتماعي: بأية قضية اجتماعية يلتزم، ولصالح أي الطبقات يتكلم؟ أظن أن هذه القضية كادت أن تصبح محسومة اليوم، ولكنها لم تكن محسومة حينئذ، بل أظن أن هؤلاء الرجال العظام: طه حسين والعقاد والحكيم والمازني فوجئوا بها،

وكأنهم لم يكونوا قد فكروا فيها من قبل. وقد استشاط بعضهم غضبًا ـ خاصة العقاد ـ وانهال على المؤلفين بعبارات التحقير والسخرية، فرد عليه عبد العظيم بمثلها، مما تضمنه أيضًا هذا الكتاب.

كنا نتعاطف مع الكاتبين الشابين (اللذين ما كانا قد تجاوزا الثلاثين بكثير) لسبب بسيط، هو شدة حماسنا للإصلاح الاجتماعي ولنفاذ صبرنا من حدة الازدواجية الاجتماعية التي كانت مصر تعيشها في ذلك الوقت. وكنا نتحرق شوقًا لكتّاب وفنانين يعبرون عن أحوال وآمال الأغلبية الساحقة من الشعب المصري، التي كانت تُتجاهل تجاهلًا تامًا في الحياة الثقافية الرسمية ووسائل الإعلام. كان يسوءنا بشدة مثلًا أن نسمع طه حسين مرة وهو يخطب في حفل افتتاح جامعة الإسكندرية (جامعة فاروق الأول حينئذ) مرحبًا بالملك قائلًا: «شرفت العلم يا مولاي»! وكان يجرح مشاعرنا أن نسمع محمد عبد الوهاب وهو ينشد في أغنية الفن:

(الفــن مــين يعــرفـــه إلا اللي عاش في حماه
والفــن مــين ينصفـــه غـير الفـاروق ورعـاه)

كان كتاب «في الثقافة المصرية» إذن أشبه بالمنشور السياسي دشن به شعار «الفن للمجتمع» بدلًا من شعار «الفن للفن».

هذه القضية لم تعد مطروحة اليوم، فقد حدثت أشياء كثيرة منذ ظهور الكتاب قبل نحو خمسين عامًا، ومن ثم فإني عندما أعدت قراءته من جديد منذ شهور قليلة راعني كم تغيرت الدنيا وتغيرنا جميعًا. كنت منذ خمسين عامًا أتقبل بسرور مثل هذا الهجوم العنيف على العقاد، ولكن هذا الهجوم الآن يبدو لي وكأنه تجاوز حدود المسموح به. كنت منذ خمسين عامًا أعتبر أن موقف مؤلفي الكتاب يعبر عن الصواب بعينه، وموقف العقاد وطه حسين هو الخطأ بعينه، فإذا بي الآن أرى أن الدكتور أنيس والأستاذ العالم لم ينجحا في وضع هؤلاء الكتاب العظام في موقعهم التاريخي، وحكما عليهم حكمًا «غير تاريخي»، وهما اللذان كان يجدر بهما بحكم النظرية التي يصدران عنها (المادية التاريخية) أن يريا كل إنتاج أدبي في سياقه الاجتماعي والتاريخي. كان اللوم الذي وجهه أنيس والعالم في ذلك الوقت للكتاب المصريين الكبار يشبه ما كان يوجهه بعض أنصار ثورة ١٩٥٢، لرجال ثورة ١٩١٩، من أنهم لم

يلتفتوا «للقضية الاجتماعية» واقتصروا فقط على قضية الحريات السياسية. الحقيقة أن كلًا من الأمرين لم يكن متصورًا: لا أن ينشغل العقاد وطه حسين، ولا أن تنشغل ثورة ١٩١٩ بالقضية الاجتماعية. لا لأن الظلم الاجتماعي لم يكن موجودًا أو صارخًا، ولكن لأن الوعي العام بهذه القضية لم يكن قد نضج بعد. وغني عن البيان أن رجال ثورة ١٩١٩، وكذلك تلك المجموعة من كتابنا العظام، قد ساهموا مساهمة رائعة في تقدم مصر، وقاموا بإنجازات على أكبر قدر من الأهمية، وإن كانوا قد تركوا أشياء مهمة أخرى ليفجرها رجال مثل جمال عبد الناصر في السياسة والاقتصاد، ومثل عبد العظيم أنيس ومحمود العالم في الثقافة.

لهذا اعترتني الدهشة عندما عدت إلى قراءة «في الثقافة المصرية» منذ وقت قصير، فوجدت عبد العظيم أنيس يرد على مقال للعقاد (نشر في جريدة أخبار اليوم في ٢٧/ ٢/ ١٩٥٤، بعنوان «إلى أدعياء التجديد.. اقرءوا ما تنتقدونه») فيستخدم أنيس أسلوبًا شديد القسوة في رده، ويستعين في ذلك باقتطاف قصيدة للعقاد قالها في مدح الملك فاروق، ووصف فيها الملك بقوله:

«وما اتخذت غير فاروقها ... عمادًا يحاط وركنًا يؤم
ولا عرفت مثله في العلا ... صديقًا يشاركها في السقم
مليك يلوذ به عرشه ... وكم ملك بالعروش اعتصم
وراع رعيته عزه ... إذا عز بالصخر باني الهرم»

صحيح أن صدور مثل هذا الكلام عن العقاد أمر مدهش بدوره، ولكن وقعه على الناس في ذلك الوقت كان بلا شك أخف بكثير من وقع أقوال وأعمال النفاق الحالية، كما إن إفراط المتنبي في مدح سيف الدولة كان بلا شك أخف وطأة على النفوس من هذا وذاك.

ومع هذا فإن هذه الجرأة الزائدة لم تنقص قيد أنملة من إعجابي بهذين الشابين، لا في وقت حدوثها ولا في الوقت الحالي، ذلك أنهما كانا بهذا الموقف يرسيان قاعدة جديدة وصحيحة تمامًا، والمبالغة مغتفرة (بل وقد تكون مطلوبة) عندما يكون الكلام جديدًا تمامًا على الأسماع.

* * *

بعد عشرين سنة أخرى، نشر عبد العظيم أنيس، وكان قد أصبح في الثالثة والخمسين، كتابًا آخر بعنوان «رسائل الحب والحزن والثورة» (دار روز اليوسف ١٩٧٦)، قرأته عند صدوره فترك في نفسي أثرًا بالغًا، وإن كان أثرًا مختلفًا في نوعه اختلافًا تامًا عن أثر كتاب «في الثقافة المصرية». كان هذا الكتاب الجديد، فيما عدا مقدمة وخاتمة قصيرتين، مجموعة رسائل متبادلة بين عبد العظيم أنيس وزوجته الصحفية عايدة ثابت، أثناء وجوده في السجن في أوائل الستينيات. وعلى الرغم من أن المقدمة بها بعض المعلومات المهمة عن المناخ السياسي الذي ساد مصر في ذلك الوقت فإن أهمية الكتاب وأثره ينبعان من جانبه الإنساني وحده. إنه يروي بعبارات مباشرة، ولكنها رقيقة للغاية، قصة حبه لعايدة ثابت، وكيف أنه لم يكن قد مر على زواجه منها أكثر من شهرين، كانا من أسعد أيام حياتهما، حين جرى اعتقاله في أول يناير ١٩٥٩. «فصلت عايدة ثابت من عملها في صحيفة المساء، وإن لم تعتقل، كما فصلت أنا أيضًا إثر اعتقالي، وأصبحنا نحن ـ الاثنين ـ نواجه الحياة بلا مورد، أنا في المعتقل، وهي في الخارج».

ثم يتضمن الكتاب كل الرسائل المتبادلة بينهما خلال فترة الاعتقال، بل يتكون معظمها من رسائله هو إليها، إذ إنه لم يستطع الاحتفاظ برسائلها في السنوات الثلاث الأُول خوفًا من التفتيش المفاجئ. والرسائل القليلة التي استطاع الاحتفاظ بها من رسائلها تخاطبه فيها باسم «سعد»، وتوقعها باسم «عنايات»، وهما طبعًا ليس اسمه ولا اسمها، وإنما سعد هو اسم المسجون الذي كان يتسلم الرسائل ويتظاهر بأنها رسائل موجهة إليه من أخته عنايات. ذلك أن المسجونين في جرائم عادية (أي المجرمين الحقيقيين) كانوا يتمتعون بهذا الحق، حق تبادل الرسائل، بعكس المعتقلين السياسيين الذين كانوا محرومين منه!

ثم يروي عبد العظيم أنيس في خاتمة الكتاب قصة خروجه من السجن، وهي قصة تصلح لأن تكون فيلمًا سينمائيًا. ففي ٣ أبريل ١٩٦٤ تم ترحيله مع آخرين من زملائه، من سجن الواحات إلى السجن الحربي بالقاهرة، تمهيدًا للإفراج عنه، دون أن يكون لدى أي فرد من عائلته أي علم بموعد الإفراج عنه، أو بما إذا كان سيفرج عنه على الإطلاق. ويصف شعوره وهو في القطار الذي نقله من أسيوط إلى الجيزة بقوله:

«أحسست في القطار بمشاعر شديدة الشبه بمشاعري يوم عودتي من البعثة

عام ١٩٥٢، لحظة اقتراب السفينة من شاطئ بورسعيد. لم أكن أعرف واحدًا من المنتظرين على الشاطئ ولكني كنت تواقًا إلى احتضانهم جميعًا كأنهم هم جميعًا أهلي وإخوتي. وعندما نزلت إلى الشاطئ وقابلني أول حمَّال ابتسمت في وجهه ابتسامة عريضة وشددت على يده مرحبًا كأنما يعرف بعضنا البعض منذ زمان طويل. وأغلب الظن أنه نظر إليَّ في دهشة لا يفهم لهذه التحية الحارة سببًا».

ثم يقول:

«كانت ابتسامات ضابط المباحث العامة في انتظارنا.. قالوا لنا إننا سوف نكون في بيوتنا بعد ثلاث ساعات عندما ينتهون من ملء استمارات البيانات اللازمة وتصوير كل واحد منا». وعندما سمح له باستخدام التليفون: «حاولت أن أتصل بشقيقتي فتحية في الدقي. وجاء صوت زوجها واضحًا يسأل: من المتكلم؟ وعندما أجبت صرخ الشيخ الكهل، كأنما مسَّته صاعقة، مناديًا على شقيقتي، وجرت إلى التليفون وهي تصرخ وتضحك وتزغرد وتبكي في آن واحد، لا تريد أن تصدق.

ولا أعرف ما حدث بالضبط بين إخوتي بعد هذه المكالمة، ولكني علمت بعد ذلك أن وفدًا من العائلة ظل ينتظر أمام الباب الأمامي للسجن الحربي من العاشرة صباحًا حتى الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم. أما أنا فقد فتح لي ولثلاثة من زملائي الباب الخلفي للسجن الحربي في الساعة الرابعة بعد الظهر تمامًا، وقيل لنا: انصرفوا!

وخرجت إلى دنيا الحرية.. على جسدي سترة قديمة كانت ملقاة في مخازن سجن الواحات سنوات، وفي يدي كيس ممزق من القماش به حاجيات الحلاقة ومعجون وفرشاة أسنان وغيار داخلي، وكتاب عن موسيقى الشعر وآخر في المنطق، وبعض أبحاثي القديمة في الرياضيات، وفي جيبي ورقة بخمسة جنيهات هي كل ما أملكه في هذه الدنيا».

ويصف عبد العظيم أنيس ما مر به في طريقه من السجن الحربي إلى العمارة التي تسكن بها شقيقته ثم يقول:

«وعندما ارتقيت درجات العمارة ـ متجاهلًا المصعد ـ في سرعة، وضغطت على جرس الشقة لم يكن فيها غير شقيقتي وابنة عمي وأمها. أما الباقون فقد كانوا هناك.. عند الباب الأمامي للسجن الحربي ينتظرون! كانت شقيقتي تنتظر عودة صبي

المكوجي بالفساتين التي أرسلتها للكي في هذه المناسبة، وذهبت ابنة عمي تفتح الباب في تثاقل للمكوجي الصغير فوجدتني أمامها، وإذا بها تقع على الأرض مغشيًا عليها!.. وعندما هدأ كل شيء عرفت أن عايدة ثابت بالإسكندرية في زيارة لخالها، وأن أولادي أيضًا خارج القاهرة. لكنها عادت في المساء، وكان لقاء.. وأي لقاء»!

وفي آخر صفحة في الكتاب ينشر عبد العظيم أنيس آخر خطاب تسلمه من عايدة ثابت، أرسلته إليه وهو في الدانمارك في أغسطس ١٩٦٥، وكانت ابنتهما حنان على وشك أن تولد، ويقول إنه اختار هذه الرسالة لكي يختم بها الكتاب «لأنها تعبر عما أعانيه الآن» (١٩٧٦):

«زوجي العزيز:

وصلني كارتك. أرجو أن تكون الأمور قد استقرت. كما أرجو ألا تحمل همّ الفلوس. استمتع بوقتك وعد إلينا في صحة جيدة راضيًا سعيدًا. المهم إنك وحشتني أوي، وحشتني كلماتك الحلوة عندما توقظني في الصباح وتقول قومي بقة يا ماما، ومعك الوردة البنفسجية الجميلة. إنني أخرج كل صباح لأنظر إليها وأكتفي بذلك حتى تعود وتقدمها لي مع قبلة الصباح.وحشتني ضحكاتك ومشاكساتك وجلساتنا في البلكونة البحرية. كل شيء هنا يذكرني بك، ولكن كل شيء يلفُّه الصمت.. لا أحد أتحدث معه ولا أحد أضحك معه.. إنني وحدي هكذا دائمًا حتى تعود إليّ».

(عايدة)

عدت إلى القراءة من جديد في كتاب «رسائل الحب والحزن والثورة» عندما علمت من جريدة أخبار الأدب أنهم ينوون إصدار ملف خاص عن عبد العظيم أنيس. فلاحظت، بعكس ما حدث عند إعادة قراءتي لكتاب «في الثقافة المصرية»، أنه لم يحدث أي تغير في درجة تعاطفي مع الكتاب عما كانت عندما قرأته لأول مرة منذ أكثر من عشرين سنة. بل أظن أنه ترك في نفسي أثرًا أقوى مما تركه في المرة الأولى. وقلت لنفسي: لعل السبب أن الآراء السياسية والاجتماعية قد تتغير حقًا من وقت لآخر، أما العواطف الإنسانية، خاصة إذا جرى التعبير عنها بهذه الدرجة من الصدق، فإنها باقية معنا إلى الأبد.

* * *

عندما سمعت بظهور كتاب «ذكريات من حياتي» للدكتور عبد العظيم أنيس (كتاب الهلال، يونيو ٢٠٠٢) كان لديّ أكثر من سبب للسرور. فها هو ذا كتاب من كتب السيرة الذاتية التي تجد في الكثير منها مزيجًا من العام والخاص، الموضوعي والشخصي، يضفي على المشاعر الخاصة مغزى وعمومية، ويكسو الأحداث العامة دمًا ولحمًا ويبث فيها الحياة. ينطبق هذا أحيانًا حتى على تراجم بعض الأشخاص العاديين، فما بالك إذا كان الشخص مهمًا، وكان له وجود محسوس ومحمود في حياتنا الثقافية لمدة تزيد على نصف قرن، مثل الدكتور عبد العظيم أنيس؟ رجل دخل السجن عدة مرات لأسباب تتعلق بالمبادئ السياسية، وخرج منه ليحتل مراكز مرموقة في الجامعة أو في رئاسة بعض الهيئات الثقافية المهمة في مصر. كما دخل معارك ثقافية وسياسية كثيرة مع بعض من كبار شخصيات عصره، وعرف كثيرين من عظماء ومشاهير المصريين والعرب عن قرب. فما أكثر ما لديه ليرويه لنا عن هؤلاء الأشخاص وعن تلك المعارك والأحداث.

ولكن لديَّ أسباب أخرى كذلك للابتهاج بظهور كتاب عن حياة عبد العظيم أنيس بقلمه. فأنا أعرفه ككاتب منذ مدة طويلة، أي منذ نشر كتاب «في الثقافة المصرية» في ١٩٥٥، ومنذ ذلك الحين لا يمكن أن أجد كتابًا أو مقالًا يحمل اسمه دون أن أقتنيه وأقرؤه. فهو واحد من الكتاب القليلين الذين لا يقولون إلا ما يعنونه حقيقة، وهو يصف الشيء كما يشعر به دون إضافة لا لزوم لها، ودون حذف لا لزوم له أيضًا. ثم كان من حسن حظي أن تعرفت عليه شخصيًا فإذا بي أجده يجمع بين عدة صفات ترفع كلها من شأن الكاتب وتزيد كتاباته جاذبية. من بينها: أنه «حكاء» عظيم، أي يجيد رواية ما لديه من حكايات، فيعرف كيف يثير اهتمامك بها منذ البداية ويحتفظ بتشوقك إلى سماعها حتى ينتهي من روايتها. والأهم من ذلك أنه يعرف ما الذي يجدر به أن يحكيه وما يجدر به الامتناع عن الخوض فيه. فليس كل الحكايات تستحق الرواية، وإنما فقط الحكايات ذات المغزى. وحكايات عبد العظيم أنيس كلها ذات مغزى.

ثم قرأت الكتاب فلم يخب ظني فيه، بل تأكد لي كل ما قلته حالًا. لم أشعر بالأسف إلا على شيء واحد، وهو أنه لسبب أو لآخر، لم يكتب أكثر من ذلك. إن غالبية فصول الكتاب سبق نشرها وكتبت في مناسبات مختلفة بقصد رواية حكاية بعينها، أو التعليق

على حدث بعينه، دون أن يكون في ذهن الدكتور عبد العظيم أن يصبح هذا المقال أو ذاك جزءًا من «سيرة ذاتية». فلما طلب منه الناشر نشرها مجتمعة وافق على ذلك، وحسنًا فعل، ولكنه لم يشعر بأن الأمر يستدعي إضافة فصول جديدة عن مراحل مهمة أخرى من حياته لم يكن قد كتب عنها. ربما لأنه شعر بأن هناك أعمالًا أهم تستحق منه بذل جهده فيها، أو موضوعات أكثر إلحاحًا تتطلب إدلاء الرأي بشأنها. ولكن هناك سبب آخر قد يكون هو الذي صرفه عن استكمال هذا النقص، وهو ما يعبر عنه في مقدمة هذا الكتاب بقوله:

«هل حياتي تستحق أن يصدر عنها كتاب؟.. فأنا لا أصدر كتابًا شاملًا عن حياتي وإنجازاتي بالمعنى الذي يقصده الأوروبيون تحت اسم (Autobiography).. فمن أنا حتى أطمع في كتاب من هذا النوع»؟

لا شك عندي في أن د. عبد العظيم كان صادقًا في التعبير عن شعوره في هذه الفقرة، ويمكنني أن أصف هذا التصرف من جانبه «بالتواضع»، فهو بالفعل كذلك، ولكني بصراحة لا أميل قط إلى الثناء على أي شخص بالقول بأنه «متواضع» حتى لو كان متواضعًا حقًا، ذلك لأن التواضع كلمة تشير إلى سلوك الشخص إزاء الآخرين، ولكنها لا تصف ما يشعر به هذا الشخص في داخل نفسه. والشيئان ليسا دائمًا متطابقين، فما أكثر من صادفت في حياتي من الأشخاص «المتواضعين» في سلوكهم إزاء الآخرين، والمملوئين غرورًا مع ذلك في داخل أنفسهم. هؤلاء قد يمكن وصفهم بالتواضع ولكني لا أتعاطف كثيرًا معهم، إذ المهم هو ذلك الشعور الداخلي. وأنا أعرف جيدًا أن عبد العظيم أنيس، بالإضافة إلى تواضعه مع الآخرين لا يشعر في داخله بما يتعارض مع ذلك. إذن فالوصف الملائم في هذه الحالة ليس هو التواضع بالضبط، وإنما هو أقرب إلى وصف الشخص بأنه «لا يبالغ في الاعتقاد في قدر نفسه»، وهذه هي الصفة المحببة حقًا، وهي محببة في أي شخص، ولكنها محببة ومطلوبة بوجه خاص في الكتّاب، وهي قطعًا صفة متوفرة في عبد العظيم أنيس، كما سبق أن ذكرت توفرها أيضًا في أحمد بهاء الدين، وإن كانت قد حرمتنا للأسف من الحصول على سيرة ذاتية أكبر حجمًا من كتاب «ذكريات من حياتي».

ها هو ذا إذن سبب آخر للاحتفاء بكتاب «ذكريات من حياتي»، ولكني لا أشعر ـ عندما أذكر هذا ـ بأني وضعت يدي بعد على أهم أسباب هذا الاحتفاء.

هل السبب هو «الصدق»؟ طبعًا الكتاب صادق مائة بالمائة، ولكن إلى أي حد يجوز لنا أن نمتدح كتابًا، ولو كان من كتب السيرة الذاتية، بقولنا إنه «يتحلى بالصدق»؟. إذ ما الذي ننتظره من الكاتب بالضبط؟ هل القاعدة العامة في الكتّاب أن يقولوا لنا كذبًا محضًا فنفرح كلما عثرنا استثناء على كاتب يلتزم الصدق؟ أليس الأجدر بنا أن نعكس الأمر ونفترض الصدق في الكاتب ونتوقعه منه فلا نثني عليه إذا وجدناه قد التزمه ولكن نلومه إذا حاد عنه؟

أظن أن هذا هو الأجدر والأليق. ومن ثم فإني لن أثني على كتاب عبد العظيم أنيس بقولي إنه كتاب «يتحلى بالصدق»، رغم أنه يتحلى به بالفعل. لا بد أن هناك سببًا آخر أهم.

هل هو أسلوب الكتاب؟ أسلوب عبد العظيم أنيس في هذا الكتاب مثل أسلوبه في كل ما قرأته له: أسلوب سهل وواضح وسلسل مثلما يجب أن نتوقع ـ فيما أظن ـ من أستاذ للرياضيات إذا كتب في شيء آخر غير موضوع تخصصه. الجمل قصيرة، والتكرار منعدم، والاستطراد قليل، والكلمات مألوفة، ولكن الكلمات المطلوبة لأداء المعنى المقصود متوفرة دائمًا في يد الكاتب لا يجد صعوبة في العثور عليها، فلا يلجأ إلى اللف والدوران للتعبير عما يجول بخاطره. كل هذا صحيح، ولكن ليس هذا هو الذي يقصده القارئ العربي عادة عندما يصف أسلوب كاتب معين بأنه «أسلوب جميل». إنه قطعًا ليس كأسلوب طه حسين، الذي يمكن وصفه دون تردد بأنه أسلوب جميل، بل ولا كأسلوب زكي نجيب محمود مثلًا، الذي قد يصفه البعض بذلك. أسلوب عبد العظيم أنيس أسلوب ناجح تمامًا لأنه يفي بالغرض، ونجاحه يأتي من شفافيته، أي إنه كالزجاج النظيف الرائق الذي لا يحجب الرؤية. وما أكثر ما نصادف من كتاب متخصصين في حجب الرؤية. إن جمال أسلوب كاتب مثل طه حسين هو كجمال الزخرفة في الرسم، وليس كل الناس مغرمين بالزخرفة ولكنه على أية حال جمال منفصل إلى حد كبير عن موضوعه، أي إن تأثيره في نفس القارئ له مصدر مستقل عن الموضوع الذي يكتب فيه أو عن الأفكار التي يعبر عنها. ليس كذلك أسلوب عبد العظيم أنيس. مهمة الأسلوب فيما يكتبه هي فقط كمهمة المركبة التي توصل المعنى إلى هدفه، بأسرع طريق، وبأقل عناء، وكاملًا غير منقوص. هل يوصف مثل هذا الأسلوب بالجمال؟ ربما. ولكنه بكل تأكيد أسلوب «رائق» وملائم تمامًا.

ما هو إذن السبب الأساسي للاحتفاء بكتاب عبد العظيم أنيس؟. لقد شعرت بأني وضعت يدي على هذا السبب الأساسي عندما خطر لي أن من أهم ما يميز الكتاب من أول صفحة إلى آخره هو «نبل المعنى». ولكن هذا يحتاج إلى توضيح.

الكتاب يتكون ـ عدا المقدمة ـ من ٢٢ فصلًا، تتراوح بين وصف نشأته وأسرته، وبين ذكرياته عن دوره في الحركة الوطنية منذ أن كان تلميذًا في المدرسة الثانوية ثم وهو معيد شاب في كلية العلوم بجامعة الإسكندرية، ثم وهو أستاذ للرياضيات في جامعة لندن، ثم عندما كان يشتغل بالصحافة قبيل اعتقاله في ١٩٥٩. وهناك أيضًا أربعة فصول جميلة عن سنوات الاعتقال والرسائل المتبادلة بينه وبين زوجته خلال تلك الفترة القاسية ويوم لقائهما عند خروجه من السجن... إلخ. وفي بعض الفصول الأخرى يركز على علاقته بشخصيات شهيرة بعينها، فهناك مثلا فصل عن علاقته بطه حسين، وفصل عن علاقته بإحسان عبد القدوس، وآخر عن لقائه بجيفارا... إلخ. فما الذي أقصده «بنبل المعنى» في هذه الفصول كلها؟ الذي أقصده باختصار هو الطابع الإنساني الذي تتركه رواية كل قصة من هذه القصص في نفس القارئ. إن شخصًا ما قد يقابل رجلًا كطه حسين، على سبيل المثال، ويتبادل معه الحديث، ثم يأتي ليصف لك هذا اللقاء، فلا تخرج من هذا الوصف إلا بمعنى «صغير» أو «تافه»، يتعلق مثلًا بأن هذا الشخص طلب من طه حسين أن يحقق له رجاء فلم يستجب له فوصفه الرجل بأسوأ الأوصاف. (وهو مثال لا أستمده من خيالي بل من بعض السير الذاتية التي قرأتها لكتاب مرموقين).

أما عبد العظيم أنيس فهو عندما يتكلم عن طه حسين ينقل في صفحات قليلة صورة رائعة لذلك الرجل العظيم: صورة رجل قوي الشخصية، أو «جبار» كما كان يصفه من يعرفه، يأمر فيطاع، ولا يستطيع أحد من عظماء البلد أن يرفض له طلبًا. ولكن الأهم من ذلك هو انتصاره للحق، وجرأته في الدفاع عنه، واستخدامه تلك القوة التي حباه الله بها لنجدة المظلوم والدفاع عمن لا يملك وسيلة للدفاع عن حقوقه. ثم استعداد طه حسين لأن يغفر الإساءات الصغيرة لمن تجرأ عليه، من فرط ثقة طه حسين بنفسه، أي استعداده للعفو عند المقدرة، وترفعه عن الرغبة في الانتقام ممن أخطأ في حقه. وهو بالإضافة إلى ذلك يتابع إنتاج الشباب من الأدباء المصريين ويشجعهم ويحنو عليهم أيا كان موقفهم منه هو أو رأيهم في أدبه، وكأن المهم ليس

ما يصيبه هو منهم بل ما يمكن أن يعود على البلد من خير من إنتاجهم. بسبب هذه الصفات نجد عبد العظيم أنيس يختم هذا الفصل عن طه حسين بالفقرة الآتية:

«ثم جاء النذير بالنبأ التعس، نبأ وفاته في أكتوبر عام ١٩٧٣ وأحسست بغم ثقيل، وتملكتني كآبة دامت أيامًا، وعندما مشيت في جنازته التي خرجت من جامعة القاهرة لم أكن أحس أن مصر فقدت رجلًا من كبار رجالها ومفكريها فحسب، وإنما كنت أحس أنني فقدت إنسانًا عزيزًا على نفسي قريبًا من قلبي، على الرغم من أنني لم أقابله غير مرات معدودة لا تزيد على أصابع اليد الواحدة، وعلى الرغم من خلافنا في الفكر».

مثل هذا الترفع عن الصغائر، والتطرق مباشرة إلى المعنى النبيل، تجده أيضًا في فصول الكتاب عن إحسان عبد القدوس وعن علي مصطفى مشرفة وعن ثروت عكاشة، وفي الفصل الخاص بموقفه من النظام الناصري، وموقف عبد الناصر منه. وكذلك في الفصل الذي يصف فيه تجربته الشيقة جدًا في الترشيح لمجلس الأمة في سنة ١٩٥٧، في أول انتخابات تعقدها حكومة الثورة بعد انتهاء عدوان ١٩٥٦. في هذا الفصل تجد مثلًا ذكرًا لبعض كبار المثقفين المصريين، مثل أحمد بهاء الدين ولويس عوض، الذين دفعهم حماسهم لانتخاب عبد العظيم أنيس (ولتجربة الثورة نفسها) إلى الحضور إلى السرادق الذي أقامه في ميدان الوايلي والجلوس معه على المنصة أمام الآلاف من أهل الدائرة ومن خارجها. كما يذكر أيضًا أنه لم يسع إلى الحصول على توقيع نجيب محفوظ على بيان المثقفين بتأييد انتخابه، إذ لم تكن ثمة علاقة شخصية بينهما، ومع ذلك يقول: «إنني عندما كنت أزور بعض المنازل في منطقة (بين الجناين) حيث كان يسكن هو (أي نجيب محفوظ) آنذاك، أفاجأ بمن يخبرني من السكان أن الأستاذ نجيب محفوظ قد زارهم بيتًا بيتًا مؤكدًا عليهم أهمية انتخابي».

* * *

على الرغم من سروري الشديد بظهور كتاب عبد العظيم أنيس وتمتعي بقراءته، فقد ران على قلبي بعض الحزن بعد أن انتهيت منه. إذ لا بد أن يؤدي التفكير في هذا الكتاب بعد قراءته إلى التساؤل: «لماذا أصبحنا نفتقد في حياتنا المعاصرة هذا الشيء الذي يميز هذا الكتاب وسميته (نبل المعنى)»؟

إن هذا الافتقار لا يقتصر على حياتنا الثقافية في مصر، بل إننا نلحظه على مستوى العالم بأسره. تذهب إلى المسرح أو تشاهد فيلمًا سينمائيًا أو تقرأ رواية حديثة أو قصة، أو ترى لوحة من لوحات الرسم الحديث أو عملًا من أعمال الفنون التشكيلية الأخرى، فتجد طغيانًا مدهشًا «للتكنيك» على «المعنى»، أي طغيانًا لفن الأداء على مضمون الرسالة أو المغزى.

بل لقد شاع الاعتقاد بأن هذا المعنى أو المغزى ليس له أهمية كبيرة بل وربما لا ضرورة له أصلًا، إلى حد أن يضرب الصفح عن المعاني غير الأخلاقية أو الحقيرة، ناهيك عن المعاني الصغيرة والتافهة، إذا رؤي أن العمل ذو قيمة فنية عالية من حيث طريقة الأداء أو «التكنيك». ليس هذا المجال بالطبع هو مجال الخوض في هذه القضية، أو التساؤل عن أسباب هذا التدهور في أخلاقيات الحياة الثقافية، وما إذا كانت التضحية بالمعنى من أجل التكنيك أمرًا مشروعًا أم غير مشروع. ولكني لا أملك إلا الشعور بأن شيئًا ثمينًا جدًا قد فقد بهذا التنازل عن توفر شرط «نبل المعنى» في كتاباتنا الأدبية وحياتنا الثقافية بوجه عام. ولهذا فنحن مدينون بشدة لهذا الصنف النادر من الرجال، الذي ينتمي إليه عبد العظيم أنيس، والذي يذكرنا بين الحين والآخر، بأنه ليس من الضروري أبدًا أن تستمر الأمور على هذا النحو.

نجيب محفوظ

لا شك أن الأستاذ نجيب محفوظ قد سرَّه تتويج حياته بجائزة نوبل، ولكن من المؤكد أنه لم يسع إليها وأنه لم يطر بها فرحًا. فنحن نعرف كيف قرر نجيب محفوظ الاشتغال بالأدب، ونعرف نظام حياته منذ أن اتخذ هذا القرار، ونعرف إخلاصه لفنه ومدى حبه له، وأنه قال ردًا على سؤال وُجّه إليه عن موقفه من الكتابة بعد أن تقدم به السن، إن التوقف عن الكتابة بالنسبة له معناه الموت. ونعرف أيضًا أنه عندما حاولت زوجته إيقاظه من نومه بعد الغذاء لتخبره بحصوله على جائزة نوبل، لم يقفز من سريره فرحًا، بل تقلب في سريره متململًا، وعبّر عن ضيقه لإيقاظه بهذه النكتة السخيفة التي لم يصدقها. كذلك نعرف أنه لم يذهب إلى استكهولم لمصافحة ملك السويد واستلام الجائزة، والوقوف أمام الكاميرات والإدلاء بعشرات التصريحات للصحفيين، بل أرسل ابنتيه لاستلام الجائزة، واكتفى بكتابة كلمة جميلة أُلقيت بالنيابة عنه.

ولكن لا شك أيضًا أن نجيب محفوظ قد دهش أشد الدهشة (على الرغم من أني أتصور أنه لا تدهشه أشياء كثيرة) من موقف المصريين من حصوله على جائزة نوبل. نعم، حظي نجيب محفوظ بالكثير من التقدير والثناء من أبناء وطنه ومن حكومته قبل حصوله على جائزة نوبل بمدة طويلة، ولكن هل يعقل (هكذا قال لنفسه فيما أظن) أن تتضاعف مظاهر التعظيم والتبجيل بهذا القدر، وبين يوم وليلة، لمجرد حصوله على جائزة دولية؟ وكأنه يقول لنفسه: «هل كان من اللازم اعتراف الأجنبي بي لكي يعرف أهل بلدي قدري؟ وما هو بالضبط معنى هذا اللفظ السخيف (الأديب العالمي)؟. هل لا بد أن يكون الأديب «عالميًا» لكي يكون أديبًا عظيمًا؟ وما هي الدرجة المطلوبة من هذه «العالمية»؟ كم دولة يا تري يجب أن تعترف بي لكي أحظى بالعالمية، أو ما هو عدد السكان المطلوب اعترافهم بي؟...».

لقد قرأت، من بين تعليقات نجيب محفوظ على حصوله على جائزة نوبل، قولًا يتضمن سخرية خفيفة، ويشير فيه إلى أنه عند عودته إلى منزله في يوم حصوله على الجائزة فرح بشدة عندما رأي الرصيف أمام منزله وقد امتلأ بأواني فخارية تحمل زهورًا جميلة، لا شك أن وضعها بعض المحبين والمعجبين كطريقة للتعبير عن فرحهم بحصولهم على الجائزة. ثم زاره رئيس الوزراء في البيت لتهنئته (د. عاطف صدقي)، ولكن ما أشد دهشة نجيب محفوظ عندما لاحظ اختفاء هذه الأواني والزهور بمجرد انتهاء زيارة رئيس الوزراء، فإذا به يكتشف أن الزهور وضعت احتفاء بقدوم رئيس الوزراء إلى بيته وليس احتفاء بحصوله هو على الجائزة.

كما قرأت له قولًا يعلق به على اضطراره آسفًا لتغيير بعض عاداته والرضوخ لضغوط شديدة من مختلف وسائل الإعلام ومن المسئولين، مصريين وأجانب، للإدلاء بحديث لصحيفة، أو لحضور حفلة للتكريم، أو لمقابلة دبلوماسي كبير جاء للتهنئة، أو لقبول عضوية شرفية لهذه اللجنة أو تلك... إلخ. قال نجيب محفوظ ساخرًا وهو يعلق على ما حدث له بعد حصوله على الجائزة «لقد أصبحت موظفًا عند نوبل!».

كان نجيب محفوظ يظن أن حصوله على جائزة نوبل سيحرره إلى الأبد من الاحتياج إلى وظيفة تضمن له دخلًا ثابتًا، إذ إن الأدب في مصر (وفي خارجها أيضًا) نادرًا ما يوفر للأديب حياة مادية كريمة، فإذا بحصوله على الجائزة يفرض عليه من الأعباء ما يزيد على أعباء أي وظيفة تقلدها من قبل. نعم إنها أعباء تقترن بالكثير من بواعث السرور، ولكنها مع ذلك ثقيلة على نفس رجل مثله لا تهمه الشهرة، ولا المال بدرجة تذكر، وإذا بالرجل يجد نفسه لا زال موظفًا، وإن كان موظفًا عند نوبل!

علينا أن نعترف مع ذلك بأن نجيب محفوظ لم يكن في الحقيقة موظفًا عند أحد، في أي يوم من الأيام، لا في وزارة الأوقاف، التي قضى فيها سنوات طويلة يقبض مرتبًا شهريًا، ولا في وزارة الثقافة التي رأس فيها لبعض الوقت مؤسسة السينما، ولا عند نوبل الذي أرهق نجيب محفوظ بالأحاديث والمقابلات والصور. لم يكن نجيب محفوظ موظفًا قط عند أحد، ولم يخضع لاستبداد أحد، ربما باستثناء واحد، هو خضوعه لاستبداد فنه الجميل.

حلمي مراد

عرفت الدكتور حلمي مراد مدرسًا شابًا للاقتصاد والمالية العامة في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، عندما كنت أنا تلميذًا صغيرًا في هذه الكلية. ثم عرفته أستاذًا ورئيسًا لقسم الاقتصاد في كلية الحقوق بجامعة عين شمس عندما عدت من بعثتي وبدأت التدريس في نفس القسم. ثم شهدته يتدرج نائبًا لرئيس جامعة القاهرة ثم رئيسًا لها ثم وزيرًا للتعليم، في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، عندما شكل عبد الناصر حكومة تضم بعض الرجال الذين يتمتعون بسمعة طيبة لدى الناس، من حيث النزاهة واستقلال الرأي.

ثم تتبعناه جميعًا وهو يقوم بنشاط غير عادي كوزير ويحاول الإصلاح بالفعل، حيث رضي غيره بترك كل شيء على ما هو عليه. ثم يستقيل أو بالأحرى يجبر على الاستقالة عندما يصبح الإصلاح مستحيلًا. ولكنه لمع بوجه خاص عندما بدأ يكتب تلك المقالات الرائعة في جريدة الشعب منتقدًا عيبًا بعد آخر في سياسة حكومات السادات المتعاقبة وينبه إلى ضرورة الإصلاح في مجال بعد آخر من مجالات حياتنا السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

كنت كلما قرأت مقالًا جديدًا للدكتور حلمي مراد تملكتني الدهشة من جديد. من أين لهذا الرجل العظيم كل هذا الدأب والإصرار على الإصلاح؟ ألم يفتّ في عضده بعد، كل ما نراه ونسمع عنه كل يوم من أمور تبعث في النفس القنوط التام؟ يقرأه الناس فيعجبون به ويعتريهم العجب مثلي من أن يروا هذا الرجل، في هذه السن ـ وقد تعب من هم أصغر منه سنًا بكثير ـ يرونه يستمر في السير في أشد الأجواء قسوة، وقد دخل الجميع بيوتهم وأغلقوا عليهم أبوابها فزعًا وجزعًا.

كانت أيضًا تعاودني الدهشة كلما قرأت مقالًا جديدًا له، من كل هذه الصلابة التي

تكسوها أقصى درجات الهدوء، وهذا الأدب الجم. كان يبدأ المقال هادئًا فيناقش أكثر الموضوعات سخونة مناقشة العالم الرصين، فيعدد الحجج التي تؤيد رأيه، بأسلوب بالغ السلاسة والوضوح، ولا يبدو غاضبًا أو ساخطًا، وإنما يبدو فقط وكأنه فكر مليًا في الأمر وانتهى إلى هذا الرأي الذي يطرحه، فإذا بك وقد انتهيت من قراءة حججه قد استبد بك الغضب، وغلا الدم في عروقك، وضربت كفًا بكف متعجبًا من أن كل هذه الحجج الواضحة كالشمس لم تلفت نظر أولي الأمر، بل فعلوا بالضبط نقيض ما يدعو إليه حلمي مراد. وتعجب أيضًا من أن يؤدي هذا الهدوء التام وهذا التحليل المنطقي الرصين إلى كل هذه المشاعر الفياضة وكل هذا السخط على ما آل إليه حال الوطن.

ثم تعجب له أيضًا من أنه لا يريد أن ينسى شيئًا أو أن يحني رأسه للعاصفة التي انتزعت كل شيء من جذوره. مجموعة من المبادئ الأخلاقية والقانونية استقرت في ذهنه فلا يستطيع شيء أن ينسيه إياها أو ينتزعها منه. هي في نظره من البديهيات، وستظل دائمًا كذلك: كل شخص ـ كبيرًا كان أو صغيرًا ـ مسئول عن أن يقوم بدور في إصلاح ما فسد. الوزراء جميعًا مسئولون مسئولية تضامنية عما يفعله بقية الوزراء ورئيس الوزراء. ليس هناك شخص أكبر من أن يقال له أخطأت إذا أخطأ. لا فائدة من جمع المال إذا جاء عن طريق غير شريف. حاجة الإنسان إلى المال هي في الحقيقة محدودة، فحاجات الإنسان الحقيقية قليلة. لا يمكن أن يرفع المنصب الكبير شخصًا صغيرًا، ولا الخروج من المنصب يجعل الكبير صغيرًا. إذا قمت بعمل لأن هذا هو ما أملاه عليك ضميرك فلن يزيدك شرفًا إشادة الناس بعملك، ولن يقلل من شرفك أن أحدًا لم يشد به أو يذكره. لا فائدة من الطنطنة وعلو الصوت في قول الحق، لأن الحق واضح بنفسه، ولا يحتاج إلى مكبر للصوت.

وهكذا يفاجئك الدكتور حلمي مراد، المرة بعد الأخرى، بمقال يُذَكِّر فيه الناس بأشياء كانت في الماضي تعامل كبديهيات ثم نسيها الجميع، مثل: إن الجامعة هي مكان لتلقي العلم وتوصيله للناس وليس للتربح والتكسب، أو إن القرارات المهمة في حياة البلد يجب أن تعرض على الناس للمناقشة قبل اتخاذها، أو إن الوزير الذي يعطى هدية من دولة أجنبية يجب ألا يحتفظ بهذه الهدية لنفسه، بل عليه أن يسلمها للدولة لأنه لم يحصل عليها لشخصه بل بحكم منصبه، أو إن الوزير النظيف أفضل

من الوزير غير النظيف، أو إن الصحافة يجب في الحقيقة أن تكون حرة، وإن الزعم بالتصدي للفساد يتناقض مع تقييد حرية الصحافة... إلى آخر هذه البديهيات التي يراها حلمي مراد واضحة كالشمس ويرفض أن يستمع إلى من يقول له إنها من مخلفات الماضي وأن عليه أن ينساها.

* * *

تعرض عليه الوزارة في وقت عصيب (١٩٦٨) فيقبلها لأن تقلد الوزارة في رأيه خدمة عامة وفرصة للإصلاح لا يمكن أن ترفض، مع أن غيره ممن كان لهم مثل معدنه ومزاجه وزهده رفضوا الوزارة إيثارًا للهدوء والسلامة. قَبِل الوزارة وهو يعرف في قرارة نفسه أنه لن يعمر فيها طويلًا. وقبله خرج من الوزارة فتحي رضوان الذي له نفس معدن حلمي مراد ونزاهته وصلابته، لأسباب شبيهة جدًا بالأسباب التي أخرجت حلمي مراد من الوزارة. والذي عينه وزيرًا كان أقوى رجل في مصر، لم تشهد مصر في تاريخها الحديث من كان يثير الرهبة والخوف مثله. فرأى حلمي مراد أحد الوزراء، وهو وزير العدل، يتصرف على نحو لا يرضي حلمي مراد عنه، إذ أخرج الكثير من القضاة من مناصبهم ظلمًا وتملقًا لصاحب السلطة، فاعترض حلمي مراد وهو وزير التعليم، فسأله عبد الناصر باستغراب شديد عما يجره إلى التدخل فيما لا يعنيه، على أساس أنه وزير التعليم وهذا أمر يتعلق بالقضاء ووزارة العدل، وكأن عبد الناصر قد نسي هو نفسه مبدأ بسيطًا من المبادئ القانونية، وهو مسئولية الوزراء التضامنية، بل هو في الحقيقة مبدأ أخلاقي قبل أن يكون مبدأ قانونيًا، إذ يستحيل أن يتصدر المرء رجلًا يحترم نفسه وجالسًا في اجتماع مجلس الوزراء، المفروض أنه اجتماع لتبادل الرأي حول أمور تمس مصالح الدولة العليا، فيترك وزير العدل أو غيره يطيح كما يشاء بالقضاة، وهو جالس يستمع وكأن الأمر ليس من شأنه. إذ يتصور المرء أن الساعي الذي يجلب القهوة للوزراء، لو كان سمع ما يدور أثناء وجوده بالحجرة، لعبَّر عن استيائه وامتعاضه من مثل هذا.

سمعنا وقتها أن جمال عبد الناصر ـ في هذه المناسبة، أو في مناسبة أخرى تكلم فيها أيضًا حلمي مراد بما لا يعجبه ـ أغلق الملف الذي أمامه وخرج من مجلس الوزراء غاضبًا. وفسَّر حلمي مراد بهدوء تام، هذا الذي حدث، التفسير الصحيح، وهو أنه دليل على أن رئيس السلطة التنفيذية الذي اختاره وزيرًا لم يعد راضيًا عنه،

وأن عليه بناء على ذلك، واحترامًا لنفسه أيضًا، أن يقدم استقالته. ولكن المسألة لم تكن بهذه البساطة، فالخروج من الوزارة ليس بسهولة الدخول فيها، والعصر لم يكن عصر استقالات، بل إن من يختلف مع الرئيس لم يكن يسمح له بالاستقالة، بل يجب أن ينتظر حتى يصدر قرار بإقالته، فلا يتمتع بشرف ممارسة حق الاعتراض والاستقالة.

الأكثر مدعاة للإعجاب هو تصرف حلمي مراد بعد ذلك. فإنه لم يحاول قط، طوال الثلاثين عامًا التي انقضت على هذا الحادث، أن يستغله لصالحه، مع أن هذا كان من أسهل الأمور وقد انقلب كل شيء بعد وفاة عبد الناصر رأسًا على عقب. لم يخطر ببال حلمي مراد قط أن يستغل هذا الحادث للتقرب من الحكام الجدد، بل ولا أذكر أنه قال أي شيء يتضمن افتخارًا أو زهوًا بموقفه وشجاعته. كل ما صنعه أنه كلما حاول أحد أن يصور هذا الحادث على غير حقيقته، رد عليه حلمي مراد بهدوء كامل وإيجاز شديد يتفق مع نفوره الشديد من أن يفاخر بتصرف بدا له بديهيًا وطبيعيًا تمامًا.

كان رجلًا مستقيمًا بأجمل معاني هذه الكلمة. وكنت كلما رأيته في مجلس من مجالس كلية الحقوق بجامعة عين شمس، أو في ندوة من ندوات المجلس الأعلى للعلوم الاجتماعية، أو في إحدى الندوات العامة التي كثيرًا ما كان يدعى إليها ويقبل الاشتراك فيها كلما وجد في ذلك فائدة للناس، حتى بعد أن تقدمت به السن، أجده دائمًا يبدو سعيدًا تمامًا وراضيًا تمام الرضا، على وجهه السمح ابتسامة صافية، وقادرًا على أن يرى طرافة أي موقف، وعلي الضحك وإطلاق التعليق الساخر سخرية لا قسوة فيها. كنت عندما أرى ذلك فيه أتذكر المثل العامي الجميل «امشي دوغري يحتار عدوك فيك». كان حلمي مراد بالفعل في استقامته مثلًا يقتدى. ولكن هذه الاستقامة كانت تبدو لنا وكأنها لا تكلفه أي جهد فكيف لا يشعر بهذا الرضا عن نفسه، وكيف لا يحتار عدوه فيه؟ إذ ما الذي كان يمكن تقديمه لحلمي مراد كوسيلة لإغرائه؟ وما الذي كان يمكن أن يصنع لإخافته؟ لقد استغنى بكل سهولة عن أكثر الأشياء جلبًا للمال والسلطة، فما الذي كان يمكن أن يصنع معه؟

* * *

وصفته الجرائد في خبر نعيه بأوصاف كثيرة لا يلمس أي منها القيمة الحقيقية لهذا الرجل العظيم. نعم كان وزيرًا سابقًا للتربية والتعليم ولكن الخبر لم يذكر لنا المغزى الحقيقي لذلك، فقد كان وزيرًا نادر المثال أثناء توليه الوزارة وفي خروجه منها. وسبب هذا الخروج من الوزارة هو الذي سيجعلنا دائمًا نتذكر أنه كان وزيرًا للتربية والتعليم، وليس قيامه بحلف اليمين. نعم كان رئيسًا سابقًا لجامعة القاهرة ولكن المهم أنه أثناء ذلك لم يرضخ لسلطة من أجل تعيين أستاذ بغير حق أو فصل أستاذ لا يستحق الفصل. نعم حصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية، ولكن المهم أن ما كتبه في تشريع العمل والضرائب كان لصالح أقل الناس دخلًا وليس لخدمة أكثرهم سلطة.

نعم كان عضوًا في مجلس الشعب ولكن المهم أنه لم يقل في هذا المجلس غير ما يعتقده ولم يصوّت لقانون لا يرضى عنه. كذلك لم يكن من الممكن أن يذكر في خبر نعيه، مع أنه صحيح تمامًا، أن حياته كانت درسًا للمصريين في كيف تكون السياسة أخلاقًا والأخلاق سياسة، أو أن تذكر، ولو جملة قصيرة معناها أنه ما دام المصريون قادرين على إنجاب شخص مثل حلمي مراد فلا موجب لكل هذا اليأس.

عادل حسين

ينتمي عادل حسين إلى أسرة مجاهدة، نادرة المثال في الصلابة والجلد والاستعداد للتضحية. فشقيقه هو السياسي والمناضل الشهير في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي (أحمد حسين)، الذي تزوج من شقيقة رجل فذ آخر (حلمي مراد). وقد أضاف عادل حسين إلى جهاده بالعمل السياسي المباشر، من تنظيم الاجتماعات والاشتراك في المظاهرات وتوزيع المنشورات، حتى اعتقل عدة مرات، جهاده بتأليف الكتب، مثلما فعل أيضًا أحمد حسين وحلمي مراد.

والذي يقرأ كتاب عادل حسين الذي نشر منذ ما يقرب من ثلاثين عامًا: «الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية: ٧٤ ـ ١٩٧٩»، (دار الكلمة للنشر، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١) يجد في هذا الكتاب عدة أشياء مدهشة. فهو أولًا كتاب في الاقتصاد، مع أن عادل حسين خريج كلية العلوم. ولكن عادل حسين حصل من المعرفة بعلم الاقتصاد ما أهله لكتابة كتاب يفخر أي اقتصادي مصري متخصص بأن ينسب إليه. رجع فيه إلى كل المراجع العربية والأجنبية التي كان يتعين الرجوع إليها، فضلًا عن مضابط جلسات مجلس الشعب، يومًا بيوم، لتوثيق التحول في السياسة الاقتصادية المصرية من الاستقلال إلى التبعية خلال السبعينيات. إذن فقد علَّم عادل حسين نفسه الاقتصاد وبرع فيه، عندما اكتشف أن فهم هذا العلم ضروري لدعم جهاده والدفاع عن قضيته. سمة أخرى لجهاد عادل حسين هي أن القضية التي ملكت عليه نفسه واستولت على كل اهتمامه، واستمرت محورًا لجهاده من البداية إلى النهاية، كانت هي قضية الاستقلال، وأعتقد أن توضيح هذه النقطة مهم وضروري لفهم ما طرأ من تحولات على فكر عادل حسين، وعلى مصادر إلهامه.

كلنا يعرف أن عادل حسين بدأ ماركسيًا وانتهى إسلاميًا. ولكن من المهم في رأيي أن ندرك أن لكل من الماركسية والإسلام مداخل متعددة، وليس كل من رفع لواء الماركسية أو لواء الإسلام تحكمه نفس البواعث أو تحركه نفس المشاعر التي تحرك غيره.

إن من الممكن للمرء أن ينضوي تحت لواء الحركة الماركسية مدفوعًا في الأساس بحبه للعدل الاجتماعي وكراهية الاستغلال الاقتصادي والتمييز الطبقي، ولكن من الممكن أيضًا ـ وهذه هي حالة عادل حسين ـ أن يكون انضواؤه تحت لواء الماركسية مدفوعًا بحبه للاستقلال وكراهيته للاستعمار.

لقد رأينا مثلًا من الماركسيين الأوائل في مصر، من كان على استعداد للتسليم لليهود بدولة في فلسطين، بشرط أن تكون دولة اشتراكية، كما كان من بين الماركسيين المخلصين في أوربا الشرقية، من كان على استعداد للخضوع لسيطرة الاتحاد السوفيتي من شدة كراهيتهم للرأسمالية. كان عادل حسين، على العكس، ينتمي إلى ذلك الفريق من الماركسيين والاشتراكيين الذين يقدمون قضية الاستقلال الوطني على قضية الاستغلال الاقتصادي. هذا الترتيب للأولويات لدى عادل حسين، اتضح اتضاحًا تامًا في منتصف السبعينيات، عندما شرع النظام المصري يطبق سياسة الانفتاح الاقتصادي. فقد ظهر بوضوح تام أن كراهية عادل حسين للانفتاح ترجع في الأساس إلى ما يمثله هذا الانفتاح من تهديد للاستقلال، أكثر مما يمثله من تهديد للعدالة في توزع الدخل.

كانت أكثر الأشياء إثارة لبغض عادل حسين، من بين آثار الانفتاح الاقتصادي في مصر، ليس هو تفاقم الاختلال في توزيع الدخل والثروة، بل هو ما جلبه الانفتاح من تسلط الأجنبي على المصريين، وفرض إرادة الأجنبي على واضعي السياسة الاقتصادية وبداية عصر تكرر فيه ما حدث في مصر قبل مائة عام بالضبط، عندما أدى تورط مصر في الديون إلى فقدان مصر لإرادتها السياسية. وقد راع عادل حسين أن يرى أن ما حدث في سبعينيات القرن التاسع عشر، يتكرر تكرارًا مدهشًا في سبعينيات القرن العشرين. وقد قضى عادل حسين النصف الثاني من السبعينيات بأكمله، يكتب أكثر من ألف صفحة ليدلل على الحقيقة الآتية ويدعمها بالوثائق: وهي أن تحول

مصر خطوة بخطوة من سياسة الاستقلال الاقتصادي إلى الانفتاح، فيما بين الستينيات وأوائل السبعينيات، لم يكن اختيارًا مصريًا بل فرض على مصر بالقوة، وباستخدام مختلف وسائل الضغط من قوى خارجية.

* * *

ولكن انشغال عادل حسين بقضية الانفتاح الاقتصادي وأثره على الاستقلال الوطني، جره شيئًا فشيئًا إلى توسيع معنى هذا الاستقلال. فلم يعد في نظره مجرد الاستقلال الاقتصادي أو الاستقلال السياسي، بل اتسع ليشمل الاستقلال الحضاري والثقافي. وهكذا كان الانتقال الفكري من الماركسية إلى الإسلام، في نظر عادل حسين، أبسط بكثير مما يظن الكثيرون.

لقد أراد عادل حسين أن يفهم الاستقلال بمعنى أوسع من المعنى الذي يؤكد عليه الماركسيون. فالوطن لا يستقل فقط بطرد الجيوش الأجنبية، ولا يستقل فقط بتأميم المشروعات المملوكة للأجانب، أو بنقل ملكيتها للمصريين، وإنما لا يستقل الوطن إلا بصيانة تقاليد الأمة وثقافتها، والإسلام هو بالطبع مصدر أساسي من مصادر هذه التقاليد والثقافة.

بدأ هذا التحول يظهر بوضوح في بعض أجزاء كتابه «الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية»، فهو ينتقد بصراحة «غالبية مفكري اليسار في الغرب» لأنها «تدرك أهمية الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إحداث تنمية جادة، ولكنها لا تتخيل أبدًا أن الاستقلال الحضاري ممكن أيضًا أو مطلوب» (الجزء الأول، ص ٣١٣).

كما ينتقد بعض مفكري أمريكا اللاتينية من أصحاب نظرية التبعية، مثل أندريه جوندار فرانك، لأنهم «لا يتصورون أن هناك هدفًا حضاريًا غير الوصول إلى صورة من صور المجتمع الغربي» (الجزء الأول، ص ٣٧٥).

حتى هذه النقطة لا أعتقد أن كثيرين يمكن أن يختلفوا مع عادل حسين، أو لا يمكن لي على الأقل أن أختلف معه. وقد كان بيننا بالفعل في النصف الأول من الثمانينيات اقتراب فكري حميم دعا البعض إلى تصنيفنا في مجموعة فكرية واحدة سميت أحيانًا «بالتراثيين الجدد».

ولكن عادل حسين ذهب إلى أبعد من هذا مدفوعًا بقوة حماسه وتصميمه على تحويل الفكر الذي يؤمن به إلى نتائج عملية.

كان قد تعلم من الماركسية ذلك الدرس الصحيح في رأيي من أنه لا يمكن أن يقدر لأي فكرة أن تنجح على أرض الواقع إلا إذا حملتها شرائح أو طبقات اجتماعية تجد مصلحتها في تحقيق هذه الفكرة وتطبيقها. إذا لم يحدث هذا فستظل الفكرة في الرأس أو في الكتب، ومهما كانت درجة صحتها أو نبل دوافعها فلن يجديها هذا شيئًا إذا حرمت من هذا الدعم الجماهيري.

كان عادل حسين على صواب في هذا. وربما كان على صواب أيضًا في اعتقاده أن استجابة الجماهير في مصر لأية حركة فكرية أو سياسية، على الأقل في هذا العصر، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا استندت هذه الحركة بصورة أو أخرى إلى الدين.

قد يكون كل هذا صحيحًا. ولكن هناك في رأيي خطر لا أظن أن عادل حسين قدّره حق قدره، ويتمثل في الحقيقة الآتية: ليس من السهل أبدًا، على مفكر سياسي أو اجتماعي، حتى ولو كان له ذكاء عادل حسين وقوة عزيمته وقدرته على الإقناع، أن يقود الجماهير المتدينة إلى تبني مفهومه هو الخاص جدًا والمتقدم جدًا، للدين، بل إن هناك خطرًا حقيقيًا في أن يخضع القائد نفسه، شيئًا فشيئًا لتفسيرات أقل تقدمًا بكثير وأقل عقلانية، من التفسير الذي آمن هو به، وذلك تحت تأثير هذه الجماهير، ومن ثم يشرع في تقديم تنازل بعد آخر يبعد به شيئًا فشيئًا عن تفسيره الخاص الذي كان يطمح إلى إقناع الناس به.

قد يذهب البعض إلى أن عادل حسين قد أصابه هذا الخطر وأنه قدم بالفعل من هذه التنازلات لجمهوره ومحبيه، أكثر مما يجب، على أمل أن يحقق نجاحًا في بعض المجالات المهمة من مجالات الاستقلال الوطني، وأن انخراطه في العمل السياسي اليومي منعه من أن يرى بوضوح جسامة هذا الخطر الذي كان يتعرض له. وأنا من جانبي أتفق مع هذا التشخيص لبعض مواقف عادل حسين السياسية في أواخر حياته، مما يذكرني بقصة جورج أورويل الشهيرة التي أسماها (مقتل الفيل)، والتي وصف فيها حال ضابط شرطة شجاع (ربما كان هو أورويل نفسه) كلف فيها بالذهاب إلى منطقة خرج فيها فيل ضخم مجنون يعيث في البلد فسادًا ويهدد حياة الناس بالخطر،

وأعطي حرية التصرف في أن يقتله أو يكتفي بصيده وإيداعه القفص الذي هرب منه. ولكن الضابط أثناء رحلته، مرّ بجماهير غفيرة كانت قد سمعت بقصة الفيل فساروا وراء الضابط آملين أن يروا مشهدًا مثيرًا، وكانوا يتحفزون لرؤية الفيل مقتولًا ولا يكتفون بمجرد تهدئته وشل حركته. وأثناء هذه المسيرة ظل عدد الجماهير السائرة وراء الضابط يزيد شيئًا فشيئًا حتى أصبحوا آلافًا مؤلفة كلهم يريدون أن يروا الفيل قتيلًا، فإذا بالضابط يعجز عن مقاومة نفوذهم وقوة تأثيرهم، ولو بسبب العدد وحده، وإذا به يطلق الرصاص على الفيل فيقتله، دون أن تكون هناك حاجة في الواقع للذهاب إلى هذا المدى.

ومع كل هذا فإن من المؤكد لديّ ولدى الكثيرين من أصدقاء عادل حسين ومحبيه وممّن كانوا يعرفون شخصيته وطباعه، أن عادل حسين لم يفقد في أي يوم من الأيام إخلاصه لقضية نبيلة، وهي قضية الاستقلال الوطني، سواء في مرحلة الماركسية أم في المرحلة الإسلامية، وسواء كان هذا الاستقلال الذي ينزع إليه سياسيًا أم اقتصاديًا أم ثقافيًا أم حضاريًا. لقد كان مدخل عادل حسين إلى الإسلام مدخلًا نبيلًا، كما كان مدخله إلى الماركسية مدخلًا نبيلًا أيضًا.

* * *

من أجمل الذكريات التي أحملها للصديق الراحل عادل حسين، ذكريات تعود إلى سنة ١٩٨٢.

كنا مجموعة من الأصدقاء المنشغلين بصورة أو أخرى بأمور فكرية واقترح علينا عادل حسين أن نتقابل بصورة منتظمة لكي نناقش في كل مرة كتابًا مهمًا، على أمل أن تساعدنا هذه المناقشات على بلورة أفكارنا حول موقف موحد، قد يصلح للمساهمة في تجديد الشباب الفكري لهذه الأمة.

كنا على الرغم من اختلاف مشاربنا وتخصصاتنا نتفق على بضعة أشياء مهمة. أهمها في رأيي، كان الاعتقاد بأن نهضة الأمة لا يكفي لتحقيقها إصلاح اقتصادي أو سياسي وإنما يتطلب أيضًا عودة الثقة بتراثها الثقافي، بأوسع معاني هذا التراث، بحيث يشمل ليس فقط تراثها الديني، بل وأيضًا التراث الأخلاقي والفكري، ونوع نظرتنا للحياة، والأسس الثابتة لأنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية. كنا قد وصلنا إلى الاعتقاد

بأن فقدان الأمة لثقتها بجدارة هذا التراث وصلاحيته، لا بد أن يؤدي إلى التفريط في كرامتها، مما يجعل أي نهضة اقتصادية أو سياسية بعيدة المنال أو حتى مستحيلة.

دفعنا اكتشافنا لوجود هذا الاتفاق بيننا إلى محاولة بلورته وتأصيله، ولهذا كنا نجتمع مرة كل شهر في بيت أحدنا، مرة في بيت الأستاذ طارق البشري، ومرة في بيت الأستاذ عادل حسين أو بيت الدكتور عبد الوهاب المسيري أو بيتي. وكان ينضم إلينا أحيانًا الدكتور حسن حنفي، والدكتور محمد عمارة، كما كان من بيننا متخصصون في خارج العلوم الاجتماعية والإنسانيات، مثل الدكتور حامد الموصلي والمهندس نبيل مرقص، ممن كانوا قد وصلوا بدورهم إلى الاعتقاد بأن الاعتزاز بالتراث وإحياءه شرطان ضروريان لأية نهضة.

عندما علم بعض الصحفيين بهذه اللقاءات أطلقوا علينا اسم «التراثيين الجدد»، وهو اسم لا بأس به. فقد كنا تراثيين بمعنى من المعاني، وكنا أيضًا جددًا إلى حد ما. ولكن الذي حدث هو أنه لا هذه اللقاءات، ولا هذه التسمية استمرت طويلًا. عندما أتذكر هذه اللقاءات الخصبة والممتعة، وأسأل نفسي عما جعلنا نعقدها في ذلك الوقت بالذات، أي في أوائل الثمانينيات، ولا نتصور أن نعقدها الآن، لا أجد من الصعب تفسير ذلك. فالحقيقة أن الظروف التي كانت مصر تمر بها في ذلك الوقت كانت تدعو إلى درجة عالية من التفاؤل.

كان الرئيس الراحل أنور السادات قد رحل لتوه، وتلا ذلك مباشرة إطلاق سراح المسجونين السياسيين من مختلف المشارب والاتجاهات، والسماح لصحف المعارضة بالظهور من جديد. كانت مصر قد استردت أيضًا معظم أراضي سيناء، ولم يبق إلا طابا، وكان الأمل كبيرًا في أن طابا سوف تعود بدورها إلى مصر.

كانت الثورة الإيرانية أيضًا قد قامت لتوها، وكانت تحمل شعارات تتضمن معنى احترام التراث، والاعتزاز بالكرامة، والتصدي لصلف الأجنبي. بل حتى في المجال الاقتصادي، كانت مصر تمر بمرحلة اشتدت فيها حركة هجرة العمالة إلى دول الخليج، مما أدى إلى نمو سريع في الدخل وارتفاع كبير في مستوى الأجور، وبدأ الاقتصاديون المصريون يتكلمون عن ندرة العمالة بدلًا من وفرتها. كان الشيء الأساسي الذي يقلق الاقتصاديين المصريين وقتها، ليس هو انخفاض معدل نمو

الدخل، فقد كان مرتفعًا للغاية، ولا هو انتشار البطالة، فقد كانت منخفضة للغاية. بل كان الذي يقلقهم هو اعتماد الاقتصاد المصري اعتمادًا كبيرًا على الخارج، أي قلة حظ الاقتصاد المصري من الاستقلال.

كان عادل حسين قد نشر لتوه (في ١٩٨١) كتابه: «الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية»، لمناقشة هذه القضية بالضبط. وقد وثق فيه توثيقًا بديعًا كيف تحولت مصر خلال السبعينيات من اقتصاد يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال إلى اقتصاد تابع، سواء في الحصول على رءوس الأموال، أو في توفير بعض السلع الأساسية، كالقمح مثلًا، أو في الحصول على فرص العمالة،كما يتضح من الاعتماد على تحويلات المصريين العاملين في الخارج. وكان عادل حسين يعتقد بحق أنه لا يمكن إحداث نهضة اقتصادية أو سياسية دون تحقيق هذا الاستقلال. إذ كيف يمكن لنا مثلًا أن نتصدى لإسرائيل ونساعد الفلسطينيين إذا كنا نعيش على القمح الأمريكي؟

مما أذكره أيضًا باعتزاز عن هذه الفترة، كيف كان عادل حسين هو الذي نبهني إلى أهمية رجل عظيم آخر، كان له موقف مماثل من قضية الاستقلال الاقتصادي، ولم أكن قد قرأت له شيئًا بعد، بينما كان عادل حسين قد قرأ كتاباته، وكثير الالتقاء به، ويتكلم عنه بثناء عظيم واحترام بالغ. كان هذا الرجل هو المرحوم الدكتور مصطفى الجبلي، الذي عين لفترة قصيرة في منتصف السبعينيات وزيرًا للزراعة، حتى اكتشف السادات أن مدرسة الجبلي في الاستقلال الاقتصادي، لا يمكن أن يرضى عنها الأمريكيون، فاستغنى عن خدماته.

تابعت كتابات مصطفى الجبلي بناء على رأي عادل حسين، وحضرت محاضراته، فإذا بي أجد أن هذا الرجل العظيم يقدم خطة شاملة ومفصلة للغاية لما يجب على مصر أن تفعله لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الغذائية الأساسية، وللاستغناء تمامًا عن المعونات الغذائية الأمريكية مع انتهاء القرن العشرين، ومن ثم تستطيع مصر أن تتخذ ما تشاء من قرارات من وحي مصالحها الخاصة وانتمائها العربي.

* * *

كان هذا كله في أوائل الثمانينيات. وها قد انقضى ما يقرب من ثلاثين عامًا على أفكار «التراثيين الجدد»، وعلى مقترحات الدكتور الجبلي، فقدنا خلالها، ليس فقط

هذين المناضلين الجسورين، عادل حسين ومصطفى الجبلي، بل أيضًا كثيرًا من تفاؤلنا بقدرة مصر على التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية. وعندما يتذكر المرء جهود عادل حسين في محاولة الدفاع عن الاستقلال، يقول المرء في نفسه: «ما كان أجدرنا بالأخذ بنصيحة عادل حسين عندما عبر عنها بوضوح وقوة منذ ثلاثين عامًا».

محمد عودة

سوف يذكر دائمًا اسم محمد عودة في تاريخ الصحافة المصرية، كواحد من أنجح الكتاب الصحفيين في مصر في النصف الثاني من القرن العشرين، ومن أكبرهم أثرًا وأكثرهم تعبيرًا عن الشخصية المصرية، وأشدهم ارتباطًا بالآمال الوطنية للمصريين.

أما النجاح فقد توفرت من مقوماته لمحمد عودة ما يندر أن يجتمع في كاتب واحد: الأسلوب الرشيق الواضح، والذي ينتقل من معنى لآخر دون إطالة مملة، والاختيار الموفق للموضوع الذي يكتب فيه، فلا يتناول من الموضوعات إلا ما كان جديرًا باهتمام الناس، والحكمة التي تهديه عادة إلى الرأي السديد الذي يرتاح معظم القراء إليه، والصدق الذي يؤدي به إلى اكتساب ثقة القارئ بأنه لا يقول إلا ما يعتقده، والشجاعة التي تمنحه القدرة على مخالفة الرأي الشائع إن لم يكن يعتقد صحته، وعلى انتقاد موقف السلطة إن رآه متعارضًا مع الصالح العام.

اجتمعت له هذه الصفات التي يندر أن تجتمع فضمنت له جمهورًا واسعًا، وجعلت الصحف تتسابق في الحصول على مقالاته، وتتفاخر بأنه من كتابها المنتظمين، وتكسبه صحيفة معارضة لبعض الوقت كرئيس لتحريرها فتشهد الصحيفة أزهى عصورها، ويجتمع في سرادق العزاء فيه جميع ألوان الطيف السياسي، إلى جانب كبار رجال السلطة، اعترافًا من الجميع بقدره وبقيمة الدور الذي لعبه في الحياة الثقافية والسياسية في مصر.

ولكن محمد عودة كان مثل قرينه أحمد بهاء الدين، أكثر بكثير من كاتب صحفي. نعم كانت الصحافة مهنته التي أنفق عليها الجزء الأكبر من وقته، ولكنه كان أيضًا

مفكرًا سياسيًا، إذ لم تكن مقالاته مجرد تعليقات أو تحليلات متناثرة عن موضوعات متباينة، بل كانت هذه المقالات في مجملها تشكل موقفًا سياسيًا ثابتًا، يعبر عن اختيار مبدئي يجري التعبير عنه بمناسبة أحداث مختلفة، ولكن من منبع فكري واحد ومتسق وثابت لا يتغير.

كان لشعبية محمد عودة ونجاحه مصدر آخر، بالإضافة إلى مواهبه المتعددة وهو أنه كان في كتاباته ومواقفه وسلوكه اليومي يعكس بعضًا من أجمل سمات الشخصية المصرية.

فهو حكاء ماهر يجيد رواية ما حدث كتابة أو حديثًا، وخفيف الظل قادر على رؤية الجانب الطريف في أي حادث يصادفه، ويضحك له من أعماق قلبه فيضحك معه كل من حوله. وهو رقيق عطوف لا يستعذب القسوة حتى مع من يستحقها ومع من كان في وسع محمد عودة أن يقسو عليه. فهو يفضل أن ينصرف عن مثل هذا الشخص ويهمله على أن يبالغ في تقريعه وإيلامه.

دخل محمد عودة معارك كثيرة كان بعضها مع أكبر كتاب عصره وأكثرهم شهرة، كمعركته مع توفيق الحكيم عندما هاجم الحكيم عهد عبد الناصر، بعد انتهاء هذا العهد ووفاة صاحبه. وبرر الحكيم سكوته خلال حياة عبد الناصر بأنه كان كمن فقد وعيه، فلما استرد هذا الوعي عرف خطأه وراح يعدد أخطاء النظام. نشر توفيق الحكيم هذا في كتاب سماه «عودة الوعي» فتلقفه محمد عودة وكتب في الرد عليه كتابًا كاملًا سماه «الوعي المفقود» أشبع فيه كتاب الحكيم سخرية دون أن يخرج عن آداب الكتابة والحوار. وأعتقد أن محمد عودة كان هو المنتصر في هذه المعركة، ولكن يظل الكتابان من أمثلة الأدب السياسي الرفيع.

كانت القضيتان اللتان شغلتا أكبر حيز من اهتمام محمد عودة طوال حياته: قضية استقلال العالم الثالث، وفي المقدمة بالطبع استقلال مصر، وقضية الاستغلال الاقتصادي الذي يمارسه الاستعمار والرأسمالية، ويسبب استمرار الفقر. كان اهتمامه بتجربة الصين الشعبية ونجاحها في التحرر من الاستعمار والاستغلال الاقتصادي، نابعًا من هذا الموقف العام، فكتب كتابًا قبل مرور عشر سنوات على نجاح الثورة الصينية اسمه «الصين الشعبية» كان له أثر مدهش على المثقفين المصريين في

الخمسينيات والستينيات، وظلوا يذكرونه رغم مرور نصف قرن على صدوره وكأنه كان هو البداية لتشكل وعيهم السياسي.

وكان حماس محمد عودة لنظام جمال عبد الناصر نابعًا من نفس المصدر: حب الاستقلال وكراهية الاستغلال. وقد استمر عودة على ولائه للناصرية حتى بعد انتهاء حكم عبد الناصر. بل زادت حدته في الدفاع عن عبد الناصر كلما اشتد هجوم آخرين عليه منذ السبعينيات، وعندما تنكر الكثيرون للمبادئ الناصرية بعد وفاة صاحبها، واكتشف آخرون أخطاء كثيرة لعبد الناصر بعد مرور الزمن على تجربته، ظل محمد عودة مخلصًا بدرجة مدهشة للعهد الناصري ورافضًا لأي نقد يمكن أن يوجه إليه. وظل محتفظًا بدرجة مدهشة أيضًا بتفاؤله بقدرة مصر على تجاوز محنتها والعودة من جديد إلى تطبيق مبادئ عبد الناصر.

كان محمد عودة يمثل الشخصية المصرية أيضًا في حبه الغامر للحياة، وحساسيته الفائقة لمختلف أوجه الجمال، في الحديث الشائق، والنكتة اللاذعة، والأكل الطيب، والموسيقى الراقية، والغناء الجيد، والأدب الرفيع. ما أكثر ما كنت تلقاه في مسرح يعرض مسرحية حديثة، وفي دار الأوبرا يستمع إلى فرقة الموسيقى العربية، وفي ندوة يتكلم فيها سياسي مهم أو مثقف مشهور. فإذا رآك استقبلك دائمًا بوجه بشوش يعبر عن فرحه بالناس ورضاه المستمر عن نفسه وعن الحياة.

إن رجلًا له هذا الحظ من الموهبة وحب الحياة لم يكن من الممكن أن يكون حريصًا على جمع المال. كان لديه من المواهب ما يغنيه عن محاولة التميز عن طريق الثراء. وكانت مواهبه وحبه للحياة مصدرًا متجددًا لسروره وسببًا لاحتفاظه بشبابه وحيويته حتى بعد أن تجاوز الخامسة والثمانين. فلما رحل عنا، كما كان لا بد أن يحدث، فقدنا بفقده مصدرًا متجددًا من مصادر السرور والاعتزاز بالنفس والوطن.

لطفي عبد العظيم

عندما بلغني ذلك النبأ المحزن بوفاة الدكتور لطفي عبد العظيم، ذلك الرجل الفذ الذي كان رئيسا لتحرير مجلة «الأهرام الاقتصادي» في فترة ناصعة من تاريخ الصحافة المصرية، بدأت تتوالى على ذهني الذكريات عن علاقتي به، التي بدأت في عام ١٩٨٢، ذلك العام المدهش بكل المقاييس.

كان هذا هو أول أعوام حكم الرئيس حسني مبارك، وأنا أذكر جيدًا كم كانت فرحة المصريين بانتهاء حكم أنور السادات، واستبشارهم بعهد جديد، تصحح فيه مصر أخطاء السادات الشنيعة، وتتخلص فيه من آثار ما ارتكبه في حق الوطن، من توقيع اتفاقات الصلح المنفرد مع إسرائيل، وتدشينه لنوع جديد وسيئ من العلاقات المصرية ـ العربية، وتراكم ديون مصر الخارجية دون تنمية، والاعتذار عن ذلك بأنه ـ أي السادات ـ كان يظن أن أرقام الديون التي تقدم له هي بالدولارات، ثم اتضح له أنها بالإسترليني، وفتح أبواب الاقتصاد فجأة، ودون أي ضابط، لاستيراد السلع غير الضرورية، والشروع في بيع القطاع العام، فضلًا عن نمط السادات وأسرته في الحياة، الذي كان يثير الامتعاض والنفور الشديدين لدى عامة الناس والمثقفين على حد سواء. فدخل مصر لأول مرة تعبير «سيدة مصر الأولى» ولم نكن نعرف ذلك لا في عهد عبد الناصر ولا في عهد الملك فاروق، وأخذت تلك السيدة تقحم نفسها بلا مبرر في الحياة السياسية والاجتماعية في مصر، وعلى نحو يتعارض مع أبسط التقاليد والعادات المصرية.. إلخ.

لم تكن فرحة المصريين إذن بانتهاء حكم السادات تحتاج إلى تفسير، لكن المدهش حقًا هو كيف تعود الحيوية والنشاط فجأة إلى المصريين، بمجرد أن يعود

لهم بعض الأمل. حدث مثل هذا، ولا أزال أذكره جيدًا، في أعقاب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وخلع الملك فاروق، إذ تدفقت دماء الحياة فجأة في شرايين المصريين، بمجرد أن شعروا بأن الإصلاح ممكن، والنهضة غير مستحيلة، فعبروا عن أفضل ما عندهم من أفكار، وراحوا يضعونها موضع التنفيذ، وأظهروا استعدادًا للتعاون والتضحية بالمصالح الشخصية في سبيل الصالح العام، وازدهرت الحركة الثقافية ازدهارًا غير معهود «ربما باستثناء السنوات التالية لثورة ١٩١٩»، من الأدب والمسرح والصحافة، إلى الموسيقى والغناء، بل وحتى الرقص.

حدث شيء مشابه، لكنه كان أقصر عمرًا بكثير في سنة ١٩٨٢، ويهمني الآن بوجه خاص ما حدث للصحافة.

كان السادات قد قام في الشهر السابق على اغتياله في أكتوبر ١٩٨١، ليس فقط باعتقال مئات المثقفين المصريين من مختلف الاتجاهات والمشارب «يساريين ويمينين ـ مسلمين وأقباط ـ علمانيين ومتدينين ـ رجالًا ونساء ـ شبابًا ومسنين»، لكن أيضًا بإغلاق كل صحف المعارضة: «الشعب» المتحدثة باسم حزب العمل، و«الأهالي» المتحدثة باسم التجمع، و«الوفد»، وصحف الإخوان المسلمين.. إلخ. فلما تسلم الرئيس مبارك الحكم لم تمض بضعة أسابيع حتى أفرج عن المعتقلين، واستقبلهم في قصر عابدين بمجرد خروجهم من السجن، ثم سمح لجرائد المعارضة بالعودة إلى الظهور.

عندما أتذكر الآن ما كان ينشر في تلك الصحف خلال السنة الأولى التالية لعودتها إلى الظهور، أكاد لا أصدق درجة الحيوية والتألق الذي تميزت به هذه الصحف في تلك الفترة، واجتماع كل هذه الأسماء والمواهب المبهرة في الكتابة في وقت واحد. كانت مقالات فتحي رضوان وحلمي مراد الأسبوعية تتألق شجاعة ووطنية، خصوصًا في جريدة «الشعب»، ومقالات فيليب جلاب الجذابة تحت عنوان «دبوس»، ومقالات صلاح عيسى بالغة الظرف بعنوان «مشاغبات» في جريدة «الأهالي»، بل حتى الجرائد الحكومية كانت تحفل بأسماء يصعب على من يتصفح هذه الجرائد نفسها اليوم، ويري ما تنشره من مقالات، أن يتصور أن هذه الكتابات تحل اليوم محل ما كان يكتبه أحمد بهاء الدين في عموده اليومي، ويوسف إدريس في مفكرته، ولويس عوض في مقالاته عن إصلاح التعليم، أو في تاريخ الثقافة المصرية.. إلخ.

في هذا المناخ المدهش بحيويته ووطنيته، تألقت أيضًا مجلة أسبوعية هي «الأهرام الاقتصادي» كانت تصدر قبل ذلك بسنوات طويلة، لكن لم يكن أحد يتوقع لها أن تلعب ابتداء من عام ١٩٨٢ ولمدة سنتين أخريين، هذا الدور الممتاز في الحياة السياسية والثقافية في مصر. ذلك أنها كانت منذ ظهورها مجلة متخصصة في الاقتصاد، وظلت سنوات تقتصر مادتها على موضوعات متخصصة، ويقتصر توزيعها على عدد محدود من القراء، فإذا بها بمجرد أن دب الأمل في نفوس المصريين، تدب فيها أيضًا حيوية ونشاط غير مسبوقين، ويضطلع بهذه المهمة رجل آخر وطني وشجاع، وهو الدكتور لطفي عبد العظيم، حتى اضطر إلى التوقف، وعُزل من منصبه، واختفى اسمه تمامًا من الصحافة لأكثر من عشرين عامًا.

فما الذي فعله لطفي عبد العظيم بالضبط؟ وما سر هذه الغيبة وهذا الاختفاء كل هذه المدة الطويلة؟

القصة محزنة للغاية، لكنها محزنة بوجه خاص بالنسبة لي، فأنا أشعر بأن في عنقي دينًا كبيرًا للطفي عبد العظيم، فأنا مدين له أكثر مما أنا مدين لأي شخص آخر بدخولي ميدان الكتابة الصحفية أصلًا، لكنني أيضًا أتحمل جزءًا من المسئولية عما أصابه من معاملة سيئة للغاية من قبل السلطة، وإن كانت المسئولية الكبرى في ذلك تقع بالطبع على وطنيته وشجاعته هو، وسأروي للقارئ ما حدث بالضبط.

قبيل مقتل السادات بشهور قليلة، دخلت ابنتي امتحان الشهادة الابتدائية، الذي جلس فيه أكثر من ٦٠٠ ألف تلميذ متوسط أعمارهم ما بين ١١ و ١٢ سنة، ودخل معهم أكثر من نصف مليون أسرة مصرية تمثل أكثر من ٥٪ من مجموع الشعب المصري. وقد أصابني الذهول لدى مطالعة أسئلة امتحان اللغة العربية، فالامتحان يتكون من عشرة أسئلة «بما في ذلك أسئلة الخط والإملاء»، كانت أربعة منها تتعلق بالسلام! «احتفالًا بالطبع بالمعاهدة التي وقعها السادات في ١٩٧٩ للصلح المنفرد مع إسرائيل». فسؤال المحفوظات يبدأ بالعبارة التالية: «أشرقت يا يوم السلام»، وسؤال النحو يطلب إعراب «رفرفت راية السلام» والفعل المضارع المطلوب استخراجه من هذه القطعة هو «يشيد العالم بحب مصر للسلام»، والموضوع المختار من موضوعات القراءة يتكلم عن استرداد مصر لقناتها «لتثبت للعالم رغبتها في السلام»، والآية القرآنية التي يطلب من التلاميذ شرحها هي ﴿**وجعلناكم شعوبًا**

وقبائل لتعارفوا﴾، وفي السيرة النبوية وصف مولد الرسول ﷺ بأنه «كان يوم السلام» ... إلخ.

كتبت مقالًا أصف فيه شعوري وغضبي لدى قراءة ورقة هذا الامتحان، وأتساءل عما تضمنته من تلاعب بعقول ومشاعر التلاميذ، وشعرت بأن المقال يتناول قضية مهمة، فحاولت نشره في جريدة أو مجلة بعد أخرى، فلم تقبل أي منها نشره، فيئست من الأمر، ووضعت المقال في الدرج، ونسيته تمامًا، حتى وقع حادث مقتل السادات، وبدأت الأمور تتغير، ولاحظت تغيرًا مهمًا في مجلة «الأهرام الاقتصادي» فأرسلت إليها المقال بالبريد، دون أن يكون لي سابق معرفة برئيس تحريرها، فإذا بي أفاجأ بنشر المقال، بل ووضع عنوانه على غلاف المجلة «عن النفاق في نظام التعليم»، في عدد ٢٥ يناير ١٩٨٢، ودون حذف أي جملة من المقال.

فرحت بهذا النشر فرحًا شديدًا، وبدأت علاقة جديدة ووثيقة بيني وبين «الأهرام الاقتصادي»، ولطفي عبد العظيم، الذي أصبحت أذهب إليه كل أسبوع تقريبًا، لأسلمه مقالًا جديدًا، ونتبادل الحديث في أحوال البلد.

استمرت كتابتي في «الأهرام الاقتصادي» أكثر من سنة، حتى بدأت تتلبد الغيوم، وأخذت السلطة تتربص بلطفي عبد العظيم، حتى عزلته من رئاسة التحرير، وأصبح محررًا عاديًا بالأهرام، لا يطلب منه شيء أكثر من أن يقبض راتبه في بداية كل شهر، وسلمت المجلة إلى رئيس تحرير جديد شاب من مرءوسي لطفي عبد العظيم، الذي أبدى استعدادًا للتعاون مع السلطة، فغير من طبيعة المجلة تمامًا، واستعاضت المجلة عن دعم قرائها بما يأتيها من دعم السلطة، بما في ذلك إيرادات الإعلانات.

ما الذي أغضب السلطة على لطفي عبد العظيم كل هذا الغضب؟

قال لي مرة قبل عزله من رئاسة التحرير: إن صحفيًا كبيرًا «أعتقد أنه كان الأستاذ أحمد بهاء الدين إن لم تخنّي الذاكرة»، قال له عندما رأى شدة حماسة لطفي عبد العظيم في نقد الأوضاع السائدة، إن عليه مراعاة الحذر، لأن الحرية المتاحة له الآن لن تستمر طويلًا، وقد تسلب منه في أي لحظة. كما قال له سياسي كبير آخر «أظنه الدكتور مراد غالب»، أنه يخطئ إذا ظن أن العهد الجديد يختلف كثيرًا عن سابقه»، فإن المافيا قد أحكمت قبضتها على الرئيس الجديد.

لكن لطفي عبد العظيم كان بطبعه قليل الحذر، إذا آمن بسلامة موقفه، ومستعدًا لتجاوز علامات الخطر إذا رأى أن الموقف الوطني يتطلب هذه المجازفة.

استدعاه مسئول كبير في المجلس الأعلى للصحافة «د. صبحي عبد الحكيم»، وحذره مما يصنع، ونصحه بالسكوت، فلم يسكت، وظل ينشر المقالات المعارضة لبيع القطاع العام، والمعارضة لإلغاء الدعم الممنوح للسلع الضرورية، والتي تندد بالصلح مع «إسرائيل»، وتنتقد اتجاهات السادات في السياسة الخارجية والعربية، والذهاب إلى حد «السداح مداح» في تطبيق سياسة الانفتاح... إلخ، فلما قويت شوكة المافيا عزلوه، ومنعوا نشر مقالاته.

حدث هذا منذ ٢١ عامًا، واختفى اسم لطفي عبد العظيم اختفاء يكاد يكون تامًا من الصحافة المصرية، وكنت كلما التقينا أو تحادثنا بالتليفون، ألاحظ المرارة الشديدة التي أصابته من جراء معاملة السلطة له، والصعوبة التي يجدها في نسيان ما حدث.

ظل سنتين أو ثلاث سنوات بعد خروجه من «الأهرام الاقتصادي» يعاوده بعض الأمل في أن تتحسن الأحوال وتعود الأمور إلى نصابها، لكنه رآها تزداد سوءًا يومًا بعد يوم، ففقد الأمل، مثلما فقده الواحد بعد الآخر من المثقفين والصحفيين المصريين.

كان فقدان الأمل هذا خسارة جسيمة للصحافة المصرية، ولمصر كلها، فقد رأينا كثيرا من الصحفيين الذين كانوا يلعبون دورًا نبيلًا للغاية في تلك السنة المدهشة «١٩٨٢» التي أعقبت مقتل السادات، يتنازل الواحد منهم بعد الآخر عن موقفه.

كان من الصحفيين والكتاب الكبار من مات قبل أن تسوء الأحوال إلى هذه الدرجة «كفتحي رضوان، وحلمي مراد، وأحمد بهاء الدين، ويوسف إدريس، ولويس عوض، وصلاح حافظ»، فأعفاهم الله من رؤية ما حدث، ولم يروا كيف قبل بعض هؤلاء الصحفيين أن يرأسوا تحرير مجلات حكومية هدفها تجميل صورة هذا الوزير أو المسئول أو ذاك، ولم يروا كيف عقد غيرهم اتفاقات هدنة مع الحكومة، أو اتفاقات صريحة لتبادل المنافع مع السلطة، فأصبحت بعض جرائد المعارضة لا تصلح لأكثر من تنظيف الزجاج.

لكن لطفي عبد العظيم لم يكن من أي نوع من هذه الأنواع، ففضل الانعزال التام.

كان أحيانًا أيام كثرة لقاءاتنا، يحكي لي قصصًا عن قوة علاقته بأبيه، وعن عشق أبيه للغة العربية، وغضبه الشديد إذا أخطأ الابن في نطقها أو كتابتها، ففهمت من هذه الحكايات نوع البيت الذي نشأ فيه لطفي عبد العظيم، ونوع الأب الذي أحسن تربيته، فلم أستغرب تفضيله الاعتزال التام على الاشتراك في تلك الألعاب البهلوانية التي قام بها البعض.

لم يكن غريبًا نوع النعي الذي حظي به لطفي عبد العظيم من جريدة «الأهرام»، وهي جريدته التي أنفق فيها عمره. كان لطيفًا من هذه الجريدة أن تنشر خبر وفاته في الصفحة الأولى، مقترنًا بصورته، وأن تصفه بـ «الزميل». لكن كان هذا أقصى ما أبدت «الأهرام» من استعداد للاحتفال به، وكان أقصى ما كانت على استعداد لقوله عنه، عدا عمره عند الوفاة، وتاريخ تخرجه، أنه «كان له اهتمام بالقضايا الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية».

قلبت صفحات الجريدة لأقرأ النعي المنشور في صفحة الوفيات، فوجدت نوعًا غير مألوف من النعي، لا يزيد على ٥٦ كلمة، رجحت معه أنه لا بد أن يكون قد كتبه لطفي عبد العظيم نفسه قبيل وفاته. فالنعي يبدأ بعبارة «انتقل إلى رحاب العدل....»، وينتهي بأن «العزاء مقصور على تشييع الجنازة»، دون ذكر حتى لمكان الجنازة وموعدها.

سعيد النجار

(١)

عرفت الدكتور سعيد النجار، الذي توفي في ١١ أبريل ٢٠٠٤ منذ أكثر من نصف قرن، فقد كان أول أستاذ يدرس لي علم الاقتصاد في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وكان اسمها لا يزال «جامعة فؤاد الأول».

رأيته لأول مرة في أكتوبر ١٩٥١، وقد دخل علينا، نحن طلبة السنة الأولى ليلقي علينا أول محاضرة في مبادئ الاقتصاد. رأينا رجلًا في مطلع الثلاثينيات من عمره، جميل الطلعة، مشرق الوجه، يشع من عينيه ذكاء حاد، واثقًا تمام الثقة بنفسه، جريئًا لا يهاب ذلك المدرج الضخم الذي يزدحم بنحو ألف من الطلاب، كانوا يبعثون الخوف لمجرد ضخامة عددهم في قلوب كثيرين من الأساتذة. ثم سمعناه فإذا بنا نجد نفس الثقة بالنفس وبما يقول، قاطعًا وحاسمًا،واضح النبرة، أفكاره تتسلسل في منطق أخاذ، ويعبر عنها بلغة عربية راقية.

لا بد أننا شعرنا بالدهشة لاجتماع كل هذه الصفات في شخص واحد، ثم ضاعف من دهشتنا ما وجدنا فيه من تلقائية وبعد عن التكلف. فأظن أنه الوحيد من بين أساتذتنا الذي سمعنا ضحكته تتردد من خلال الميكروفون إزاء ما قد يحدث في المدرج مما يبعث على الضحك. وكانت الضحكة طبيعية تمامًا تستدر الضحك منا بدورنا، ثم لا نلبث أن نعود إلى الهدوء التام بمجرد أن نراه يستطرد في محاضرته ويستكمل منطقه، وكأن شيئًا لم يحدث. كنا نعود فورًا للهدوء التام والاستماع لسبب بسيط، وهو أننا شعرنا بأنه لم يكن ليتصور منا غير ذلك.

لا أظن أنني طوال سنوات دراستي في كلية الحقوق أو غيرها صادفت أستاذًا مثله، سواء في سلاسة منطقه وقوة حجته ووضوح عباراته، أو في جاذبيته الشخصية. لا عجب أن رحنا نشيد به في كل مكان، واستقر في نفسي اعتقاد يقيني بأنه أحب الأساتذة إليّ وأنه أعظم الأساتذة طرًا.

كنت في ذلك الوقت أصغر من أن أدرك مغزى الموقف الأيديولوجي للأستاذ أو الكاتب، بل لم أكن أفهم معنى هذه العبارة أصلًا، ولكني حتى لو كنت أفهم معناها، فلا أظن أن تلميذًا في السادسة عشرة من عمره كان يمكن أن يعلق أهمية على هذا الأمر بالمقارنة بهذه الصفات الرائعة التي ذكرتها حالًا. وعلى كل حال، فإن «نظرية الثمن» التي كان يدرسها لنا د. سعيد تحت اسم مبادئ الاقتصاد، لم تكن مما يكشف عن الموقف الأيديولوجي للأستاذ، فموضوعها بعيد عن قضايا السياسة الاقتصادية، وهي قضايا لم تكن على أي حال تشغل الأذهان مثلما كانت تشغلها قضية الجلاء وطرد القوات الإنجليزية المرابطة على قناة السويس.

بل لا بد أن أعترف بأني، حتى بعد مرور أربع سنوات، عندما جلست مرة أخرى في ١٩٥٥ لتلقي محاضرات د. سعيد النجار في دبلوم الدراسات العليا، لم أتنبه قط لانحياز د. سعيد التام لفلسفة الحرية الاقتصادية والنظام الرأسمالي. كانت محاضراته هذه المرة عن تاريخ الفكر الاقتصادي في موضوع التجارة الدولية. وقد كان من الممكن أن يكشف د. سعيد في هذه المحاضرات عن هذا الانحياز، ولكن المحاضرات كانت تتناول بحياد تام موقف الاقتصاديين المتتالين، واحدًا بعد الآخر، من التجارة الدولية، وتهتم ببيان أوجه القوة والضعف في منطق هذه النظرية أو تلك أكثر بكثير من اهتمامها باختلافهم حول السياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع. ومن ثم لم يحدث في هذه الفترة أيضًا ما يعكر صفوي أو يغير من مشاعري نحو أستاذي العظيم الذي استمر في رأيي أفضل أستاذ وأعظم محاضر.

(٢)

مرَّ على هذه الحقبة من الزمن نحو خمسين عامًا، لم أسمع أو أقرأ خلالها كلمة واحدة أو محاضرة أو مقالة أو كتابًا للدكتور سعيد النجار، يحيد فيها عن المبدأ الذي

اعتنقه من البداية: نظام الحرية الاقتصادية هو أفضل نظام لتحقيق الرفاهية والتقدم، والرأسمالية أفضل، اقتصاديًا وسياسيًا، من الاشتراكية،وأفضل سياسة اقتصادية هي تلك التي يقل فيها تدخل الدولة إلى الحد الأدنى، اللازم فقط لحفظ النظام وتطبيق القانون، وربما أيضًا لمنع الاحتكار، ومنع الصور الفاحشة من سوء توزيع الدخل ببعض الضرائب التصاعدية مثلًا، ولكن دون تأميم بالطبع أو ملكية عامة. ولا بأس من أن تقوم الدولة بالمرافق العامة التي يتقاعس القطاع الخاص عن القيام بها، ولكن فيما عدا هذا الحد الأدني من تدخل الدولة فلتترك قوى السوق تعمل بمطلق الحرية في تحديد الأسعار وتوزيع الاستثمارات، وفي اختيار أسلوب الإنتاج ومكانه وحجمه، وتحديد حجم العمالة والبطالة، والادخار والاستثمار. ولتترك التجارة حرة في الداخل والخارج، فلا تفرض إلا أقل القيود الممكنة على التجارة الداخلية أو الخارجية، ويترك سوق الصرف حرًا حتى في أسوأ الظروف فهو، مثل كل شيء آخر، سوف يصحح نفسه بنفسه، فيعود كل شيء إلى التوازن طبقًا لقوى السوق. والنتيجة النهائية في صالح الجميع، فآدم سميث لم يخطئ قط عندما قال إن الفرد عندما يمارس حريته مدفوعًا بمصلحته الشخصية إنما يحقق مصلحة المجتمع في نفس الوقت، دون أن يخطط لذلك، وكأنه في ذلك مدفوع بيد خفية.

لم يحد الدكتور سعيد النجار عن هذا الاعتقاد قيد أنملة طوال حياته، منذ أن بدأ يدرس الاقتصاد في منتصف القرن العشرين حتى توفاه الله في مطلع القرن الواحد والعشرين. يحاضر ويكتب فيه، ويخطب حوله في الندوات والمؤتمرات، ويدعو إليه في الصحف والاجتماعات الحزبية، وينصح به الحكومة والهيئات المعنية، ويختار الحزب الذي ينضم إليه بناء على قرب الحزب أو بعده عن هذا الاعتقاد، فإذا لم يثبت حزب واحد على الإخلاص لهذا الاعتقاد ومناصرته بالدرجة التي ترضي د. سعيد، أسس جمعيته الخاصة باسم «جمعية النداء الجديد» للدعوة إلى هذا المبدأ نفسه ونشره بين الناس.

كيف يمكن أن نفسر هذا الثبات النادر على المبدأ ورفض الانحراف عنه أو التضحية به بأي ثمن، إلا بتوفر درجة عالية من النزاهة والاعتزاز بالكرامة الشخصية؟ إني لا أجد تفسيرًا غير هذا في حالة الدكتور سعيد النجار، كما أني لم أصادف منه طوال معرفتي به ولا سمعت عنه شيئًا يتعارض مع هذه النزاهة والاعتزاز بالكرامة.

وهي صفة لا بد أن تلفت النظر بشدة في وقت شاع فيه في مصر التحول من مبدأ لغيره مع التحولات التي طرأت على سياسة الدولة بين عهد وآخر. فما أكثر الاقتصاديين وأساتذة الجامعات في مصر الذين تحولوا من الدفاع عن الاقتصاد الحر في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات إلى الدفاع عن الاشتراكية في أواخر الخمسينيات وطوال الستينيات، ثم إلى الدفاع من جديد عن الاقتصاد الحر في السبعينيات. ولكن المدهش في حالة د. سعيد النجار ليس فقط هذا الثبات التام على المبدأ وإنما أيضًا حماسه المنقطع النظير ويقينه الذي لا يتخلله أي شك في صواب الاعتقاد بمبدأ الاقتصاد الحر وترك العنان لقوى السوق.

لقد ذهبنا مثله للدراسة في بريطانيا ثم عدنا، وذهب غيرنا إلى مختلف دول الغرب وعادوا، وعرضت علينا جميعًا مبادئ الرأسمالية والاشتراكية وما بينهما، فعاد منا البعض مؤمنًا بالاشتراكية والبعض مؤمنًا بالرأسمالية، وعاد أكثرنا لا يؤمنون بأي شيء على الإطلاق، مما سمح لهم بهذه التحولات التي وصفتها من مبدأ إلى نقيضه وفقًا لتقلبات الحال. فما سر حماسة سعيد النجار للرأسمالية والاقتصاد الحر إلى هذه الدرجة التي لا نجد لها مثيلًا لدى أي من الاقتصاديين المصريين، وما سر إصراره المدهش على رفض أي حجة تتعارض مع ما استقر رأيه عليه؟

(٣)

هناك جانب شخصي بحت يمكن أن يلقي بعض الضوء على هذا الموقف ويتعلق بعناده واعتداده برأيه، ولكن هناك جانبًا آخر أهم في رأيي بكثير، وهو أيضًا جانب أقل شيوعًا وأكثر جاذبية، ويتعلق بطريقة د. سعيد النجار في التفكير، التي يمكن وصفها بالعقلانية البالغة النقاء والتجرد، أو بالعقلانية المفرطة في نقائها وتجردها.

ما أكثر ما قرأت للدكتور سعيد النجار من كتب ومقالات، وما أكثر ما استمعت إلى محاضراته ومداخلاته في المؤتمرات والندوات، فكنت دائمًا ألاحظ هذه السمة المسيطرة على طريقته في التفكير: المنطق الصارم في استخلاص النتائج من مقدمات واضحة، ولكن في ظل افتراضات كثيرًا ما تكون شديدة التبسيط والبعد عن الواقع. النتائج التي يصل إليها هي يقينية بلا شك، والخطوات التي يخطوها متسقة

تمامًا مع المقدمات، ولكن صحة النتائج وملاءمتها يتوقفان على صحة الافتراضات، والافتراضات كثيرًا ما تكون غير صحيحة أو غير واقعية.

إنها طريقة في التفكير تطلب نتائج يقينية، ولكن اليقين في العلوم الاجتماعية أبعد منالًا بكثير مما نظن. فالحياة الاجتماعية والسياسية مليئة بالاحتمالات والمجهولات، وما أكثر الدوافع الخفية إلى جانب الدوافع المعلنة، فإذا أصر الباحث على الوصول إلى نتائج يقينية فلا مفر له من وضع مجموعة من الافتراضات غير الواقعية، يتمكن عن طريقها من استخلاص النتائج المؤكدة من المقدمات.

كنت كلما قرأت أو استمعت لشيء كتبه أو قاله د. سعيد النجار تذكرت الاقتصادي الإنجليزي الشهير دافيد ريكاردو (David Ricardo) وهو من أعظم الاقتصاديين طرًا، ولكن كثيرين رأوا في طريقته في التفكير والتحليل الاقتصادي ما اعتبروه نقيصة، ذهب بعضهم إلى وصفها بنقيصة ريكاردو (Ricardian Vice) وهي بالضبط هذا الإمعان في التجريد بحثًا عن نتائج يقينية، وميله إلى الاستنباط من مقدمات بسيطة في ظل فروض ممعنة في بعدها عن الواقع، للوصول إلى نتائج حاسمة لا تقبل الحلول الوسط.

إني أميل إلى اعتبار هذا المنحى من التفكير خصيصة من الخصائص العقلية للبعض، يولد بها ولا حيلة له معها، يعيش طوال حياته حاملًا إياها فتطبع أعماله الفكرية كلها وبحوثه ومواقفه. وهي أقرب إلى عقلية الرياضيين العاشقين لليقين الرياضي والذين لا يأبهون كثيرًا بما إذا كانت النتائج التي يتوصلون إليها لها تطبيقات عملية أو ليس لها ذلك، متفقة مع الواقع أو منافية له.

ما علاقة هذا كله باعتناق سعيد النجار للفكر الرأسمالي ورفضه البات لأي شيء له صلة بالاشتراكية؟ الجواب هو أن النظرية الاقتصادية التي نشأت في ظل الرأسمالية كانت تتسم بهذه النزعة العقلية بالضبط. تجريد مفرط، هو في معظم الأحوال تجريد من المشاكل الاجتماعية التي يولدها النظام الرأسمالي، من سوء توزيع الدخل إلى سيطرة القوى اقتصاديًا على الضعيف، سيطرة سياسية واجتماعية، إلى تلوث البيئة... إلخ، وهو تجريد قد يكون في بعض الحالات نتيجة لما اتسم به الاقتصاديون المدافعون عن الرأسمالية (مثل ريكاردو) بطبعهم وحكم تكوينهم ومزاجهم،

ولكنه تجريد ثبت نفعه وفائدته، على أي حال، في دعم النظام الرأسمالي وحمايته من منتقديه ومناوئيه. وفي رأيي أن الذي جذب الدكتور سعيد النجار إلى النظريات الاقتصادية الرأسمالية هي هذه الصفات بالضبط: تجريدها من كافة المشاكل التي تمنع الوصول إلى نتائج يقينية، فدافع عنها دفاع المستميت، رافضًا الاستماع إلى أي تذكير بالنتائج المدمرة التي يمكن أن يؤدي إليها تطبيق هذه النظريات، اجتماعيًا وثقافيًا، بل وحتي اقتصاديًا في بعض الأحيان. فرفض أن يستمع إلى أي حجة للدفاع عن القطاع العام أو للاعتراض على الخصخصة، أو إلى تقييد التجارة الخارجية، أو إلى التدخل في تحديد سعر الصرف، وكان دائمًا قليل الصبر مع أي محاولة للتخطيط الشامل والمركزي، وقليل التقدير لنظريات التنمية الاقتصادية التي تحمل في طياتها احتمال تدخل الدولة بتعديل الأسعار أو بتوجيه الاستثمارات أو بتقييد الواردات. كان يميل دائمًا إلى الاعتقاد بأن في النظرية الاقتصادية المعروفة بالنيوكلاسيكية (أو التقليدية الحديثة) ما يكفي من حلول صحيحة لمشاكل التنمية الاقتصادية، وأن أي خروج على هذه النظرية، مما ينطوي على عبث بمقتضيات السوق الحرة، لا بد أن يؤدي إلى خراب اقتصادي أو على الأقل إلى تبديد شديد في الموارد.

(٤)

إن ما ذكرته حالًا عما أعتقد أنه يصف طريقة د. سعيد النجار في التفكير يفسر لنا الكثير من آرائه ومعتقداته، بل ومن جوانب حياته العامة والخاصة أيضًا.

إن هذه العقلانية الصارمة، مع الميل إلى التجريد واستبعاد أي شوائب قد تضعف الفكرة أو تدعو إلى قبول بعض التحفظات أو الاستثناءات أو المساومات أو إلى قبول حل وسط، والنفور من تعقيد النموذج المجرد بإدخال أي عناصر إضافية قد تودي بأناقة هذا النموذج ونقائه، أدت به إلى إيمان لا يتزعزع بالديمقراطية. ديمقراطية في كل الظروف والأحوال، استثنائية كانت أو غير استثنائية، عادية أو غير عادية، في بلد متقدم أو متخلف، في حالة حرب أو سلام.

لم يكن هذا غريبًا في الحقيقة من رجل مثل سعيد النجار، اعتنق بكل هذه الحماسة مبدأ الحرية الاقتصادية، وآمن بفضل إطلاق قوى السوق على أي نظام اقتصادي آخر.

فالديمقراطية هي الفلسفة السياسية المقابلة لفلسفة إطلاق قوى السوق في الاقتصاد، (وإن كانتا كثيرًا ما تفترقان في الواقع). في الأولى يصوت كل امرئ ببطاقة الانتخاب، أيًا كان أصله وفصله أو ثروته وفقره، فيختاره الحزب الذي يعبر عن فكره ومصالحه. وفي الثانية يصوت كل امرئ بنقوده فيحدد ما ينتج وما لا ينتج من سلع وخدمات. المبدأ في كلا الحالين يكاد يقوم على عملية ميكانيكية أو حسابية بحتة، تقوم على الجمع والطرح ومن ثم لا يحقق الهدف المقصود منه إلا في ظل شروط وافتراضات نادرًا ما تتحقق في الواقع، وهي التكافؤ التام في الفرص والتساوي في القوة، وأن يبدأ الجميع من نفس النقطة وبدون أي امتيازات خاصة، وإلا انتهى الأمر، لا بانتصار الأفضل بل الأقوى، لا الأكثر عددًا بل الأشد افتراسًا.

ولكن مثل هذه الشروط والافتراضات تعكر صفو النظرية وتثير احتمالات لا نهاية لها من الاستثناءات والتحفظات على الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية، مما يقلل من أناقتهما النظرية ويضعف من جاذبيتهما، ومن ثم تأنف منه بطبعها عقلية صارمة ذات ميل قوي للتجريد وللحلول القوية وتنفر بطبعها من الحلول الوسط.

هكذا وجدت الدكتور سعيد النجار قليل الصبر مع أي محاولة لفرض قيود على الديمقراطية السياسية مثلما كان ضيق الصدر مع أي محاولة لفرض قيود واستثناءات على حرية قوى السوق.

هذا الموقف من الديمقراطية السياسية أدى بالدكتور سعيد النجار إلى اتخاذ بعض المواقف من النظام السياسي المصري في عهد جمال عبد الناصر التي لم تقنعني بالمرة، وكذلك بعض المواقف من الديمقراطية الغربية والأمريكية التي لم تقنعني كذلك، ولكنه أدى به أيضًا إلى اتخاذ مواقف مشرقة للغاية ونبيلة إلى أقصى حد في الانتصار للحرية الفردية وحقوق الإنسان.

(٥)

لقد انزعجنا جميعًا بالطبع مما فعلته حكومة الثورة في مارس ١٩٥٤ بمحمد نجيب والمناصرين له، وكان هذا أول ما لفت نظر الكثيرين منا إلى الطبيعة الديكتاتورية للنظام، ولا بد أن انزعاج ونفور الدكتور سعيد النجار مما حدث في ذلك الوقت

كان أكثر من انزعاجنا ونفورنا أضعافًا مضاعفة، إذ كان أحد الذين تعرضوا للضرب والتنكيل في حوادث مارس هو حموه الدكتور عبد الرزاق السنهوري، الذي كان يتسم، بالمصادفة، بصفات عقلية شبيهة جدًا بعقلية الدكتور النجار: الذكاء الحاد والعقلانية الصارمة، والقدرة الفائقة على شرح الفكرة شرحًا واضحًا لا تشوبه شائبة. وكان الدكتور السنهوري يؤمن مثل د. النجار إيمانًا راسخًا بالديمقراطية وينفر مثله من الاشتراكية إلا في أخف صورها.

ولكن عددًا كبيرًا من أفراد جيلي، أخذ يغفر لنظام عبد الناصر أخطاء ١٩٥٤ عندما رأيناه يتحول شيئًا فشيئًا إلى نظام وطني لا شك فيه، وتطبيق إجراءات جادة في إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الفقراء. ارتفع حماسنا بشدة لنظام عبد الناصر مع تأميم قناة السويس في ١٩٥٦ ثم مع إجراءات التمصير التالية له. ولعل د. سعيد النجار قد تعاطف بدوره مع هذا وذاك، أما إجراءات التأميم في ١٩٦١ فبقدر ما أثارت حماسنا وكسبت تأييدنا، نحن المتعاطفين مع الفكرة الاشتراكية، أثارت هذه الإجراءات نفوره وغضبه مما دفعه إلى ترك مصر كلها والعمل بمنظمة الانكتاد (UNCTAD) في جنيف لسنوات طويلة.

كان العمل في الهيئات الدولية عملًا يلائم مزاج الدكتور سعيد ملاءمة تامة، فانتقل من هيئة منها إلى هيئة أخرى، في جنيف مرة ثم في بيروت ثم في واشنطن، ولكنه كان دائمًا يشغل وظيفة أقرب إلى عمل الأستاذ الجامعي منها إلى عمل البيروقراطي الدولي، فإن لم تكن الوظيفة الدولية التي يشغلها من هذا النوع حوّلها هو إلى هذا النوع.

كان عمله في منظمة الانكتاد نائبًا لمدير إدارة البحوث، يقوم هو بالبحث أو يراجعه ويشرف عليه. ورأيته في بيروت، وهو رئيس لمكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي (UNESOB) يحاضر ويدير الندوات وكأنه لم يغادر الجامعة قط. ثم قرأت بعض ما كان يكتبه من تقارير في واشنطن وهو مدير تنفيذي ممثلًا لمجموعة البلاد العربية بالبنك الدولي، فكانت أشبه بفصول من رسائل للدكتوراه منها بتقارير من مدير إلى مدير. ثم عمل في السنوات الأخيرة محكمًا في قضايا النزاع المعروضة على منظمة التجارة الدولية، فكان يجمع في هذا العمل بين وظيفة الأستاذ الجامعي ووظيفة القاضي.

لم يكن من المدهش إذن غيابه عن مصر كل هذه السنين، وربما لم يكن مدهشًا أيضًا تقديره، المبالغ فيه في رأيي، للديمقراطية الغربية. لم يكن مزاجه وتكوينه العقلي يسمحان بقبول أي دفاع عن الديكتاتورية، سواء بحجة الانتصار للفقراء أو القضاء على الفساد أو الإسراع بالتنمية، فكل هذا في رأيه يمكن أن يتم بإطلاق حرية قوى السوق والحريات السياسية. ولكن مزاجه وتكوينه العقلي لم يكونا يسمحان أيضًا بقبول التقليل من شأن الديمقراطية كما تطبق في الغرب، بالقول مثلًا بأن الأحزاب المتنافسة في أمريكا ليس بينها فروق حقيقية أو مهمة، وأنها كلها تمثل مصالح رأس المال ولا تمثل مصالح الفقراء، أو كما قال كاتب أمريكي «إنها أفضل نظام سياسي تستطيع أن تشتريه بنقودك». كان يضيق بمثل هذه الانتقادات وكأنها كانت تعكر صفو النموذج الذهني الرائع الذي بناه للحرية الاقتصادية والديمقراطية السياسية. أو لعل من شأنها أن تشيع التشاؤم في النفس، إذ ما الذي يبقى لنا للاقتداء به إذا كانت الليبرالية الاقتصادية والسياسية بدورها عاجزة عن تحقيق الحياة السعيدة للإنسان؟ وهو بطبعه متفائل وتواق للإصلاح وللعمل من أجل رقي الوطن.

إن نفس هذا المزاج العقلي هو الذي جعله يعجب إعجابًا شديدًا بفلسفة الوضعية المنطقية. قرأ د. سعيد النجار كتب الدكتور زكي نجيب محمود الفلسفية فراقت له ووجد فيها بغيته في هذا الميدان، وكأنه وجد فيها المقابل الفلسفي لموقفه في الاقتصاد والسياسة. فالرجلان، رغم الاختلاف الكبير بين شخصية زكي نجيب محمود المنطوية على نفسها والمتشائمة، وشخصية سعيد النجار المتفائلة والمنفتحة على العالم والناس، كلاهما يتسم بصرامة المنطق ودقته وكراهيتهما للغو من القول وديماجوجيته، واعتقادهما الجازم (المفرط في عدم واقعيته في رأيي) في إمكانية تحقق الحياد في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وفي إمكانية تخليص هذه العلوم من تأثير الميتافيزيقا والمعتقدات المسبقة.

بهذا النوع من المزاج والتكوين العقلي يسهل أيضًا تفسير علاقات د. سعيد النجار الاجتماعية وصداقاته. لم يكن من السهل عليه قط التفاهم مع بعض زملائه من أساتذة كلية الحقوق أو كلية الاقتصاد الذين أقبلوا على رجال ثورة يوليو بالتودد والتزلف طمعًا في منصب أو جائزة من أي نوع، فقاطعهم وقاطعوه. كما لم يكن من الممكن له على الإطلاق أن يشترك في اجتماعات واحتفالات وندوات التطبيل

والتزمير لهذا الإجراء «الثوري» أو ذاك، فهذا النوع من الديماجوجية غريب جدًا على طبعه ومزاجه. ولكنه كوّن صداقات حميمة مع رجال يشاركونه مزاجه العلمي ونزاهته وكراهيته للطبل الأجوف والأعمال الدعائية، فكان من أصدقائه الحميمين، من نفس جيله، الدكتور شريف لطفي، الاقتصادي الكبير الذي رفض من الأصل أي منصب وزاري في ظروف يعرف أنها لا تسمح بتحقيق ما لديه من أفكار، والدكتور فوزي منصور والدكتور رشدي سعيد، اللذان يخالفانه في الرأي تمام المخالفة ولكنهما يتمتعان مثله بنزاهة العالم وإخلاصه، والدكتور زكي شافعي أول عميد لكلية الاقتصاد، الذي كان أقرب بكثير من الدكتور سعيد لأفكار الثورة وتوجهاتها ولكنه يشاركه في نزاهته وزهده، والذي اختير مرة، على سبيل الخطأ، وزيرًا للاقتصاد في السبعينيات، ولكن سرعان ما اكتشفت السلطة خطأها فعاد أستاذًا في كليته. ومن بين ما لا أنساه للدكتور سعيد النجار كلمته في حفل تأبين الدكتور زكي شافعي في كلية الاقتصاد، إذ بينما تكلم غيره كلامًا عاطفيًا في الثناء على الفقيد والترحم عليه، حوّل الدكتور سعيد كلمته إلى محاضرة علمية رائعة قام لها بالبحث اللازم عن مكانة زكي شافعي في تطور البحث الاقتصادي في مصر ومساهمته في نظرية التنمية.

هل يمكن أن تكون هذه العقلانية الصارمة الكارهة لكل ما يعكر صفو الفكرة ونقاءها هي أيضا التي تفسر عادات الدكتور سعيد أيضًا في المأكل والمشرب؟ ذلك أني لاحظت قلة إقباله على الطعام واكتفاءه بأقل قدر ممكن منه، واستغرابه الشديد ونفوره مما قد يدعى إليه من ولائم زاخرة بكل أنواع المأكولات، إذ يرى أن قطعة من الجبن والفاكهة تفي بالغرض، وامتناعه التام عن أي نوع من المشروبات المذهبة للعقل، ولم أره قط كما لا أتصوره، وهو يدخن سيجارة، إذ يبدو هذا أيضًا أمرًا بعيدًا عن العقلانية ولا لزوم له بالمرة.

* * *

كيف يمكن لرجل بهذه الصفات التي تمتع بها سعيد النجار ألا يكون أستاذًا رائعًا؟ كان أول ما جذب إليه تلاميذه أنهم رأوا فيه رجلًا محترمًا، مترفعًا عن الصغائر. ثم سمعوا منه كلامًا شيقًا بمنطقه واتساقه ووضوحه. ثم أخذوا يسمعون عن مواقفه التي تؤكد في كل مرة نزاهته واعتداده بنفسه. لهذه الأسباب حظي سعيد النجار من تلاميذه بكلية الحقوق وكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة بما لا أظن أن أستاذًا آخر حظي بمثله

من طلبته من الإعجاب. كان ظهور اسمه كمحاضر أو مشارك في ندوة كفيلًا بجذب أعداد غفيرة إلى المحاضرة أو الندوة، وكنت أسمع عن وقوف الطلبة في صف طويل في انتظار مصافحته إذا سمعوا عن وجوده في الكلية في زيارة أو إجازة بعد عمل طويل في الخارج. وفي رأيي أن هذا الأثر الذي تركه سعيد النجار في تلاميذه هو أعظم إنجازاته وأهم وأثمن ما تركه لوطنه: أن يشعر تلاميذه بأن من الممكن أن يكون في مصر شخص بمثل كفاءته وترفعه ونزاهته، وأن ينقلوا هذا الشعور إلى تلاميذهم، كل بطريقته، فيجددوا ثقتهم بوطنهم وبالحياة، ويحافظوا على هذه الصفات حية إلى أطول مدى ممكن. لقد ترك سعيد النجار أيضًا عددًا من الكتب الجامعية الممتازة في نظرية الثمن والتجارة الخارجية وتاريخ الفكر الاقتصادي، وكتب وأشرف على تحرير كتب في الاقتصاد المصري ووسائل إصلاحه، وفي الاقتصاد العربي ومشكلاته، ونشر عددًا كبيرًا جدًا من المقالات في هذين الموضوعين وعددًا كبيرًا من التقارير في موضوعات اقتصادية وسياسية مختلفة، يتعلق معظمها بالتنمية والإصلاح الديمقراطي والقانوني، فكان كل ما كتب جديرًا بالإعجاب في دقته وشموله ووضوحه وسلاسته. ومع هذا فإني أقدم على هذا كله فضله كأستاذ، وما قدمه من قدوة علمية وخلقية لتلاميذه.

(٦)

كان سعيد النجار قريبًا في أخلاقه وترفعه من أستاذ آخر من أساتذة كلية الحقوق هو الدكتور حلمي مراد، ولكن كان للرجلين مزاجان مختلفان فيما عدا هذا، ومن ثم حظي كل منهما بتقدير الآخر واحترامه عن بعد، دون أن تنشأ صداقة قوية بين الاثنين أو يتعاونا معًا في عمل واحد. كان سعيد النجار بطبعه أكثر صبرًا على البحث العلمي وأكثر مثابرة على حل المشكلات النظرية، ولكن حلمي مراد كان أكثر فهمًا لخصائص الشعب المصري وأكثر تعاطفًا مع بسطاء الناس. نأى سعيد النجار بنفسه عن التعرض لأي رذاذ قد يلحق به من حماقات السلطة فرفض التعاون معها وفضل أن يبقى بعيدًا عنها لسنوات طويلة في الخارج، أما حلمي مراد ففضل أن يلقي بنفسه في أمواج البحر المتلاطمة يقاومها ويعلن تمرده عليها دون أن يفقد الأمل في إمكانية ترويضها أو الانتصار عليها. وبعد فترة قصيرة من العمل في الأمم المتحدة في في السبعينيات

لم ير حلمي مراد جدوي العمل هناك وعاد إلى مصر يعارض وينتقد ويدعو إلى الإصلاح حتى وفاته.كلاهما لم ينبس قط بكلمة واحدة تخالف ضميره، وكلاهما كان زاهدًا في المنصب وقادرًا على مقاومة إغراءات السلطة والمال، وكلاهما كان يحمل حبًا عظيمًا لبلده ورغبة صادقة في خدمته، ولكن سعيد النجار كان أسرع غضبًا وأقل حلمًا، وأقل استعدادًا للصفح عن النقص أو الهفوة. أما اختلافهما الأكبر فكان حول دور الدولة والقطاع العام في التقدم والتنمية. كان حلمي مراد اشتراكيًا بطبعه، ولم يكن يتصور أي تقدم حقيقي بدون تدخل كبير من الدولة،ولا يتوقع أي خير للفقراء ما لم يأت عن طريق الدولة الاشتراكية، بينما كان سعيد النجار واثقًا من أن أي شيء تضع الدولة يدها فيه لا بد أن يفسد، وأن الفقراء أحسن حالًا بدون القطاع العام منهم به. ولكن لا هذا ولا ذاك كسب رضا الدولة عنه. فالدولة لا تبحث عمن يؤمن بالاشتراكية أو الرأسمالية، بل عمن لا يؤمن بأي شيء على الإطلاق. ومن ثم فلا حلمي مراد الاشتراكي ولا سعيد النجار الرأسمالي كان من الممكن أن يحظى من الدولة إلا بالنفور. نعم، استعان جمال عبد الناصر بحلمي مراد لفترة كوزير للتعليم في ظروف خاصة، ولكنه سرعان ما غضب عليه واستغنى عنه. وأما أنور السادات فلا شك أنه لم يكن ليطيق سماع اسم حلمي مراد، إذ إن حلمي مراد لا هو مؤمن بسياسته ولا هو بالقادر على السكوت على ما لا يؤمن به. وإذا كان قد سبق لحلمي مراد التجرؤ على عبد الناصر فما يمنعه من التجرؤ على السادات أيضًا؟ وأما سعيد النجار فقد آثر قضاء الجزء الأكبر من العهدين في خارج البلاد. فلما توفي السادات وعاد سعيد النجار إلى مصر، وجد كل من الرجلين نفسه، الاشتراكي منهما والرأسمالي، في موقع المعارضة المكبلة بألف قيد، فلا حلمي مراد استطاع تطبيق أفكاره الإصلاحية القائمة على تدخل الدولة والمحافظة على القطاع العام وتقليل الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية إلى أقل حد ممكن، ولا سعيد النجار استطاع المعاونة في تطبيق أفكاره القائمة على انسحاب الدولة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة مع الديمقراطية واحترام القانون. وجد الاثنان نفسيهما، رغم اختلافهما الفكري الشاسع، في معسكر واحد. فلما عومل حلمي مراد معاملة قاسية بسبب دفاعه عن الديمقراطية والحريات الشخصية واحتُجز لمدة يومين في أحد أقسام الشرطة، كتب سعيد النجار في الدفاع عن زميله الاشتراكي مقالًا يتألق بنبله وشجاعته وقوة حجته.

(٧)

عندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة حدث شيء مدهش للدكتور سعيد النجار. كان عندما وقعت هذه الأحداث في مدينة جنيف بسويسرا بحكم عمله قاضيًا في منازعات منظمة التجارة العالمية، ولم يستطع أن يصدق الرواية الرسمية التي تصدر عن الحكومة الأمريكية في تفسير ما حدث من تفجير لبرجي التجارة في نيويورك ووزارة الدفاع في واشنطن. وكلما قرأ عن تفاصيل ما حدث اكتشف تناقضات لا يقبلها عقل في تصريحات الإدارة الأمريكية ولم يقبل عقله الحاد كالسيف ومنطقه الصارم أن يكون القائمون بهذه التفجيرات حفنة من الصبية المتعصبين الذين يتلقون الأوامر من شخصية أسطورية تختفي في الجبال هي شخصية بن لادن، وتجمع بين الغنى الفاحش، إلى حد اشتراك أسرته مع أسرة بوش في ملكية بعض الشركات الأمريكية الكبرى، والورع الزائد إلى حد سكنى الكهوف والجبال،كما تجمع بين خدمة المخابرات الأمريكية ضد الجيش السوفيتي في أفغانستان، ولو تطلب الأمر الاعتماد على أموال الاتجار في المخدرات للقيام بهذه الخدمات، وبين الانتصار للقضية الفلسطينية والإسلام إلى حد إصدار الأوامر بتفجير الأبراج ووزارة الدفاع!

انبرى الدكتور سعيد النجار للتعبير عن شكوكه وقناعاته، وعبر بصراحته ووضوحه المعهودين عن سخطه على ما تشنه الإدارة الأمريكية من هجوم على العرب والمسلمين، وكأنه يعلن على الملأ أن كل ما كان يحمله من إعجاب بالديمقراطية الأمريكية قد انهار فجأة، وأن الديمقراطية الأمريكية قد أسفرت عن وجه قبيح للغاية لم يكن يراه بهذا الوضوح من قبل.

كانت محاضرته عن هذا الموضوع التي ألقاها في سنة ٢٠٠٢ في جمعية النداء الجديد التي أسسها في مطلع التسعينيات للدفاع عن مبادئ الليبرالية الاقتصادية والسياسية هي أول محاضرة أذهب إليها في هذه الجمعية. فإذا بي أجد هذا الرجل، الذي استمعت لأول مرة لمحاضرة له قبل ذلك بأكثر من خمسين عامًا، يحاضر الآن وقد جاوز الثمانين، بنفس حماسة شاب الثلاثين، وبنفس الجاذبية والقوة والسلاسة،

ويوجه أشد الانتقادات للسياسة الأمريكية في جمعية تقوم مبادئها على الانتصار لليبرالية الاقتصادية والسياسية.

(٨)

في المسجد الذي استُقبل فيه المعزون في وفاة الدكتور سعيد النجار في مساء الأربعاء ١٤ أبريل ٢٠٠٤، وكان قد توفي يوم الأحد ١١ أبريل وسط إجازات عيد الفصح وشم النسيم، وأثناء سفر عدد كبير من المصريين إلى خارج القاهرة، لم أندهش من كثرة القادمين للعزاء بالرغم من ذلك، إذ ظل المسجد يمتلئ عن آخره، ثم يُفرغ لكي يمتلئ من جديد، المرة بعد المرة. ولكن لفت نظري أمران: الأول ضخامة عدد تلاميذه من مختلف الأجيال الآتية للعزاء، بمن في ذلك رجال طاعنون في السن جاءوا يتوكئون على العصا أو على غيرهم من المعزين، ومنهم عمداء سابقون للكليات أو مديرون سابقون للجامعات أو وزراء سابقون، تتلمذوا كلهم عليه، بل ومنهم من كانوا في مثل سنه، كانوا في السنة الأولى في كلية الحقوق في سنة ١٩٤٢ أي منذ أكثر من ستين عامًا، عندما كان هو معيدًا تخرج لتوه من نفس الكلية.

أما الأمر الثاني اللافت للنظر فهو غياب الدولة عن العزاء غيابًا يكاد يكون تامًا، لا يستثني منه إلا اشتراك وزير التربية والتعليم ومحافظ القاهرة في تشييع الجنازة، ولكنهما كان مدفوعين على الأرجح بما كان بينهما وبينه من علاقات شخصية ومودة، وحضور وزير التعليم العالي للعزاء ولكنه كان أيضًا تلميذًا سابقًا للدكتور سعيد في كلية الحقوق وتصادف أنه يشغل الآن منصبًا وزاريًا. ولكن غياب الدولة على هذا النحو لم يكن شيئًا سيئًا في حد ذاته، فعندما تغيب الدولة عن سرادقات العزاء يغيب أيضًا في العادة عدد كبير من الناس الذين يأتون للتعبير عن ولائهم للدولة. وبغياب الدولة وغياب هذا النوع من الناس بدا منظر الجالسين في مجلس العزاء رهيبًا حقًا، وكأن هؤلاء الذين يمثلون خلاصة عقل مصر وقلبها قد تواعدوا على اللقاء في هذا المكان ليواسي بعضهم البعض.

(٩)

للدكتور سعيد النجار تلاميذ كثيرون، تتراوح أعمارهم اليوم بين الأربعين والثمانين، وكلهم يجمعون على أنه كان أستاذًا رائعًا. فما هي بالضبط الخصلة الأساسية التي جعلته كذلك؟

نعم كانت طريقته في الإلقاء أخَّاذة، وكلامه واضحًا ومنطقه سلسًا ولغته العربية راقية. ولكني أعتقد أن وراء كل ذلك كانت تكمن خصلة مهمة ربما كانت هي المسئولة عن كل هذه الصفات الآسرة، وأقصد بها أنه كان من ذلك الصنف النادر من الرجال الذي يشعر بمتعة حقيقية من التعرض لمشكلات عقلية بحتة، يحاول جاهدًا أن يحلها ولا يهدأ له بال حتى يعثر على هذا الحل.

أقول إن هذه الخصلة نادرة إذ ما أكثر من عرفت من أساتذة جامعيين، ومن مثقفين، بل وممن يتكرر وصفهم «بالمفكرين»، بل «وبالمفكرين الكبار»، دون أن يتحلوا في الحقيقة بهذه الخصلة. كان د. سعيد، على العكس، يبدو وكأنه يملك حاسة قوية لاكتشاف المشكلة الفكرية التي تكمن في أي موقف يتعرض له، فيسلط أضواء ذهنه القوي عليها، يغالبها وتغالبه حتى يصرعها. يذكرني هذا بوصف أطلقه على الكاتب الإنجليزي الشهير جورج أورديل صديق له إذ قال إن حسه الأخلاقي كان من القوة بحيث يجعله يرى المشكلة الأخلاقية الكامنة وراء أي موقف يعرض له، فلا أستطيع أن أتصوره، هكذا قال صديق أورويل: «وهو يخرج منديلًا من جيبه ليمسح به وجهه دون أن يشرع في التفكير في الجوانب الأخلاقية التي تثيرها صناعة المناديل». أستطيع أنا أن أقول قولًا مماثلًا عن سعيد النجار، فأنا أيضًا لا أستطيع أن أتصوره وهو يخرج منديلًا من جيبه دون أن تدور بذهنه مسألة العلاقة بين تقييد التجارة في مصر وتدهور صناعة المناديل.

من هنا يأتي، فيما أظن، هذا الأسلوب البالغ الوضوح وطريقة عرضه البالغة السلاسة والنقاء لأي موضوع يكتب أو يحاضر فيه. إذ إن المصارعة العقلية لأية مشكلة إذا بلغت أقصى مداها لا بد أن تؤدي إلى تفتيت المشكلة إلى أبسط عناصرها وأصغر أجزائها، فإذا بشرحها وفهمها يصبحان بالغي السهولة والبساطة.

لا أظن أن كل من تتلمذ عليه قد أدرك هذه الخصلة المميزة للدكتور سعيد إدراكًا واعيًا، وإن كنت أعتقد أن كل من تتلمذ عليه لا بد أن شعر بآثارها. فهذا الغرام بمصارعة المشكلات العقلية وحلها لا بد أن يدفع الأستاذ دفعًا إلى الاهتمام بأي مشكلة عقلية قد تصادف تلميذًا من تلاميذه ومحاولة مساعدته في الوصول إلى حل لها، ومشاركة التلاميذ همومهم الفكرية، والفرح بالتلميذ الواعد منهم، ومساعدته على تحقيق المزيد من النجاح. فكيف لا يشعر تلاميذه بالولاء له وكيف لا يبادلونه حبًا بحب؟

لم يكن د. سعيد النجار أرستقراطي النشأة، بل نشأ في بيئة اجتماعية أقرب إلى العسر المادي منها إلى الرخاء. ولكنه كان دائمًا يبدو لي «أرستقراطي» الطباع. وأنا أستخدم هذا اللفظ هنا لا بمعنى التعالي والتكبر على من كان دونه مقامًا، بل بمعنى «الترفع عن الصغائر»، كما يترفع الأرستقراطي. وعندما أفكر في «أرستقراطية» الدكتور سعيد النجار لا أجد من الصعب تفسيرها، فالمشغول دومًا مثله بمشاكل فكرية لا يمكن أن تهمه صغائر الأمور، ولا صغار الناس المشغولين دومًا بصغائر الأمور.

في كلمة ألقاها د. فوزي منصور في أحد الاحتفالات التي أقيمت لتأبين د. سعيد النجار، وكان د. فوزي أيضًا تلميذًا للدكتور النجار (وإن كان الفارق في السن بينهما ليس كبيرًا، إذ كان د. النجار معيدًا في كلية الحقوق في سنة ١٩٤٢ فدرّس للدكتور فوزي وهو تلميذ في نفس الكلية)، في هذه الكلمة أشار فوزي منصور إلى هذا الإجماع الملحوظ على حب وتقدير د. النجار حتى بين من كان يختلف معهم في الرأي اختلافًا شديدًا، فأشار إلى أن الحاضرين في حفل تأبينه يمثلون «كل أطياف الضوء من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار». وقد سألت نفسي عما إذا كان هذا الإجماع النادر يرجع فقط إلى الإجماع على صفات د. سعيد الشخصية أم أن له أيضًا علاقة بمواقفه الفكرية، فرأيت نفسي أميل إلى الاعتقاد بأن المسألة تتجاوز الإجماع على تقدير صفاته الشخصية وتشمل أيضًا موقفًا فكريًا محددًا يحظى منا جميعًا بمثل هذا الإجماع.

أقصد بذلك اهتمام د. سعيد النجار البالغ وتأكيده المستمر على سيادة القانون كهدف أساسي من أهداف الحركة الوطنية، وكشرط ضروري لأي نجاح اقتصادي أو سياسي. بل أكاد أميل إلى أن هذا الهدف «سيادة القانون» ربما كان يحتل في تفكير د. سعيد أهمية أكبر من مكانة الحرية الاقتصادية والليبرالية السياسية. فمن

بين العناصر الراسخة في عقيدة د. سعيد النجار السياسية أنه بصرف النظر عن السياسة الاقتصادية المتبعة أو الفلسفة السياسية التي تتبناها الحكومة، لا بد أن يحترم القانون، وأن يطبق على الكبير والصغير على السواء، وألا يسمح بالخروج على القانون لأي سبب من الأسباب.

كان هذا، فيما أرى، هو أحد أسباب نفوره الأساسية من نظام الحكم في الستينيات، بل أكاد أقول إن هذا هو السبب الأساسي وراء هذا النفور، أكثر حتى من نفوره من سيطرة الدولة على الاقتصاد. لم يكن د. سعيد مثلًا ليتصور أن يرفع أحد شعار «إعطاء القانون إجازة» كما فعل أحد المسئولين في فترة من فترات الستينيات. ولكن استمر نفور د. سعيد النجار من النظام السائد خلال السبعينيات رغم عدول هذا النظام عن تدخل الدولة الصارم في الاقتصاد، إذ رأى د. سعيد القانون يعبث به في السبعينيات أيضًا والعقود التالية لها، كل ما هنالك أنه بينما كان العبث بالقانون في الستينيات يستند إلى محض القوة السياسية أو العسكرية، أصبح العبث بالقانون في السبعينيات وما تلاها يستند أساسًا إلى قوة المال.

من الممكن في ضوء هذا أن نفهم تأكيد د. سعيد النجار المستمر على دور الفساد في تبديد طاقة الأمة، وإفشال أي نهضة اقتصادية أو سياسية، إذ ما هو الفساد في الأمة إن لم يكن العبث بالقانون والخروج عليه لتحقيق مصلحة شخصية؟

بهذا يمكننا أيضًا أن نفسر تصدي د. سعيد النجار بالدفاع عن رجال يختلف معهم أيديولوجيًا اختلافًا شديدًا، إذا وجدهم يتعرضون لأي نوع من المعاناة والظلم نتيجة لعدم اتباع الدولة للقانون.

* * *

عندما يفكر المرء في إصرار د. سعيد النجار على الدفاع عن سيادة القانون، سنة بعد سنة، وعقدًا بعد عقد، وهو ما يؤيده الجميع فيه، وبضراوة لا تقل عن ضراوة مناداته بسحب يد الدولة من الاقتصاد، وهو ما يختلف معه فيه الكثيرون، وأنا منهم، وإذ ننظر حولنا الآن فنرى أن هدف سيادة القانون أصبح يحتل الآن أهمية لا تقل، إن لم تزد، على أهمية استعادة الدولة لدورها المركزي في توجيه الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل، لا عجب أن يشعر كل المهتمين بمستقبل هذا الوطن الذين يمثلون «كل أطياف الضوء من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار» بافتقادهم الشديد للدكتور سعيد النجار.

إبراهيم شحاتة

لا أتصور أن دولة أخرى من دول العالم الثالث أنتجت خلال الخمسين عامًا الماضية، مثل ما أنتجته مصر من هذه الشخصيات البارزة من علماء القانون الدولي. فمن عبد الحليم بدوي وحامد سلطان إلى طلعت الغنيمي وعبد الله العريان، إلى جورج أبي صعب وإبراهيم شحاتة، الذي فجعنا بفقده في ٢٨ مايو ٢٠٠١، دأبت مصر على إنتاج عقليات مضيئة في هذا المجال من مجالات الفكر القانوني. ولكن إسهامات إبراهيم شحاتة الفكرية والعملية كان لها بعض السمات الخاصة التي تميز بها عن هؤلاء الأفذاذ، وتستحق منا بعض التأمل.

فمن ناحية، تزامنت فترة دراسة إبراهيم شحاتة وحياته العملية مع زيادة الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية في العالم الثالث من جانب الساسة وعلماء الاجتماع على السواء، ومن ثم كان من الطبيعي أن يهتم إبراهيم شحاتة بجوانب القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والمالية الدولية. وبالفعل كانت معظم كتاباته وإسهاماته الفكرية والعملية في هذا المجال: الجوانب القانونية لانتقال رءوس الأموال والموارد الاقتصادية بوجه عام بين دول وأخرى. وقد تطلب منه ذلك التعمق في دراسة المشكلات الاقتصادية إلى جانب تعمقه في القانون، فإذا بعقله الحاد كالسيف يجعله يمتاز عن أقرانه المهتمين بهذا النوع من المشكلات أو ذاك.

وقد اضطر إبراهيم شحاتة، شأنه في ذلك شأن سائر أقرانه البارزين في القانون الدولي، إلى أن يقضي الجزء الأكبر من حياته العملية خارج مصر. فهو مستشار في الكويت للصندوق الكويتي للتنمية عدة سنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)، ثم مدير لصندوق الأوبك للتنمية في فيينا (١٩٧٥ ـ ١٩٨٣)، ثم نائب لرئيس البنك الدولي ومستشار

للبنك في واشنطن لمدة خمسة عشر عامًا (١٩٨٣ ـ ١٩٩٨). ولكن علاقة إبراهيم شحاتة ببلده طوال هذه السنين ظلت من نوع متميز. كان يبدو لي وكأنه يشعر بمسئولية خاصة عنها، وأن كل ما بذله من جهد في تحصيل العلم وزيادة خبراته يجب أن يصب في نهاية الأمر في دفع بلده بضع خطوات إلى الأمام.

كان ذلك ـ أسهل نسبيًا عندما كان قريبًا من مصر وهو مستشار في الكويت، فزياراته لمصر سهلة وكثيرة، والمصريون قادمون وغادون بين مصر والكويت، والندوات والمؤتمرات التي تعقد عن مشكلات التنمية العربية لا تكاد تنقطع، وهو مساهم شبه دائم في هذه الندوات والمؤتمرات. ثم أصبح الأمر أكثر صعوبة في فيينا أو واشنطون. صحيح أنه رئيس أو مسئول كبير في مؤسسة لمنح المعونات الدولية، ومصر في حاجة إلى هذه المعونات، ولكنه وهو في هذا البلد أو ذاك مسئول عن مصالح العالم الثالث بأسره، وليس من المتصور في مثل هذا المنصب أو ذاك أن يتحيز لبلده على حساب بلاد أخرى. اختار إبراهيم شحاتة إذن سبيل الكتابة عن مختلف مشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، متجاوزًا بكثير نطاق تخصصه، فكتب مجموعة من الكتب الصغيرة نشرت في مصر، كان آخرها كتابٌ من أربعة أجزاء بعنوان «وصيتي لبلادي»، كتبه بعد أن أصيب بمرض لا يمنعه من العمل أو الكتابة، ولا يقلل كثيرًا من نشاطه، ولكن ظل هذا المرض كالسيف المسلط عليه، لا يعرف في أي وقت يمكن أن يفاجئه. والناس إذا وضعوا في مثل هذا الموقف يمكن أن يتصرفوا بطرق مختلفة، ولكن الطريقة التي اختارها إبراهيم شحاتة كانت هي أن يكتب «وصيته لبلاده».

* * *

للسيد جمال الدين الأفغاني عبارة جميلة في وصف صفيّه وأقرب تلاميذه إلى قلبه، الشيخ محمد عبده، إذ خاطبه بقوله: «ابن أي ملك من الملوك أنت؟». لقد أدهش الأفغاني أن يرى محمد عبده، ذلك الفلاح ابن الفلاح، يتصرف ويتكلم ويبتسم ويضحك، ويخاطب العظماء والكبراء أو يكلم البسطاء من الناس، كما يتصرف ويتكلم ابن ملك من الملوك. من الصعب بالطبع أن نصف بالضبط كيف يتكلم أولاد الملوك، كما أنه ليس كل الأمراء يتصرفون كأولاد الملوك، ولكن من الممكن أن نتصور ما الذي كان يعنيه الأفغاني. وعندما رحت أستعيد ذكرياتي عن

إبراهيم شحاتة، قفزت إلى ذهني هذه العبارة فقلت: ما أشد ملاءمتها لإبراهيم شحاتة أيضًا!

قابلت إبراهيم شحاتة لأول مرة منذ نحو خمسة وأربعين عامًا، وكنا مجموعة من الزملاء ثم تحولنا إلى أصدقاء، من العائدين حديثًا من بعثات الدراسة بالخارج في القانون أو الاقتصاد. هذا عائد من باريس وهذا من لندن، وهذا من هارفارد أو معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا... إلخ. وقد عاد معظمنا للتدريس إما في حقوق عين شمس (وكان إبراهيم كما كنت أنا من هؤلاء) وإما في حقوق الإسكندرية. رأيت إبراهيم شحاتة رجلًا طويلًا، أسمر البشرة ذا ملامح مصرية صميمة مع وسامة واضحة، ولكنه كان يتميز أيضًا بمشية خاصة توحي على الفور بالثقة والاعتزاز بالنفس، كما تبعث على الفور على الاحترام. ذلك أنه كان منتصب القامة دائمًا، لا أثر فيها لأي انحناء في الظهر، كما أنه يمشي بتؤدة دون أي ميل إلى الهرولة. وهو أثناء ذلك ينظر إلى الأمام لا إلى الأرض، فلا يترك أي انطباع بأنه مشغول في داخل نفسه بأية شكوك أو مخاوف مما قد يصرفه عن الإنصات إنصاتًا جيدًا لما تقوله والاستجابة له بالموافقة أو المعارضة على حسب ما تقتضيه الحال. وهو في رده على ما تقول صريح تمامًا، ولكنه نادرًا ما يجرح، مقتضب القول أملًا أن يغني قليل الكلام عن كثيره. وهو محب للحوار وتبادل الحديث لا يمل منه بسرعة، ويستطيع أن يضحك ضحكات صادقة وإن كانت مقتضبة بدورها، وهو أقدر على اكتشاف المسلي والشيق فيما يسمعه أو يراه، منه على اكتشاف ما يبهج أو يثير الحماس. لا يميل إلى النميمة وذم الآخرين في غيابهم، وإن كان على استعداد للاستماع إلى ما تقوله عنهم وأن يجد في هذا بعض التسلية بشرط ألا تستغرق في هذا أكثر من اللازم.

كنا كلنا من أفراد هذه المجموعة من الزملاء أو الأصدقاء، نحظى بالطبع بدرجة لا بأس بها من الذكاء ومن الطموح، وإلا ما كان لنا، على الأرجح، أن نصبح أعضاء في هيئة التدريس في الجامعة. وهكذا كان بالطبع إبراهيم شحاتة أيضًا، ولكني مع مرور الأيام وازدياد معرفتي به بدأت ألاحظ فيه خصلتين أخريين، لا بد أن أعترف بأن أحدًا منا لم يكن يدانيه في أي منهما.

الخصلة الأولى: هي قوة الشعور بالواجب. لا أقصد بالطبع أننا كنا فيما عداه، ضعيفي الشعور بالواجب، ولكني أقصد أن قوة الشعور بالواجب لم تكن صفة مميزة

لنا كما كانت مميزة له. ظهر هذا من البداية منذ تولينا كلنا مهمة التدريس بالجامعة، فقد رضخنا كلنا للتقليد الشائع وقتها، ولا يزال، بأن يقوم الأستاذ بتأليف كتاب جامعي في مادته، يشتريه التلاميذ جميعًا ويعتمدون عليه اعتمادًا أساسيًا (أو كليًا)، ولكن إبراهيم شحاتة كان الوحيد من بيننا، فيما أذكر، الذي لم يرضخ لهذا التقليد، ولا أظن أنه كتب كتابًا مدرسيًا أو جامعيًا واحدًا في حياته.

ثم ذهب إبراهيم شحاتة للعمل مستشارًا اقتصاديًا في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (١٩٧٠) ولحقت أنا به بعد أربع سنوات، فإذا بي أجد تفانيه في خدمة الصندوق مضرب الأمثال، ويكاد لا يكون له مثيل من بين العاملين فيه. كان أداؤه في مختلف الوظائف التي تولاها يذكرني بالمثل الإنجليزي البليغ: (If it is worth doing, it is worth doing well) أي إنه (إذا كان العمل يستحق أن يؤدى على الإطلاق، فإنه يستحق أن يؤدى بكفاءة). سمعت نفس الشيء بعد ذلك عن أدائه في فيينا، عندما تولى إدارة صندوق الأوبك لمعونة الدول النامية، ثم عن أدائه مستشارًا ونائبًا لمدير البنك الدولي، مما جلب له ثناء غير معهود من رئيس البنك الحالي، عندما كتب يصف إبراهيم شحاتة، وهو يرثيه، بأنه: (كان ملتزمًا التزامًا لا شبهة فيه بقضية التخفيف من مشكلة الفقر، وبخدمة القضية التي يعمل البنك الدولي من أجلها، وكذلك بخدمة الدول الأعضاء في البنك وشعوبها). وذلك بعد أن وصفه بأنه (كان رجلًا استثنائيًا، وواحدًا من أعظم فقهاء القانون الدولي في القرن العشرين).

ولكن قوة الشعور بالواجب، متى توفرت، لا بد أن تظهر في الأمور الصغيرة كما تظهر في الوظائف الخطيرة. وأشهد أني في علاقتي الشخصية بإبراهيم شحاتة لم أصادف قط ما يتنافى مع ما عرفته عنه في أدائه لعمله. أهديته مرة في ١٩٧٠ كتابًا جديدًا ظهر لي، وكان في الكويت وكنت في مصر، كما أهديت الكتاب لبعض الكتّاب والأصدقاء الآخرين، وكنت أشعر بالامتنان لمن يتفضل عليّ بخطاب شكر أو تهنئة، وهو ما لم يحدث من كثيرين، ولكني دهشت دهشة حقيقية عندما تسلمت من إبراهيم شحاتة ليس مجرد خطاب شكر أو تهنئة بل بضع صفحات من النقد المفصّل للكتاب، أوجه القوة فيه وأوجه الضعف.

هذا الشعور القوي بالواجب يتصل بالخصلة الثانية، (وقد يكون هذا الشعور بالواجب مجرد مظهر من مظاهرها) وهي الحب الفطري لديه (للكمال). إنه يكره

(النقص) في أي شيء ماديًا كان أو معنويًا، في النظم الاجتماعية أو السياسية كما في الأخلاق. حدث مرة في أوائل معرفتي به، أن كنا جالسين في مطعم وسأل إبراهيم عن السمك، فأخذ خادم المطعم يشرح له مختلف أطباق السمك التي يمكن تقديمها، فإذا به يرفض أي طبق للسمك لا ينبئ باحتوائه على السمكة كاملة، وقال ضاحكًا إن السمكة التي تأتيه ناقصة، ولا تأتي بكل أجزائها، من الرأس إلى الذيل، لا يستطيع الاقتراب منها. واعتبرت هذا حينئذ مجرد نزوة عابرة لا دلالة لها، ولكن توالى عليّ بعد ذلك من تصرفاته وسلوكه ما رجّح لديّ أن ذلك الموقف من السمك قد يكون مجرد مثال لنزعة دفينة وأكثر عمومية. فقد سمعت بعد هذا أنه عندما اختار زوجة له، اختار الفتاة المثالية في الجامعة الأمريكية، واسمها كان بالمصادفة «سامية»، وعندما أراد أن يقدم لها هدية، قدم لها، بالإضافة إلى الهدايا التقليدية في الزواج المصري، كتاب شعر في الحب، قام بترجمته من قصائد مصرية قديمة من العهد الفرعوني. وعندما رزقا بأول أطفالهما سمياه «شريف»، الذي لاحظت في المرات القليلة التي رأيته فيها أنه ورث لحسن الحظ كثيرًا من خصال أبيه، ولكن الظريف أنك إذا سألت «شريف» عن اسمه نطقه صحيحًا بفتح الشين بدلًا من كسرها، بعكس ما يفعل سائر المصريين إذا نطقوا بهذا الاسم. وهكذا كان ينطقه إبراهيم وسامية، وقد ضممت هذا إلى سائر الأمثلة التي صادفتها عن نفور إبراهيم شحاتة من أي نقص.

* * *

مرت سنوات واقترن اسم إبراهيم شحاتة بالبنك الدولي؛ إذ أصبح واحدًا من كبار المسئولين فيه. ولا بد أن أعترف أنه إذا كان إبراهيم شحاتة من الأصدقاء الأثيرين لديّ، فإني لا أعتبر البنك الدولي كذلك. بل لقد ظللت دائمًا، ولا أزال أنظر إلى هذه المؤسسة بارتياب لم تنجح في التخفيف منه أية كمية من الأموال والقروض التي حصلت عليها مصر منه، وسواء كان سعر الفائدة الذي كان على مصر دفعه لهذه القروض منخفضًا أم مرتفعًا. ولكن إبراهيم شحاتة كان متحمسًا لهذه المؤسسة وخدمها كعادته بإخلاص منقطع النظير. كان على استعداد للاعتراف بأن البنك قد أخطأ في هذا العمل أو ذاك، أو قصر في حمل هذه المسئولية أو تلك، ولكنه لم يشك قط في سلامة فلسفة البنك الدولي في التنمية بوجه عام. كنت (ولا أزال) أرى أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (ويشاركني في هذا الرأي كثيرون)

يمثلان في التحليل الأخير مصالح رأس المال الدولي، وعلى الأخص، وفي العقود الأخيرة بالذات، مصالح الشركات متعددة الجنسيات، رغم كل ما ترفعه المؤسستان من شعارات. ولكن إبراهيم شحاتة كان يراهما مؤسستين محايدتين في الأساس، يعبران عن اهتمام الرأي العام الدولي بقضايا التنمية والاستقرار، ويهدفان بصدق إلى التخفيف من أعباء الفقراء في العالم.

لا عجب إذن أن كنا، كلما أثيرت قضية من قضايا التنمية ـ من قضية الاستثمارات الأجنبية الخاصة أو الاعتماد على النفس، إلى قضية الإحلال محل الواردات أو تشجيع الصادرات، إلى قضية القطاع العام أو القطاع الخاص، بل حتى قضايا السياسة التعليمية أو السكانية ـ نجد أننا نكاد أن نكون على طرفي نقيض.

كان كل منا يعرف بالطبع أن مستوى الادخار الضعيف في بلادنا أعجز من أن يحقق المستوى المرغوب فيه من الاستثمار، وأن المستوى الضعيف الراهن للاستثمار يجب تكملته بشكل أو بآخر من مصادر جديدة. ولكننا كنا نختلف بمجرد أن نحاول الإجابة عن السؤال: ما هذه المصادر الجديدة للاستثمار؟ كان إبراهيم شحاتة يضع آماله وثقته في القطاع الخاص، الوطني والأجنبي، وأنا أحمل شكًا عميقًا في رأس المال الأجنبي ولا أثق في استعداد رأس المال الوطني لسد كل حاجات المجتمع في مختلف مجالات الاستثمار، ومن ثم فإني كنت دائمًا أعول على دور كبير تقوم به الدولة.

كان إبراهيم شحاتة على استعداد تام للتسليم بالحاجة إلى إخضاع الاستثمارات الأجنبية الخاصة واستثمارات رأس المال الوطني إلى بعض القيود من جانب الدولة، ولكنه لا يقبل أن تقوم الدولة بنفسها بدور أساسي في التنمية، بينما أقبل أنا قيام الدولة بهذا الدور. كان إبراهيم شحاتة يحذر بشدة مما لا بد أن يؤدي إليه هذا بالضرورة من قيام دولة شمولية، بينما لا أشعر أنا بضرورة كل هذا الخوف من الدولة القوية. فأنا من ناحية على استعداد أكثر منه لقبول درجة من تقييد الحريات السياسية، إذا كان من شأن هذا التقييد تحقيق درجة أعلى من العدالة الاجتماعية أو الاكتفاء الذاتي، كما أني لا أثق على أية حال بإمكانية تحقق تلك الدرجة العالية من الحريات السياسية في دولة فقيرة في ظل اعتماد شديد على الاستثمارات الأجنبية الخاصة وعلى المعونات

الأجنبية. كما أنني أعتقد أن أهم عوامل فقدان الحريات السياسية في الدولة الفقيرة هي عوامل خارجية وليست هي الاستعداد الطبيعي لدى حكام هذه الدولة للاستبداد بالأمر وفرض الرأي بالقوة. كان إبراهيم شحاتة يقول إن هذا الاعتقاد هو من قبيل الاعتقاد في «نظرية المؤامرة» وأنا لا أجد غضاضة في الاعتقاد في مثل هذه النظرية، وإن كنت أعتقد أن تسميتها بـ «نظرية المؤامرة» فيها ظلم كبير لأصحابها.

كان إبراهيم شحاتة يميل إلى البحث عن العلل الأساسية في الداخل، ويضع التوصيات المختلفة لعلاجها، وأنا أميل إلى رؤية الأصابع الخارجية وراء متاعبنا الأساسية، ولا أثق كثيرًا في إمكانية الإصلاح دون التحرر من الإرادة الأجنبية أولًا. كلانا يتراوح بين التفاؤل والتشاؤم ولكن الدافع الأساسي لديّ مختلف تمامًا عن الدافع الأساسي لديه، سواء فيما يتعلق بالتفاؤل أو التشاؤم. إنه يتفاءل عندما يرى المصريين على استعداد للتجاوب مع ما يعتقد أنه توصيات ضرورية للإصلاح، وأنا أتفاءل عندما أرى أي دليل على أن القوى الخارجية اضطرت لسبب أو آخر، إلى تخفيض درجة الضغط علينا. وهو يتشاءم عندما تتخذ الدولة من الإجراءات ما تزيد به القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وأنا أتشاءم عندما أجد الاستثمارات الأجنبية الخاصة تتدفق علينا دون أن تمارس عليها أية رقابة أو تفرض عليها أية قيود تذكر.

كان إبراهيم شحاتة يرى الأمل ضعيفًا في تحقيق معدل مرتفع للنمو إذا لم ننجح في حل مشكلة التزايد السريع في السكان، وأنا أعتقد أنه من الممكن إنجاز الكثير حتى مع استمرار هذا التزايد السريع في السكان. كلانا يعتبر أن الانخفاض الكبير في معدل المواليد سوف يحدث نتيجة لحدوث التنمية نفسها، ولكنه كان يعتقد أنه من الممكن أن نصنع الكثير لتخفيض معدل المواليد حتى في ظل انخفاض معدل التنمية، وأنا أقل ثقة منه بكثير في إمكانية ذلك.

كلانا على استعداد للاعتراف بأن ما يسمى بمجانية التعليم في مصر الآن قد أصبح أقرب إلى الأسطورة منه إلى الحقيقة، مع التدني الشنيع الحاصل في مستوى التعليم وشيوع الاعتماد على الدروس الخصوصية،ولكني لا أحب مع ذلك المساس بمجانية التعليم وإنما أرجو فقط تحويلها إلى مجانية حقيقية، بينما يرى هو قصر هذه المجانية على المتفوقين وتكليف غير المتفوقين بتحمل نفقات تعليمهم.

سرعان ما اكتشفنا حجم الفجوة التي تفصل بين آرائنا في قضايا التنمية، بل وسرعان ما اكتشفنا أن نجاح أي منا في تغيير موقف الآخر هو في حكم المستحيل. ومع هذا لم يؤثر هذا في صداقتنا قيد أنملة. لا أميل إلى تفسير هذا بذلك «الكليشيه» الشائع، والخاطئ أيضًا في نظري، بأن «اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية»، فما أكثر حالات الود التي أفسدها الاختلاف في الرأي، بل ما أكثر الحالات التي يحسن فيها ـ في رأيي ـ التخلي عن الود بسبب اختلاف الرأي. المهم هو نوع الاختلاف في الرأي وسببه. إن السبب في عدم فساد الود بيني وبين إبراهيم شحاتة، رغم اختلافنا الشديد في الرأي، هو أنه كان من الواضح تمامًا في نظري ليس فقط الاتساق التام بين مواقفه وآرائه، وليس فقط إخلاصه الكامل فيما يعبر عنه من آراء، بل وشعوري الراسخ بأنه فيما يتخذ من آراء ومواقف مدفوع دائمًا بحرصه على الصالح العام ورغبة في تحقيق الخير لأمته، وليس مدفوعًا بالرغبة في تحقيق مصلحة شخصية، أو بالميل إلى مسايرة المناخ السائد، أو بغضب قديم لضرر ناله هو أو أسرته. ترتب على ذلك أن يأسي التام من إحداث أي تغيير في آرائه لم يكن له أي أثر على تقديري له وثقتي فيه. وهكذا كنت أفرح دائمًا إذا عرفت بوجوده في مجلس أدعى إليه أو في ندوة أشارك فيها. وقد نشأ بيننا تفاهم خفي على ألا نخوض في نقاش موضوعات بعينها يعرف كل منا أنه لا جدوى من دخولنا فيه، فكان تعبير كل منا عن رأيه في مثل هذه الموضوعات مصحوبًا دائمًا بالابتسام، بسبب ما يعرفه كل منا مقدمًا عن رأي الآخر، وكأن تعبير كل منا عن رأيه في هذه الحالات، كان أقرب إلى تبادل التحية منه إلى مقارعة الحجة بالحجة.

كانت ثقتي التامة برغبته في تحقيق الصالح العام تجعلني أقبل بصدر رحب من آرائه ما لم أكن أصبر عليه إذا صدر من غيره، وتجعلني أيضًا أثق ثقة تامة بأن رجلًا كإبراهيم شحاتة، لو تولى مسئولية من المسئوليات الكبيرة في مصر، ولم يخضع لأي ضغط من الضغوط التي قد تمنعه من تنفيذ ما يراه، كان من شبه المؤكد أن يصل إلى نتائج قريبة جدًا مما أطمح إليه. وقد يبدو هذا غريبًا مع اتساع الفجوة بين آرائنا، ولكني في الحقيقة كنت قد توصلت فيما يتعلق بقضايا التنمية والتقدم إلى النتيجة البسيطة الآتية: وهي أن مربط الفرس الحقيقي في تحقيق التقدم المنشود ليس هو ما إذا كانت الدولة تعتمد اعتمادًا أساسيًا على القطاع العام أو على القطاع الخاص، بل هو نوع

العلاقة القائمة بينهما، أي بين القطاع الخاص من ناحية وبين الحكومة والقطاع العام من ناحية أخرى: هل هي علاقة صحية أم علاقة إفساد أحدهما للآخر؟

ليس مربط الفرس الحقيقي هو ما إذا كانت الدولة تسمح أو لا تسمح بالاستثمارات الأجنبية الخاصة، بقدر كبير منها أو صغير، بل هو ما إذا كانت الدولة تستطيع أن تمارس، وتمارس بالفعل سلطتها في توجيه هذه الاستثمارات إلى هذه الفروع أو تلك من فروع النشاط الاقتصادي، ونحو تشغيل الحجم الأمثل من العمال وتدريب العدد الكافي منهم ودفع ما يجب دفعه من ضرائب... إلخ. القضية ليست ما إذا كان من المرغوب فيه أو غير المرغوب فيه تخفيض معدل نمو السكان، فهو قطعًا أمر مرغوب فيه، وإنما القضية هي ما إذا كنت تفعل كل ما بوسعك أن تفعل، حتى قبل أن ينخفض المعدل، في سبيل تحقيق التنمية السريعة، أم تؤجل هذا حتى ينجح الناس في تخفيض نسلهم، وتلقي بالمسئولية خلال ذلك على الناس أنفسهم. والقضية ليست هي الاعتماد على النفس والاستغناء عن الغير، بل هي الاعتماد على النفس حيث يجب الاعتماد عليها، والتعاون مع الغير دون الاعتماد المفرط عليهم.

هكذا تبدو قضية التنمية والتقدم في نظري، فإذا كان الأمر كذلك، فإن الخلاف في الرأي بيني وبين إبراهيم شحاتة لم يكن خلافًا خطيرًا في الحقيقة، مهما تصورنا أحيانًا غير ذلك.

إن مثل إبراهيم شحاتة لم يكن ليسمح - لو تولى مسئولية كبيرة في مصر - بإفساد العلاقة بين العام والخاص، ولا بالانفتاح «السداح مداح»، ولا بالاعتماد على الغير حين يجب الاعتماد على النفس... إلخ. بل إني أذهب إلى حد القول بأن هذا هو بالضبط أحد الأسباب الرئيسية في أن رجلًا مثل إبراهيم شحاتة لم يلعب في مصر الدور الذي كان يجدر بمثله أن يلعبه، وأنه «اضطر» بدلًا من ذلك إلى أن يوجه مهاراته ومواهبه لخدمة المؤسسات الدولية.

سمعت قبل وفاته بأشهر قليلة أن إبراهيم شحاتة سيعود إلى مصر بعد أن بلغ سن التقاعد في البنك الدولي. وكنت قد عرفت قبل ذلك أن مرضه - وإن كان خطيرًا - قد أصبح تحت السيطرة التامة. ورأيته بعد عودته، فوجدت وجهه نحيلًا أكثر مما تعودت أن أراه، ولكنه كان مبتهجًا بالحياة كعادته، بل أكثر من المعتاد، ولم أجد عليه

أي أثر يمكن أن يكون قد نتج من إقامته الطويلة في الخارج، وكأنه لم يترك مصر قط، وبدا وكأن أمامه مستقبلًا جديدًا من العمل الجديد في مصر. وعندما سألته عما ينوي أن يفعله في مصر قال بسرور: إن أسرة ساويرس قررت إنشاء مؤسسة خيرية جديدة لتقديم خدمات اجتماعية لا تستهدف الربح، وأنه قبل مسرورًا رئاسة هذه المؤسسة دون مرتب. قلت لنفسي: «هذا هو بالضبط ما كان يمكن أن أتوقع من إبراهيم شحاتة القيام به لدى عودته إلى مصر». عمل جديد من نوعه، لكن مصر في أشد الحاجة إليه. يقوم به القطاع الخاص ولكن دون أن يستهدف الربح. ويتولى إبراهيم شحاتة أهم منصب فيه، ولكن دون مرتب. عمل أساسه المبادرة الفردية لكنه ينطوي على شعور قوي بالمسئولية الاجتماعية، وها هو ذا إبراهيم شحاتة يتطوع ليقوم بالعمل الملموس وليس بالكلام. إن القطاع الخاص وإن كان من الممكن أن يكون شريرًا، فإنه ليس بالضرورة كذلك، ومن الممكن أن يلعب دورًا أساسيًا في نهضة الأمم كما لعب من قبل في تجارب الدول قديمة العهد بالتصنيع.

ولكن الموت لا يفرق بالطبع بين إبراهيم شحاتة وغيره. ففاجأه المرض في مكان آخر من جسمه دون مقدمات، وظهر بسرعة أن النهاية قريبة جدًا، وأخبرتني إحدى شقيقتيه الفاضلتين أنه عندما عرف بذلك كان تعليقه: «إني قابل لأي شيء». وقد وجدت في هذه العبارة أيضًا تأكيدًا جديدًا لما أعرفه عنه: إن رجلًا لديه مثل هذا الشعور القوي بالواجب، ويطمح دائمًا إلى الكمال، لا يمكن أن يظهر أمام الموت إلا بمثل هذه الرجولة وهذا الثبات.

علي الجريتلي

من أخطر آفات المصريين، ميلنا إلى الخلط بين الرجل العظيم وصاحب المنصب الكبير، فنحن نعامل كل صاحب منصب كبير وكأنه رجل عظيم، ويتوارى كثير من رجالنا العظام حقيقة في الظلام، من فرط إهمالهم، لمجرد أنهم لم تتح لهم الفرصة، أو رفضوا أن يتولوا منصبًا كبيرًا.

والأدلة التي يمكن تقديمها على هذه الحقيقة لا يمكن حصرها.

فلننظر مثلًا إلى معاملة وسائل الإعلام للوزراء وعلية القوم من المسئولين. الجريدة اليومية لا تخلو في أي يوم من الأيام من صورة هذا المسئول أو ذاك، وتصريحات المسئولين ـ عظمت أو صغرت ـ تحتل مكانًا رئيسيًا في صفحات الجرائد.

أو فلننظر إلى معاملة المذيع أو من يدير نقاشًا في التليفزيون، لهذا أو ذاك، إذا اجتمع في نفس الندوة رجل عظيم ووزير حالٍ، تجد الخشية والخشوع في معاملة الوزير، مهما كانت حداثة عهده بالسلطة، ورفع الكلفة في معاملة الرجل العظيم، مهما علا شأنه. فالوزير لا يقاطع بينما تجوز مقاطعة الآخرين، والرءوس تهتز بالموافقة لكل كلمة يقولها الوزير، إذ يجد كل من الحاضرين نفسه مدفوعًا بقوة خفية للبحث عن معنى دفين في كلام الوزير قد يكون خفيًا عنه ويمكن هز الرأس بشأنه.

فإذا حدث وتصادف أن رأيت رجلًا عظيمًا حقًا يعامل كما لو كان صاحب منصب كبير، فالأمر في معظم الأحوال لا يخرج عن أحد أمرين: إما أن يكون هذا العظيم قد أجمع الناس إجماعًا غير معهود على علو شأنه (وهذا أمر نادر الحدوث)، ومن ثم يكون تملقه بمثابة خضوع المضطر لرأي الجماهير، وإما أن يكون هذا العظيم قد حظي برضاء غير معهود أيضًا من جانب أصحاب السلطة، فيكون تملقه هو في الحقيقة تملق للسلطة.

ونظام التعليم في مصر يجري على نفس النحو. فالتاريخ الذي يتعلمه أولادنا في المدارس لا يميز التمييز الواجب بين العظيم وصاحب المنصب الكبير، ولا تجري الغربلة الواجبة إلا بعد مرور عشرات السنين على وفاة هذا أو ذاك، وبعد أن تنقضي أي شبهة في أن يكون لصاحب المنصب الكبير أنصار في السلطة.

بل إنه مما يثير الدهشة حقًا أن هذا المسلك قد وصل إلى حد قلب الأمور رأسًا على عقب. فبدلًا من أن يحظى العظيم بالتبجيل الذي يذهب إلى صاحب المنصب، أصبح صاحب المنصب يستعار في وصفه صفات لا تنطبق إلا على العظماء أو على المبرزين في العلم. فالرؤساء يوصفون بأنهم قد قاموا «بتغيير مجرى التاريخ في المنطقة»، مع أن هذا أمر في غاية الصعوبة. والمسئول الكبير الذي لم يحصل على درجة الدكتوراه بل ولا يحتاجها للقيام بمهمته، يقرن اسمه بهذه الشهادة، وتصريحات المسئولين الكبار توصف بأنها «خطيرة وتاريخية» بل «وخالدة»، دون أن يكون هناك بالضرورة خطورة أو خلود.

ومن الممكن الاسترسال في هذه الأمثلة إلى ما لا نهاية، على أن ما ذكر منها يكفي لتفسير ما يحدث لصاحب المنصب الكبير في بلادنا لدى بداية توليه لمنصبه، ولدى تركه له، إذ إنك إذا تأملت رجلًا هبطت عليه فجأة نعمة الوزارة، وقدر لك أن تراه عن قرب بعد بضعة أيام أو أسابيع، تجد أن الرجل ـ ما لم يكن رجلًا نادرًا حقًا ـ قد اعتراه ما يشبه الذهول. فهو ينظر إليك ولا يراك، ويصافحك وكأنه آت من عالم آخر. فالناس أصبحت فجأة تبتسم في وجهه بعد أن كانوا يتجهمون، وكل نكاته أصبحت مثارًا للضحك، والناس يفعلون له ما كان يتصور أنه كان مستحيلًا ـ وكأنه قد عثر على عصا سحرية أو مصباح علاء الدين ـ كرصف الطريق الذي يسكن به أو يراه بعينه، وتجديد أثاث مكتبه، وطلاء منزله وربما المنزل الذي بجواره أيضًا. وإذا مات له قريب عزيز ظهرت طوابير المعزين، وامتلأت الصحف بعبارات المواساة، ولم يكن يدري من قبل أنه محبوب لهذه الدرجة ومشهور إلى هذا الحد. فإذا ترك المنصب فجأة كما جاء إليه، اختفت العصا السحرية فجأة من يده، وعاد هو وأسرته إلى سابق عهدهم، ولكن جرحًا عميقًا يبقى في نفسه ويأبى أن يلتئم، ويصبح من المستحيل عليه أن يرى الأشياء على النحو الذي كان يراها من قبل. فمنصب الأستاذية في الجامعة مهما كان منصبًا «عظيمًا»، ومهما ردد أمام الناس بأنه سعيد بالعودة إليه، يبدو له وكأنه لا

يختلف اختلافًا كيفيًا عن أي منصب آخر غير الوزارة والإمارة، وهو في هذا محق من حيث إنه كأي منصب آخر لا يعطيه تلك العصا السحرية أو ذاك المصباح العجيب.

لا يحدث شيء من هذا، في العادة، للرجل العظيم حقيقة. فهو إن كان أديبًا أو فنانًا أو أستاذًا أو عالمًا، قد يكون قابعًا في بيته أو مكتبه أو معمله لا يزور ولا يزار إلا لمامًا، وهو لا يؤلف أو يكتب إلا إذا تحركت نفسه بالرغبة في ذلك، وتصريحاته لا تنشر في الصحف وإنما يسمعها جمهور صغير من أقاربه وأصدقائه وتلاميذه، ونكاته لا تضحك إلا إذا كان فيها بالفعل ما يضحك. وهو في معظم الأحوال يعرف قدر نفسه ولا يستطيع أن ينسى عيوبه وأوجه النقص في عمله، إذ لا مصلحة لأحد في إنكارها. فإذا مات قد يذكر اسمه في الصحف ولكن دون استرسال في الثناء، فالإفراط في الثناء عليه لن يجلب منفعة لأحد. وإذا عددت الأعمال التي قام بها في حياته لم تحلل كتبه ومؤلفاته ولا حاول أحد أن يبين أثره على الحياة العلمية أو الفنية في مصر، وعلاقته بالأجيال السابقة أو التالية عليه، وإنما ذكر أنه كان وزيرًا، أو نائبًا لرئيس الوزراء، إن كان قد شغل مثل هذا المنصب في غفلة من الزمن، ثم تركه بسرعة، وإذا كان اقتصاديًا كبيرًا له رأيه الخاص والواضح في حل مشكلات مصر المستعصية على الحل، لم تذكر الصحف شيئًا عن هذه الآراء واكتفى بذكر أنه اشترك في المؤتمر الاقتصادي الذي دعا إلى تشكيله رئيس الجمهورية، وإذا رئي أن هذا ليس مبررًا كافيًا للاهتمام الشديد بأمر الرجل، نسبت إليه رئاسة المؤتمر حتى لو لم يكن رئيسًا له.

خطر لي هذا عندما رحل عنا أستاذنا الدكتور علي الجريتلي، فانضم بذلك إلى عدد غفير من عظماء مصر الحقيقيين الذين اختارهم الله لجواره. وقد كان وزيرًا حقًا لفترة قصيرة في أوائل عهد الثورة، حينما كانت الثورة تبحث عن عظماء الناس وتوليهم بعض المسئوليات. ثم آثر أن يترك مثل ذلك عندما اكتشف أنه من العبث أن يكون جزءًا في جهاز لا يسمع له رأيًا. فتلقفته هيئة الأمم المتحدة، كما تفعل في كثير من الأحيان، مع رجال لم يجدوا الفرصة لخدمة وطنهم فقنعوا على الأقل بعمل لا يجبرون فيه على قول ما لا يعتقدون، وإن كانوا لا يستطيعون مع ذلك أن يقولوا كل ما يعتقدون. ثم لم يكف عن كتابة رأيه في الكتب والبحوث المنشورة وغير المنشورة وهي كثيرة، فانتقد السياسة الاقتصادية للستينيات في بعض وجوهها، وتعاطف معها في وجوه أخرى، ونشر بعض ذلك في كتاب (خمسة وعشرون عامًا: دراسة تحليلية

للسياسات الاقتصادية في مصر ٥٢ ـ ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧). وهو لم يكن ضد الانفتاح الاقتصادي برمته، كما يفصح عن ذلك هذا الكتاب نفسه، ولكنه كان ضد تخلي الدولة عن حقها في مراقبة نشاط الشركات الأجنبية المراقبة الكافية كما يفصح عن ذلك نفس الكتاب (ص ٢٧٥ ـ ٢٨٠)، ومذكراته المقدمة إلى وزير الاقتصاد عندما كان يرأس وحدة بحوث استشارية. وهو يحذر من الاعتقاد بأن «المستثمرين الأجانب سوف يحولون حال مصر من شدة إلى رخاء» ومن التعويل على «سحرية التكنولوجيا الحديثة دون النظر إلى الاعتبارات الاقتصادية المستمدة من تكلفة الموارد المتاحة» (خمسة وعشرون عامًا ص ٣٠٢) ويؤكد على ضرورة «المساواة في التضحية، بحيث لا يحتفظ المواطنون الذي يستأثرون بنسبة عالية من الدخل القومي بمستوى معيشة يعتبرونه من المقدسات التي لا تمس، وإلا نادوا بالويل والثبور وعظائم الأمور» (ص ٣٠٥).

وقد نختلف معه حول حجم الأهمية النسبية التي كان يعلقها على تحديد النسل، واعتقاده بتواضع ما يمكن عمله لرفع مستوى المعيشة في ظل معدل تزايد السكان الحالي (ص ٣٠٧) ولكنه على كل حال لم يقبل أن تتخذ هذه المشكلة تعلة تبرر بها أخطاء السياسة الاقتصادية.

كان الدكتور الجريتلي بغير شك واحدًا من أوسع خمسة أو عشرة من الاقتصاديين المصريين دراية بدقائق علمه وقدرة على ترجمة النظريات الاقتصادية إلى سياسات عملية. ومن ثم فقد اختير عن جدارة كواحد من أقرب الاقتصاديين إلى الرئيس حسني مبارك في بداية عهده، ثم اشترك في أعمال المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في بداية عهد الرئيس مبارك. على أنه لا يبدو لنا أن آراءه قد انعكست انعكاسًا ملموسًا في السياسة الاقتصادية. وقد يرجع ذلك إلى أن مناقشات المؤتمر الاقتصادي لم تترجم إلى سياسات عملية بعد الانتهاء من عقده.

وقد كان مأتمه جديرًا برجل عظيم مثله. فهو لم يعقد في ميدان عام بوسط المدينة، بل في حديقة منزله في ضواحي القاهرة، فمن أراد العزاء ذهب إليه في بيته. ولم تستخدم مكبرات الصوت في إذاعة ما تلي من القرآن الكريم، بل قرئ القرآن قراءة جليلة من مقرئ جيد الصوت لم يكن يحتاج إلى مكبرات الصوت أصلًا، كما أن الدكتور الجريتلي نفسه لم يكن في حاجة إلى مكبر للصوت.

سعاد حسني

يا ليت المصريين يجمعون على شيء واحد آخر مثلما أجمعوا على حب سعاد حسني. لم يكد خبر موتها يصل إلى أسماعهم حتى أصيبوا جميعًا بالكمد، وراح كل صاحب قلم يكتب عنها مقالًا، طويلًا أو قصيرًا. المهم أن يكتب أي شيء أملًا في التفريج عن نفسه. ومن المدهش كيف كتب الجميع مقالات جيدة، سواء من عرف بالفصاحة من قبل أم من لم يعرف عنه ذلك، إذ لم يكن من الصعب على أحد، في هذه الحالة، أن يُعبِّر بصدق عن نفسه، فيقع ما يكتبه موقعًا حسنًا لدى القراء.

ولم يبخل الكتَّاب عليها بأجمل الأوصاف. فذكروا جمالها الذي لا مثيل له، وخفة ظلها، وتعدد مواهبها في التمثيل والغناء والرقص، بل وصفت بأنها ليست فقط أجمل وجه عرفته الشاشة المصرية بل وبأنها أفضل ممثلة مصرية في القرن العشرين (ومن ثم أفضل ممثلة مصرية على الإطلاق). وذكر الكثيرون ذكاءها وحسن اختيارها للأفلام التي تمثل فيها والأدوار التي تؤديها، مما جعل من بين أصدقائها بعضًا من ألمع المثقفين والموهوبين المصريين كصلاح جاهين وأحمد بهاء الدين وكمال الطويل وحسن فؤاد وصلاح حافظ... إلخ. وانضم الكتَّاب والشعراء العرب في الثناء عليها، فأوجز الشاعر السعودي غازي القصيبي الكلام كله في قصيدة مؤثرة بعنوان (سعاد) وأشار إليها بأنها (كاملة الأوصاف). ووصفها كاتب سوري بأنها كانت (تنسج فنها من الحرير الطبيعي وتبني إرادتها القوية وعفة نفسها العالية من الحديد الصلب) وبأن تأثيرها كان (يتسلل إلى الوجدان ببوصلة سحرية من عينيها)... إلخ.

كل هذا مفهوم تمامًا ومعقول للغاية، بالنظر إلى ما كانت تتمتع به سعاد حسني بالفعل من مواهب. إنما المدهش حقًا والذي يحتاج إلى تفسير هو هذا الشعور القوي

بالذنب الذي بدا بوضوح شديد في الكثير مما كتبه المصريون عن وفاة سعاد حسني. نعم، إن نوعًا من الشعور بالذنب يبدو وكأنه يلازم أي شخص لدى فقده عزيزًا لديه، وكأنه قد خان صديقه أو محبوبه ببقائه على قيد الحياة دونه، وربما ازداد هذا الشعور بالذنب قوة كلما كان من طواه الموت أصغر سنًا او أكثر حيوية أو أقوى حضورًا أو أكبر قدرة على العطاء، إذ قد يشعر المرء حينئذ بالذنب إذ بقي هو على قيد الحياة، وهو الأكبر سنًا أو الأقل قدرة، وذهب الآخر بدلًا منه.

ولكن الأمر في حالة سعاد حسني يبدو أنه أكثر من ذلك بكثير. إذ لم يكتف الكتَّاب بالتحسر على فقدهم لامرأة فيها كل هذه الصفات، بل راح الكثيرون يبحثون عن المسئول عن وفاة سعاد حسني. فهناك من صب جام غضبه على البيروقراطية المصرية التي وصفها «بالغبية»، والتي أدت إلى توقف الدولة عن الإنفاق على علاجها في لندن. وقال البعض إن استمرار علاجها على نفقة الدولة لم يكن يحمل الدولة عبئًا أكبر من ٨٥ ألف جنيه إسترليني في السنة وهو مبلغ تافه في نظره بالمقارنة بما ينفق على أشياء أخرى كثيرة أقل أهمية من صحة سعاد حسني. وكثيرون هم من قالوا إن سعاد حسني ماتت لأننا (لا نستحقها)، إذ ما الذي ننتظره في مناخ ثقافي كالذي نعيش فيه، أو في زمن (قاتم رديء) مثل هذا الزمن؟.

ولم يخف البعض حزنهم لأن الزمن الذهبي الذي لمعت فيه سعاد حسني، في أواخر الخمسينيات وطوال الستينيات، قد ولّى، فقد كان هذا العصر الذي تلا ثورة ١٩٥٢ عصر نهضة عامة يشبه في ذلك العصر الذي تلا ثورة ١٩١٩ وأنتج مواهب كثيرة مثل أم كلثوم وعبد الوهاب. ولم يبخل البعض بالسخرية من المصريين بوجه عام، إذ ما أكثر ما يكيلونه من عبارات التمجيد والمديح على الشخص بعد أن يموت، وما أكثر ما يقيمون له من حفلات التكريم بعد وفاته، ولكنه ينسونه وهو على قيد الحياة. ووجّه بعض الصحفيين اللوم الشديد لزميلة لهم عادت من لندن حيث رأت سعاد حسني بعد أن زاد وزنها واشتد المرض عليها فكتبت تقول إنها لم تعد مثلما كانت، المرأة الجميلة والرشيقة والرقيقة، بل أصبحت شخصًا مختلفًا تمامًا.

والمثقفون المصريون يعانون منذ فترة ليست قصيرة من حالة أشبه بحالة الاكتئاب العام، يستجيبون فيها لدواعي الحزن أكثر مما يستجيبون لدواعي الفرح، وفي مثل هذه الحالة يكون المرء عادة أكثر استعدادًا للشعور بالذنب، حتى إزاء أحداث قد لا

يكون له أي ذنب فيها. ويبدو أن شعور المثقفين المصريين إزاء حادث وفاة سعاد حسني، يندرج تحت هذه الحالة من الشعور بالذنب دون أي سبب يقبله العقل.

فلنتذكر أولًا أن هذه ليست هي أول مرة تلقى فيها ممثلة سينمائية واسعة الشهرة وبالغة الجمال وشديدة الحيوية وقوية الحضور، موتها في ظروف مأساوية وفي أعقاب فترة اكتئاب طويلة. هكذا كانت وفاة الممثلة الأمريكية الشهيرة مارلين مونرو، وقبلها بسنوات الممثلة البريطانية الشهيرة فيفيان لي، وفي الحالتين، مثلما في حالة سعاد حسني، لم يكن من الواضح تمامًا هل كان الموت بسبب قرار واعٍ بالانتحار أو كان نتيجة تناول كمية زائدة من الحبوب المهدئة للأعصاب. والفرق بين السببين ليس كبيرًا في الواقع، إذ إن الحالة النفسية في الحالتين تكاد تكون واحدة. ولا شك أيضًا في أنه من السهل جدًا، في حالة مارلين مونرو أو فيفيان لي، كما في حالة سعاد حسني، أن نجد شخصًا أو مجموعة من الأشخاص يمكن أن يكونوا قد ساهموا بدرجة أو بأخرى في وصول الحالة النفسية إلى هذا المستوى من التدهور. إذ كيف لا يكون الأمر كذلك وسعادة المرء وشقاؤه أكثر اعتمادًا على تصرفات الآخرين منها على أي شيء آخر؟ ولكن البحث عن «المذنب» في أية حالة من الأحوال الثلاث هو على الأرجح تضييع للوقت من غير طائل، فضلًا عن أنه يصرف النظر عن العنصر الأساسي في مأساة هؤلاء الشهيرات من الجميلات. والذي أقصده بالعنصر الأساسي في المأساة هو هذان الشيئان بالضبط: الشهرة والجمال.

ولنأخذ الشهرة أولًا. فالراجح أننا نعلق أهمية مبالغ فيها على ما يمكن أن تجلبه الشهرة من سعادة للمرء. من المؤكد أن الشهرة تشبع لدى المرء حاجة أساسية لديه بأن يشعر بأنه محبوب أو جدير بالتقدير والاحترام، ولكن يبدو ومن المؤكد أيضًا أن هذا الحب العام أو هذا التقدير والاحترام الصادرين من جمهور غير محدد الهوية، مهما كان جمهورًا واسعًا، لا يمكن أن يغنيا عن شعور المرء بأن شخصًا معينًا يحبه، وبأن شخصًا أو مجموعة من الأشخاص المحددين يكنون له التقدير أو الاحترام. إن الزعيم السياسي، مهما بلغ نجاحه في الظفر بإعجاب الجماهير وحبهم له، قد يعاني في أوقات كثيرة من وحدة مريرة، ومن فقدان الثقة بالنفس، إذا لم يظفر بإعجاب وحب شخص معين. والممثل القدير قد يشعر بعد توقف التصفيق الحاد وخروج المتفرجين من المسرح، بوحدة قاتلة إذ يجد نفسه مضطرًا للعودة إلى منزله بمفرده.

إن شارلي شابلن، الذي طبقت شهرته الآفاق، يروي في سيرته الذاتية قصة بالغة التأثير والدلالة تتعلق بأيام شهرته الأولى. كان قد أنتج بعض الأفلام الصامتة الناجحة ولكنه لم يكن قد أدرك بعد المدى الذي بلغته شهرته. وكان عليه أن يستقل قطارا من لوس أنجلوس إلى نيويورك، فإذا به يفاجأ في كل محطة من المحطات التي وقف فيها القطار، بجمهور غفير من الناس جاءوا إلى المحطة خصيصًا لإلقاء نظرة عليه. وتكرر هذا المنظر المدهش حتى وصل إلى نيويورك. ولكنه في نيويورك لم يكن يعرف أحدًا، ووجد نفسه يمشي في شوارع نيويورك وحيدًا وحزينًا وهو يتلهف على أن يقابل شخصًا واحدًا يعرفه ليبادله الكلام!.

* * *

أما الجمال، فأظن أن الأمر فيما يتعلق به أبسط وأوضح. فلا شك أن أية امرأة جميلة يسرها أن تسمع كلمات الإطراء وما يؤكد لها تقدير من حولها لجمالها، ناهيك عن عبارات صادقة عن الحب. ولكن السؤال هو عن أثر وقوع الشعب المصري كله في حبها. ما الذي يمكن أن يعنيه هذا في نظر امرأة، ليست فقط جميلة، بل وأيضًا شديدة الذكاء والحساسية، مثلما كانت سعاد حسني؟

فلنترك جانبًا ذلك الاحتمال الذي كثيرًا ما يتحقق، في أن يفسد هذا الحب واسع النطاق أية علاقة شخصية قد تنشأ بين المحبوبة ورجل بعينه بما قد يثيره من مشاعر الغيرة من ناحية، أو الإفراط في الإعجاب بالنفس، من ناحية أخرى، وما قد يؤدي إليه من حرمان كل منهما من الخصوصية والانفراد بالآخر من ناحية ثالثة. فلنترك هذا جانبًا على أهميته، ولنسأل عما يمكن أن يثيره هذا الإدراك لدى المرأة الجميلة بأن أية كلمة أو حركة أو نظرة قد تصدر عنها، أو أي ثوب قد ترتديه، أو أية تصفيفة للشعر.. إلخ، قد يثير اهتمام أو تعليق شعب بأسره، أو على الأقل نصفه؟ قد يكون الأمر مثيرًا للسرور في البداية، ثم قد يصبح مسليًا أو مصدرًا للدعابة، ولكنه لا بد بعد فترة أن يؤدي لدى امرأة ذكية وحساسة، إلى السأم والضيق وتوتر الأعصاب، قد تصل بعد فترة إلى درجة لا تطاق.

أما أن يكون سبب الشهرة هو الجمال، فهذه هي الطامة الكبرى، خاصة للمرأة الذكية والحساسة. إذ كيف يمكن لهذه المرأة أن تطرد كل هؤلاء الرجال الذين

يحومون حولها كالذباب، من الأذكياء والأغبياء، الطوال والقصار، من ذوي السمنة أو النحافة، الذين يحاولون الظفر بها أو نيل إعجابها بذكائهم أو بأموالهم، بالحلي والمجوهرات، أو بالمساكن الأنيقة والسيارات.. إلخ؟

كيف يمكن لها أن تطرد هؤلاء عنها؟ ولكن الأدهى من ذلك هو كيف يمكن لها أن تتحمل أن ينصرف هؤلاء جميعًا عنها، بدون استثناء، فلا يبقى منهم أحد، إذا ذهب عنها جمالها؟ والزمن لا بد أن ينتقص من هذا الجمال شيئًا فشيئا، إذ لا يمكن الاحتفاظ للجسم إلى الأبد بهذه الدرجة من الرشاقة وللبشرة بهذه النضارة. كانت أم كلثوم امرأة أسعد حظًا بكثير من سعاد حسني. فشهرتها التي طبقت الآفاق لم يكن سببها الجمال، بل كان شيئًا يمكن الاحتفاظ به إلى سن متقدمة. ولكن كيف لسعاد حسني أن تحتفظ بصورتها في مخيلة الناس بالضبط كما رأوها لأول مرة وهي في السابعة عشرة من عمرها؟ وكيف تستمر في القفز والرقص وهي في الخمسين أو الستين؟

في مثل هذه السن لا يمكن للمرأة الجميلة أن تحتفظ بالجماهير، ولا غنى لها فيها عن حب الرجل الواحد أو الابن أو البنت، ولم يكن لسعاد حسني في سن التاسعة والخمسين أحد من هؤلاء.

لقد حاولت سعاد حسني المستحيل،ولكن كان عليها أن تدرك من البداية استحالته. لقد قيل عنها عندما كان عليها أن تذهب إلى عيادة الطبيب إنها كانت لا تخرج من بيتها إلا في الظلام حتى لا يراها أحد في صورتها الجديدة، وتتأكد أولًا من خروج كل من في العيادة قبل أن تطأها بقدميها. بل قيل أيضًا إن أحد الأسباب الأساسية لمحنتها المالية هو هذا الضعف الإنساني نفسه. فقد تبين بعد عشر سنوات من العلاج خارج مصر أنه ليس أمام سعاد حسني إلا العلاج الطبيعي، وأن ما تحتاجه منه متوفر في مصر مثلما هو متوفر في الخارج. فلم تجد الدولة مبررا للإنفاق على علاجها بالخارج. ولكن سعاد حسني لم تكن قادرة على تصور الفكرة: أن تسير في شارع من شوارع القاهرة فيراها المصريون وهي في هذه الحالة، وأن يقارنوا بين جمالها القديم وصورتها الحالية. يمكنها أن تتحمل فكرة ألا يتعرف عليها الناس. ولكن أن يعرف أحد أن هذه هي سعاد حسني، وأن يقارن بينها وبين ما كانت عليه، هذا هو ما لا يمكن أن تتحمله.

هذا فيما يبدو هو السبب الحقيقي في محنة سعاد حسني، لا هو تدهور مصر الثقافي ولا سوء أحوالنا السياسية... إلخ. ليس ثمة خطأ من جانب المصريين، الناس أو الحكومة، فقد منحوها من الحب ما لم يمنحوه لأية امرأة أخرى. وأنفقت عليها الدولة، من أموال المصريين، ما لم تنفقه على أي فنان أو فنانة أخرى. ولكن الذنب لم يكن أيضًا ذنب سعاد حسني. إذ ما الذي يمكن أن نتوقعه من امرأة، كانت بهذا الجمال، وحظيت بكل هذا الحب، إذا وجدت نفسها فجأة مهددة بفقد سحرها وجاذبيتها وخافت أن ينظر إليها الناس نظرتهم إلى أية امرأة أخرى عادية تسير في الطريق؟

إن محنة سعاد حسني أقرب إلى المأساة الإغريقية التي لا يمكن أن يلقى اللوم فيها على أحد، والتي كانت نهايتها متضمنة في بدايتها. لقد كتب أحد الكتّاب: (إن سعاد حسني ماتت مرتين، مرة عندما سقطت من تلك الشرفة الملعونة في لندن، ومرة قبل ذلك بخمسة عشر عامًا عندما مات صلاح جاهين، الذي وصفه بأنه كان بالنسبة لسعاد حسني الأب والأخ والصديق والحبيب، والكتف الذي تضع رأسها المتعبة عليه، والذراع القوية التي تسندها وتتكئ عليها). ولكن سعاد حسني، وقت وفاة صلاح جاهين كانت في الرابعة والأربعين من عمرها، وكانت بدأت تشعر بما يهدد جمالها وحيويتها من خطر.

لم يكن هناك بالطبع أي داع بالمرة لانتحارها في لندن في ٢٠٠١، كما أنه لم يكن هناك أي داع بالمرة لذلك الاكتئاب الشديد الذي أصاب صلاح جاهين قبيل وفاته في ١٩٨٦، إذ لم يخطئ أحد في الحقيقة لا في حقه ولا في حقها، وكان من الممكن أن تبقى سعاد حسني في قلوب المصريين إلى الأبد، كما بقي صلاح جاهين في قلوبهم. كان كل المطلوب منهما هو فقط بعض الصبر، أن يكتفيا في مواجهة المستقبل بكل ذلك المجد الذي حققاه في الماضي. ولكن يبدو أن مطالبة أي منهما بذلك كان هو المستحيل بعينه.

صلاح جاهين

تصادف أن سمعت بخبر وفاة صلاح جاهين ذلك الشاعر المصري العبقري، (في مايو ١٩٨٦) وأنا أقرأ قصة حياة شارلي شابلن بقلمه، فراعني أن ألاحظ في حياة كل منهما هذا الحزن أو الاكتئاب العظيم الذي يفجر الموهبة، أو الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الموهبة نفسها، وأن هذا الحزن العظيم في كل منهما انقلب إلى قهقهة مستمرة وسخرية على أعلى مستوى من الذكاء والتألق. كما راعني أن ألاحظ أن كلا منهما اختار لنفسه دورًا يجمع بين الجنتلمان والصعلوك في نفس الوقت.

فشارلي شابلن هو الصعلوك المفلس، المطارد من رجال الشرطة، وقطاع الطرق، ولكنه أيضًا المحب الولهان، حامي حمى الضعفاء والمساكين. وصلاح جاهين دائم السخرية من نفسه في رسوماته ورباعياته، يضحك من سمنته المفرطة ويشرك الناس في الضحك منها، ولكنه أيضًا لا يغني إلا لبسطاء الناس ولا يمتدح عبد الناصر إلا لاعتقاده بأنه زعيم هؤلاء البسطاء. أما أن صلاح جاهين مات في الخامسة والخمسين، وشارلي شابلن مات في السابعة والثمانين، فالأرجح أن تفسير ذلك يرجع إلى نوع المجتمع الذي ينتمي إليه كل منهما. الأول ينتمي إلى مجتمع مهزوم، والثاني إلى مجتمع منتصر. لقد كسب شارلي شابلن قضيته وخسرها صلاح جاهين. لقد تساءل لويس عوض في رثائه لصلاح جاهين (لماذا يموت هذا العدد الكبير من الموهوبين المصريين في هذه السن المبكرة: صلاح جاهين، وصلاح عبد الصبور، وأمل دنقل... إلخ)؟ ولعل الإجابة في أنهم كلهم عاشوا عصر الآمال الكبيرة المحبطة.

إني لا أعرف عن صلاح جاهين الكثير. ولكن أغانيه كانت ولا تزال تحرك في نفسي مشاعر لا تحركها أغانٍ لغيره. حتى أغنية بسيطة تبدأ بهذه الكلمات: (الدنيا

ربيع، والجو البديع، قفلّ على كل المواضيع)، كانت تثير في نفسي الدهشة المقترنة بالإعجاب من أن يفكر كاتب الأغنية في أن يقرن العبارتين المألوفتين الأوليين، بهذه الدعوة غير المتوقعة وبالغة خفة الدم إلى (التقفيل على كل المواضيع). كما شعرت بنفس الدهشة والإعجاب إذ أجده يبدأ نشيدًا حماسيًا، يؤلفه في خضم معركة وطنية ملتهبة، هي تلك التي اقترنت بالاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر في ١٩٥٦، بهذه العبارة غير المتوقعة بتاتًا ولكنها ملائمة كل الملاءمة (والله زمان يا سلاحي..).

في إحدى المرات القليلة التي رأيته فيها حدث ما يستحق أن أرويه.كنت أجلس مع زوجتي في ذلك المطعم العريق في أبي قير في شرقي الإسكندرية، والذي اشتهر على مر السنين بتقديم أفضل الأسماك، ولمحت على مائدة مجاورة صلاح جاهين وزوجته، التي كنا قد سمعنا مؤخرًا أنها زوجة جديدة صغيرة، هام بها صلاح جاهين حبًا، وقيل وقتها إن زواجه منها هو السبب في تمسكه بالعمل في جريدة الأهرام الحكومية، لكثرة أعبائه المالية بسبب زواجه.

كنا كلما ذهبنا إلى هذا المطعم، على مر السنين، نصادف دائمًا رجلًا عجوزًا يمر بالموائد عارضًا للبيع (فرس البحر) وأشياء أخرى لا أذكرها، ولكنه كان يصيح دائمًا معلنًا عن بضاعته بصوت عالٍ وبطريقة مميزة وحاسمة تكاد تجبرك على الشراء: Sea horse (سي هورس) بتاع الحظ، بتاع المحفظة، حتى أصبح وجود هذا الرجل جزءًا لا يتجزأ من المكان، وكأن أكلة السمك لا يمكن أن تكتمل إن لم تسمع أيضًا نداء هذا الرجل على بضاعته.

في هذه المرة لم يظهر الرجل، وإنما ظهر طفل في العاشرة أو نحوها، يبيع نفس البضاعة، وينادي عليها بنفس العبارات، ولكن بصوت خافت خجول لا يمكن أن يجذب التفات أحد. ولمحت صلاح جاهين يترك ما كان يأكله ويشرع في تلقين الولد طريقة أبيه في الإعلان عن بضاعته: «(سي هورس، بتاع الحظ، بتاع المحفظة)...، هكذا يجب أن تقال، تمامًا كما كان يقولها أبوك، بنفس القوة ونفس الحسم، ولا يمكن أن تفلح أية طريقة أخرى في حمل الناس على الشراء». وراح صلاح جاهين يردد العبارة مرة بعد أخرى، تمامًا كما كان يقولها العجوز، والطفل الصغير يرددها وراءه، كل مرة أفضل من سابقتها.

كنت قد سمعت أكثر من مرة عن أن اليساريين المصريين غضبوا على صلاح جاهين لأنه مع حلول السبعينيات اختار السلامة وهادن نظام الانفتاح، فاختفت القضية الاجتماعية من شعره ورسومه. وأعترف أن هذا النقد، رغم صحته، لم يكن يولّد في نفسي إلا شيئًا من المرارة، ليس في اتجاه صلاح جاهين، بل تجاه اليساريين المصريين. ولكن من شبه المؤكد لديّ أن صلاح جاهين لم يكن يشعر إلا بالود لليساريين، وأن غضبهم منه كان دائمًا يشكل غصة في حلقه. بل ربما كان لهذا الشعور الدفين بالذنب علاقة ما بوفاته المبكرة، تمامًا كما كان لمثل هذا علاقة ما بوفاة الشاعر صلاح عبد الصبور المفاجئة.

نجلاء بدير

تاريخ مصر الثقافي حافل بكوكبة من الموهوبين، في مختلف الفنون، الذين تجمعهم صفة بارزة، لا يمكن أن تخطئها العين، وهي أنهم لا يستلهمون أعمالهم، سواء كانت قصة أم رواية أم قصيدة أم لوحة أم فيلمًا... إلخ، إلا من بسطاء الناس، أو قل: إنهم لا يتألقون إلا مع بسطاء الناس. يستوحون منهم موضوعاتهم، ويعبرون عن عواطفهم، ولا ينطقون إلا بلسانهم. هكذا كان مثلًا يوسف إدريس في قصصه، وصلاح جاهين في أغانيه، وبليغ حمدي في موسيقاه. ولتأكيد ذلك نقارن هؤلاء بفنانين آخرين قد لا يقلون عن هؤلاء في الموهبة، ولكنهم دون شك، لا ينطبق عليهم هذا الوصف. إذ فلنقارن موضوعات توفيق الحكيم مثلًا وطريقة تعبيره، بموضوعات وأسلوب يوسف إدريس. أو فلنقارن معاني أغنيات أحمد رامي بمعاني صلاح جاهين، أو محمد عبد الوهاب ببليغ حمدي... إلخ.

والراجح أن السبب لا يرجع إلى مجرد الاختلاف في الميول الاجتماعية والسياسية، أو إلى مجرد التعاطف مع الفقراء أو عدمه. ليست المسألة في رأيي أن يوسف إدريس كان يحس بمشاكل الفقراء أكثر من توفيق الحكيم. هذا الفرق صحيح بالطبع، ولكن اختلافهما فيما تناولاه من موضوعات وفي طريقة تناولها يرجع، فيما أظن، إلى اختلاف آخر أهم بكثير، هو اختلافهما في درجة الإصرار على التعبير عما هو صادق وحقيقي وأصيل ودرجة النفور من كل ما هو كاذب ومزيف. قد يقال إن الاختلاف بين الفريقين هو مجرد اختلاف في الطبقة الاجتماعية التي يعبر عنها كل منهما، والمجتمع لا يتكون فقط من «بسطاء الناس»، والطبقات الأخرى تحتاج أيضًا إلى من يعبر عنها. وهذا صحيح أيضًا ولكن من المهم أن نلاحظ أن هؤلاء البسطاء هم في نمط حياتهم وسلوكهم اليومي أكثر صدقًا وأقل زيفًا، بصفة عامة، من الطبقات

الاجتماعية الأخرى، إذ إن أعباء الحياة وضيق ذات اليد لا تترك لهم الجهد أو الوقت أو المال الكافي للتصنع والتكلف والتظاهر بغير الحقيقة. ومن ثم فإن الذي ينفر بطبعه من كل ما هو مزيف، ولا يرضى بأقل من الحقيقة الكاملة، ينساق بفطرته بحثًا عن بسطاء الناس، فإذا وجدهم عشقهم، وإذا كان فنانًا أيضًا بطبعه، لم يستطع أن يعبر بفنه إلا عنهم.

من بين هؤلاء المصريين الموهوبين الذين «لا يتألقون إلا مع بسطاء الناس»، الكاتبة نجلاء بدير، المحررة في مجلة صباح الخير ثم في جريدة الدستور. لفت نظري أولًا، منذ عدة سنوات، اختيارها الموفق للموضوعات التي تكتب عنها، وحسها الأخلاقي القوي بما يجب على الصحفي أن يهتم به، ومن ثم فإنك تكاد تستطيع أن تعرف ما هي أهم القضايا الاجتماعية التي تشغل بال المصريين من الموضوعات التي تكتب فيها نجلاء بدير، اللهم إلا في الأوقات التي يرى فيها رئيس التحرير أن من الأفضل له شخصيًا (في ضوء اعتبارات مثل تقوية علاقاته بالسلطة) ألا تكتب نجلاء بدير على الإطلاق، أو أن تكتب في موضوعات لا تهم الرأي العام، وفي هذه الحالات يكاد يختفي اسمها من المجلة ريثما يرزق الله المجلة برئيس تحرير جديد أكثر تعاطفًا مع قضايا الناس.

وها هو ذا مثال لما أقصده. في وقت انشغل فيه عدد متزايد من الصحفيين بالترويج لفكرة «الشرق أوسطية»، خطر لنجلاء بدير أن تقوم من جديد بزيارة إحدى بلاد الصعيد، كانت قد زارتها قبل ست سنوات عندما شب حريق مروع بدير المحرق، لترى ما طرأ من تطور على العلاقة بين المسلمين والأقباط خلال هذه السنوات الست. لم يكن لهذا الحريق أية علاقة بما يسمى بالفتنة الطائفية، ومن ثم تذكرنا نجلاء بدير بما كان يسود العلاقة بين المسلمين والأقباط من صفاء ووئام قبل ست سنوات، ولكن في عبارات تخلو من أية عاطفة مصطنعة ومن ثم فهي تنفذ مباشرة إلى القلب.

وتعيد نجلاء بدير ما كان قد سبق لها أن كتبته في ذلك الوقت عن سؤالها لإحدى الأمهات التي فقدت ثلاثة أطفال في الحريق، عما إذا كانت تعتقد أن هناك أحدًا وراء الحريق كالجماعة الإسلامية مثلًا، وما أجابت به الأم القبطية «تقصدين السنية؟ لا يا ست حرام، دول كانوا بيشيلوا الناس من وسط النار، دول ناس طيبين». وتصف نجلاء بدير حال هذه الأم فتقول: إنها لم تكن تبكي على أولادها الذين فقدتهم

في الحريق، كما لم تكن تبكي أولادها الأحياء الذين لا يجدون اللقمة لأن أباهم تركهم وهرب إلى العراق، ولم يرسل مليمًا واحدًا. وعلقت نجلاء على حالة هذه الأم بقولها: «إن الحزن نوع من الرفاهية لا يقدر عليه إلا من يملك الحد الأدنى من متطلبات الحياة الآدمية».

ثم تحكي كيف ازدادت الحال سوءًا خلال السنوات الست الأخيرة، وكيف اشتد الفقر وتغيرت مشاعر المسلمين والأقباط بسبب ذلك. فنجلاء بدير تعتقد بحق أن المسئول الأول عن تدهور العلاقة بين االمسلمين والأقباط في الصعيد هو الفقر. وأن الفقر لا يفسر فقط ازدياد حوادث الاعتداء وازديادها توحشًا، بل يفسر أيضًا انتشار السلبية بين الناس إزاء هذه الحوادث حتى «أصبح مشهد القتال بين الأمن والجماعة الإسلامية، أو مشهد قتل الضباط والأقباط، لا يترك سوى (هزة رأس)، وانسحاب إلى الداخل».

ثم فاجأتنا نجلاء بدير بظهور كتاب مدهش لها في مكتبة الأسرة (١٩٩٩) بعنوان «بشر: أو البكاء بين يدي السيدة نفسية» يضم عددًا من المقالات التي كانت تنشرها بين الحين والآخر، وهي أقرب إلى الأدب الرفيع منها إلى الكتابة الصحفية. وقد تفضلت عليّ بتقديمه إليّ في صورة مخطوطة طالبة مني أن أكتب مقدمة له. فما إن أتممت قراءته في صورته الجديدة، وكنت قد قرأت معظم أجزائه متناثرة، حتى أدركت أنه عندما يطبع وينشر، سيكون من الكتب الأثيرة لديّ، وسأضعه في المكان الذي يتفق مع ذلك في مكتبتي، ولن أقرضه لأحد بسهولة، ولكني قد أشتري منه نسخًا لإهدائها لمن أحب أن يقرأه.

أدركت أيضًا أن من الصعب تصنيفه، ولكني أعرف أن هذا لا يعيب أي كتاب، فالكتب توجد أولا ثم يبدأ التصنيف وليس العكس. على أية حال، أنا أعتبره من كتب الأدب الرفيع لأسباب ستتضح من ثنايا الحديث، وإن كان لا ينتمي لأي نوع من الأنواع المألوفة: لا قصة ولا رواية ولا مسرحية ولا شعر ولا سيرة ذاتية، وإن كان بعض قطعه يمكن أن تعتبر قصصًا قصيرة جميلة.

من الصفحات الأولى يدرك القارئ أن الكتاب يتكلم عن أشياء حدثت بالفعل، وكما حدثت بالضبط، دون إضافة ودون اللجوء إلى الخيال، ومع ذلك فالكتاب

مشوق جدًا، وكأنك تقرأ قصة مثيرة، فلا تكاد تبدأ في قراءة إحدى قطعه حتى تتملكك الرغبة في معرفة ما حدث لبطلها أو بطلتها حتى تنتهي منها. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعلني أصف الكتاب بأنه «مدهش». ولكن هناك أسبابًا أخرى.

الكتاب يمكن أن يوصف بأنه «عاطفي» بلا شك، بمعنى امتلائه بالعواطف وإثارته للكثير من الحزن. والكاتبة تستخدم كلمة «الحب» بكثرة، فهي تحب هذه الزميلة أو الرئيسة حبًا شديدًا تعبر عنه بقولها «لو استطعت أن أجعل إنسانًا على وجه الأرض يحبني كما أحب مدام نهاد، هذا كاف لأن يجعل لحياتي قيمة». وهي تحب هذا الزميل المناضل الواقف في قفص الاتهام في المحكمة حبًا جمًا. وهي تبكي كثيرًا في الكتاب، إذ ما أكثر ما يستدر الدموع من عينيها. ومع هذا فأنت تتعاطف معها دائمًا، ولا تشعر قط بأن الحب قد زاد عن الحد أو في غير محله أو أن الدموع قد سكبت دون مبرر. هذا سبب آخر لاعتباري الكتاب «مدهشًا». هل تفسير ذلك هو أن المرء لا ينفر قط من العاطفة بل ينفر فقط من اصطناعها؟ ليس من البكاء بل من تمثيل البكاء؟.

ولأن نجلاء بدير لا تقول إلا ما تشعر به وتترك نفسها على سجيتها، فإن حكاياتها، مهما كان موضوعها مأساويًا، لا تخلو أبدًا من طرافة. فأبطال هذه الحكايات، وإن كانوا هم أصحاب هذه المآسي، كلهم تقريبًا خفيفو الظل، سواء في ذلك الصبي «بلية» الذي يجمع كور التنس، أم الشغالة «مبروكة» التي تشتغل في أكثر من شقة في نفس العمارة، ومن ثم فإنها على حد تعبير نجلاء بدير «تفتح شقق العمارة على بعضها، وتستعير صابونًا من شقة تستخدمه في شقة أخرى، ومشابك من شقة ثالثة، وأخيرًا تقوم بنشر الغسيل في أي شقة تحلو لها، ولا أحد يتذمر أو حتى يندهش». أما «عبد العزيز» الساعي لامع الذكاء والذي يعمل في نفس المؤسسة الصحفية التي تعمل فيها نجلاء بدير والذي سمح لنفسه أن يدخل على فيليب جلاب رئيس تحرير الأهالي وقد جاء ليتسلم مكافأة لأحد المحررين، وأن يقول له غاضبًا: «إزاي تصرف للأستاذ.. مبلغ قليل كده؟!» فلا يجرؤ رئيس التحرير على مناقشته... إلخ.

كل أبطال نجلاء بدير، ربما باستثناء اثنين أو ثلاثة، من البسطاء، ولكن هذه الكلمة يجب أن تؤخذ بحذر شديد عندما يكون الكلام عن أبطال نجلاء بدير. فـ (مبروكة) مثلا قد تكون بالفعل من البسطاء إذا كان المقصود مستوى الدخل أو التعليم، ولكنها ليست شخصية بسيطة أبدا، ولا الساعي (عبد العزيز)، ولا الصبي (بلية)، ولا المضيفة

(أمل)، ولا (أم هشام) التي أصبحت بسبب مرض ابنها قادرة على مناقشة أكبر أساتذة القلب في قصر العيني عن الفرق بين إصلاح الصمام الميترالي وتغييره!

كل هؤلاء وغيرهم، هم أيضا شخصيات ثرية جدا بمشاعرها وأفكارها وتجاربها وفهمها للحياة. إن شخصية مبروكة مثلا، التي لم يتجاوز كلام نجلاء بدير عنها أربع صفحات ونصف الصفحة، تبدو لي شخصية أفضل وأعمق بكثير من كثير ممن صادفت في حياتي من المثقفين. ونظرتها للحياة كما تظهر في هذا الكتاب تنطوي على فهم عميق للناس وحكمة يبدو أن نجلاء بدير نفسها تحسدها عليها. إن مبروكة هذه، الشديدة التفاؤل بالحياة، والقادرة على كمية لا نهائية من الصبر والاحتمال، تعاملها الحياة في النهاية معاملة بالغة القسوة بدرجة لا تقدر على تحملها هذه البطلة التي بدت لنا في الصفحات الأولى وكأنها قادرة على تحمل أي شيء.

لقد خيب ابنها الأصغر ظنها كما خيب ظن كل من أحبوها ووثقوا بها، فاحترف الإجرام، وهي نتيجة تبدو من سياق قصة مبروكة، بل وعلى الأخص من سياق الكتاب كله، وكأنها نتيجة حتمية وإن لم يكن من الممكن أن تحدد بالضبط المسئول عنها. وإذا بالقصة وكأنها أقرب إلى المأساة الإغريقية، المكتوب فيها منذ البداية ما سيراه الإنسان في النهاية، والتي يقف أمامها الناس، وعلى الأخص البسطاء منهم، عاجزين تماما عن تغييرها.

هذه هي بعض المشاعر التي تخرج بها من هذا الكتاب، أو التي خرجت بها أنا على الأقل: إن ما نقرأ عنه في هذا الكتاب قريب الشبه جدًا بالمأساة الإغريقية، فأبطال كتاب نجلاء بدير، كلهم تقريبا، يحملون على ظهورهم حملًا ثقيلًا لا يمكنهم الخلاص منه. وهم يسيرون منهوكي القوي منذ اللحظة الأولى من جراء هذا الحمل الثقيل، ومهما حاولوا ومهما تلقوا من مساعدات ومهما صادفهم في طريقهم من فاعلي الخير وحسني النية، فالنتيجة محتومة ومقررة سلفا، لا لأن الناس شريرون في مجملهم (فالعكس بالضبط هو الانطباع الذي تخرج به من الكتاب، فمعظم الناس طيبون في الأصل)، ولكن لأن هناك شيئا أو مجموعة من الأشياء تجعل الإصلاح مستحيلا أو شبه مستحيل. هل هو مجرد الغباء الإنساني؟ هل هو الخوف أحيانًا أو حتى ضعف الذاكرة؟ أو العجز الطبيعي عندنا جميعا عن أن نهتم بالآخرين لأطول من فترة معينة، أم هي حتمية الموت؟

إن نجلاء بدير لا تضيع وقتها ولا تبذل دموعها في محاولة (الدعوة إلى الإصلاح) مع أن الرغبة في إصلاح الأحوال تسري في دمها، ومع أنها تقضي الجزء الأكبر من حياتها في محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه (فالكتاب لا يدعو القارئ إلى شيء ولا يطالبه بشيء). إن الكتاب كله تقريبا عن الفقر والفقراء ولكنه لا يدعو إلى الاشتراكية، والكتاب مليء بالتعاطف مع الآخرين ولكنه لا يدعو أحدا إلى العطف. هل هذا لأن نجلاء يائسة؟ لا يمكن أن يكون هذا السبب، إذ لو كانت يائسة لما اهتمت أصلا بهؤلاء الناس ولا شغلت نفسها بالكتابة عنهم. السبب فيما يبدو لي أبعد من هذا. نجلاء بدير تدرك في قراره نفسها أن المسألة معقدة جدا، والخلاص صعب جدا. هل لأن المصريين فيهم عيوب متأصلة يصعب إصلاحها؟ لا، ولا هذا أيضا، فالمصريون يبدون في الكتاب شعبا رائعا تماما، في الذكاء والتضامن والجلد. هل سبب الصعوبة هو شدة وطأة الاستعمار أو الظلم الاجتماعي؟

قد تكون هذه هي الحقيقة ولكن الكتاب لا يذكر كلمة واحدة، من قريب أو بعيد عن الاستعمار، ولا حتى عن أصل الظلم الاجتماعي ومصدره، بل يصف فقط آثار هذا الظلم كما تبدو في حياة أبطال هذه الحكايات.

لا أعرف السبب بالضبط، ولعل القارئ يكتشفه، ولكن هناك فصلا معينا قد يقترب أكثر من غيره من الإجابة، وهو كذلك من أجمل فصول الكتاب، و عنوانه (أبطالي). في هذا الفصل تحكي نجلاء بدير كيف أنها ـ بعد أن نجحت نجاحا باهرًا في حل بعض المشكلات العويصة لبعض أبطالها، أو بعد أن بدالها وكأنها نجحت هذا النجاح الباهر، تبين لها أنها قد تكون قد أضرت بهؤلاء الأبطال الضحايا أكثر مما أفادتهم. لقد استطاعت بجهودها الصحفية وبنشرها قصصهم، أن تحصل لهم من التبرعات والمساعدات ما بدا وكأنه سيحل مشاكلهم إلى الأبد، ولكن سرعان ما ظهر أن هذه الحلول الفردية للمشاكل الفردية لا تجدي بشيء في المدى الطويل، بل ولا في المدى المتوسط، وكأن الأمر في النهاية أشبه بالنفخ في قربة مقطوعة. المشاكل لا تحل فرادى بل تحل مجتمعة، والحل الجماعي يحتاج إلى أكثر من جهد صحفية، مهما كانت ملتزمة وبارعة ومحلا للثقة. إنه يحتاج إلى جهد الأمة كلها، ولكن الأمة ـ كما يظهر أيضا من الكتاب ـ مرهقة ومتعبة لدرجة يصعب تصورها، والمصلحون منهم قد تكررت محاولتهم للإصلاح، المرة بعد المرة دون نتيجة، حتى قنعوا في النهاية بمحاولة حل مشكلاتهم الفردية.

في هذا الفصل المعنون بـ (أبطالي) تصف المؤلفة شابا متحمسا مصمما على مكافحة الفساد، حاولت هي مساعدته وفشلت، وحاولت زوجته إقناعه بأن (يكفى ويكفي خبره شره ويمشي جنب الحيط). يعود هذا الشاب إلى نجلاء بدير مكتشفا أنه لم ينتصر كما تخيل: (طلب مني أن أكتب مرة أخرى، قدم لي وقائع فساد جديدة، جاء بأوراق أكثر ومستندات، بدأ يحكي من أول القصة بنفس الحماس، لاحظ شرودي، حاول أن يثير اهتمامي، قدم لي ورقة تثبت تورط رئيسه في تبديد ألف جنيه، معتقدا أنها سبق صحفي.. تأكد أنني لن أساعده، وحاولت إقناعه بأن الصحافة تكتب مرة واحدة، فاتهمني بالجبن اتهاما مباشرا «كل الناس بيخافوا، طبعا من حقك تخافي، اشمعنى أنت؟» تركني وخرج متوجها إلى مكتب رئيسه، كتب إجازة بدون مرتب لمدة سنة ووافق رئيسه فورا).

فصول هذا الكتاب مجتمعه، تكوِّن فيما بينها بناء غاية في الجمال وبالغ التأثير، يدل على موهبة أدبية لا شك فيها. فالجمل قصيرة مندفعة كالرصاص تبلغ هدفها دون أدنى جهد، والموضوعات المختارة شريفة دائما والأهداف نبيلة دوما، والشخصيات التي ترسمها الكاتبة ذكية العقل والروح، والفصول في مجملها ترسم صورة للمجتمع المصري في الثمانينيات والتسعينيات من هذا القرن جديرة بأن يفيد منها كل من قد يريد في المستقبل أن يفهم ما الذي كان يحدث في مصر في ذلك الوقت. والإنسان المصري يبدو من خلال هذه الفصول إنسانا نبيلا بدوره، بالغ الذكاء وشديد الحساسية، وذا مقدرة عالية على التعاطف مع المظلوم من الناس أو من الحياة. ولهذا السبب وحده، على الأقل، يشيع الكتاب في قارئه شعورا بالأمل يتجاوز أي شعور بالإحباط قد تثيره أية قصة من قصص الكتاب على حدة، ويتجاوز أي شعور بالحزن قد تشعر به نجلاء بدير أو قد نشعر به نحن.

* * *

في صيف ٢٠٠٧ عرفت أن نجلاء بدير ستكتب عمودا يوميا في الإصدار الجديد لجريدة الدستور، ففرحت لأني كنت أتذكر جيدا مدى إعجابي بما كانت تكتبه في الإصدار الأول لهذه الجريدة.

كنت أعرف صعوبة الاحتفاظ بمستوى عال للكتابة إذا كان المطلوب عمودا

يوميا، كما صادفت هذه الصعوبة شخصيا عندما بدأت أكتب عمودًا يوميا لنفس الجريدة، وسرعان ما توقفت لشعوري بثقل العبء عندما لا يكون هناك مجال لتأجيل الكتابة بسبب التعب، أو بسبب عدم اختمار الفكرة في الذهن، أو عدم التأكد من أن الفكرة تستحق الكتابة عنها أصلًا. ولهذا سرعان ما توقفت عن الكتابة اليومية، ولكن استمرت نجلاء بدير.

دُهشت باحتفاظها بمستوى عالٍ للكتابة يومًا بعد يوم، وشهرًا بعد شهر. نعم، كانت تنقطع بضعة أيام قليلة مع وعد باستئناف الكتابة أو بدون وعد، ثم تعود فتكتب بنفس المستوى العالي، وكأن لا شيء يمكن أن يجعلها تقول كلامًا لا يؤثر في نفس القارئ.

واظبت إذن على قراءة عمودها اليومي في الدستور، وتعودت الاستمتاع به والتأثر به، ولم أعد أدهش عندما أقرأ لها عمودًا جميلًا يومًا بعد يوم. ولكن حلت محل الدهشة حيرة في محاولة اكتشاف سبب (أو أسباب) تفرد ما تكتبه نجلاء بدير عما يكتبه الآخرون.

إني أعرف أن الأدب أشكال وألوان، بل والأدب الرفيع أيضًا أشكال وألوان، وليس من السهل (بل ربما من المستحيل) أن يحدد المرء شروطه وقواعده (إن كان هناك أصلًا مثل هذه الشروط والقواعد). إني أستطيع أن أجزم لنفسي وللآخرين بأن هذا العمل أو ذاك من الأدب الرفيع، ولكني لا أحتفظ في رأسي بقائمة من الشروط التي يجب أن تتوفر في هذا العمل الأدبي قبل قراءته، بحيث أتتبع مدى انطباقها أثناء القراءة. إني أعجب بالعمل أو لا أعجب به، ثم أحاول اكتشاف أسباب هذا الإعجاب أو عدمه. فما هذه الأسباب فيما يتعلق بما تكتبه نجلاء بدير؟.

خطرت بذهني أولًا فضيلة «الصدق»، وهي صادقة دائمًا بلا شك، ولا جدال في أن الصدق شرط ضروري في جودة العمل الأدبي، ولكنه ليس شرطًا كافيًا بكل تأكيد. الكذب والادعاء والتظاهر والعاطفة المصطنعة (التي يسهل اكتشاف اصطناعها من ثنايا الكلام)، كل هذا يفسد العمل الأدبي بلا شك، بل وقد يفقد العمل وصف «الأدبي» أصلًا. ولكن البحث العلمي صادق أيضًا، وكاتب المقال قد يكون صادقًا

كل الصدق، وقد يترك أثرًا طيبًا جدًا في النفس بسبب هذا الصدق، دون أن يكون المقال عملًا أدبيًا. (من هذا النوع الممتاز من المقالات مثلًا مقالات الأستاذ سلامة أحمد سلامة، والعمود اليومي في الأهرام الذي كان يكتبه أحمد بهاء الدين). أما عمود نجلاء بدير فليس فقط صادقًا بل هو أيضًا عمل أدبي.

هل من شروط العمل الأدبي أن يكون كاتبه بالسليقة حكّاءً ماهرًا، يعرف كيف ينقل لنا المعنى في شكل قصة، ولو كان الكلام يبدو للوهلة الأولى وكأنه مجرد مقال؟.

الحكّاء الماهر يبدأ بجملة أو جملتين وكأنه يرمي شبكة صيد، لا بد له من اصطيادك من أول رمية وإلا فقدك إلى الأبد. ثم يتابع الحكي بعد هذا بجمل قصيرة وبسيطة (إذ إن الجمل الطويلة والمعقدة شبيهة بالثقوب الواسعة في شبكة الصيد من الممكن جدًا أن يهرب القارئ من خلالها). ويجب ألا ينحرف الحكاء الماهر من سياق إلى سياق، أو من قصة إلى أخرى، دون أن يكون مطمئنًا إلى أن القارئ سيصبر عليه أثناء هذا الانحراف، حتى يعود من جديد إلى المسار الأصلي لقصته الأساسية. ولكن كل هذا ضروري فقط لمنع فرار القارئ، وليس كافيًا لكسب رضاه. إنما يكون كسب الرضا بأشياء أخرى أساسية: أهمية الموضوع، وتعاطف الكاتب مع شخصياته (أو بعضها على الأقل)، وإنسانيته، وخفة ظله، وثقب بصره، وأن يكون للحكاية كلها مغزى لا يتضح تمامًا إلا مع نهاية القصة أو قرب نهايتها. إذ لو اتضح المغزى تمامًا قبل انتهاء القصة فقد يفسح هذا أيضًا مجالًا للهرب.

كل هذا موجود في عمود نجلاء بدير، ولكني لاحظت أيضًا بضعة أشياء أخرى. كان العنوان الثابت للعمود هو «خلق الله»، وقد أعجبني هذا العنوان من البداية، فقد وجدته يعبر عن روح ما تكتبه باستمرار: «المهم في هذا الرجل أو ذاك، هذه المرأة أو تلك، هذا الصبي أو غيره، أنهم كلهم من خلق الله، أي من بني آدم، لهم نفس الحاجات، ويشعرون، في الأساس، بنفس المشاعر.». وقد كان العنوان الثابت لمقالاتها السابقة في الإصدار الأول لجريدة الدستور «بشر»، وهو عنوان ينطوي على نفس المعنى.

لفتت نظري أيضًا اللغة التي تستخدمها. إنها تستخدم العامية بكثرة، بل وفي بعض عواميدها تكاد العامية تكون هي الغالبة. وعلى الرغم من شعوري بالاستياء

من انتشار هذا الاتجاه في الصحف المصرية في السنوات الأخيرة (وفي جريدة الدستور على الأخص)، وخوفي الشديد من الخطر الذي يهدد اللغة العربية بسبب ذلك، فقد لاحظت أني لم أشعر بهذا الاستياء قط وأنا أقرأ عواميد نجلاء بدير (كما أني لا أشعر باستياء قط عندما أقرأ مقالات أحمد فؤاد نجم لاستخدامه العامية، ولا أشعاره بالطبع). كنت أشعر دائمًا وأنا أقرأ لها بحجم الخسارة التي كانت ستحدث قطعًا لو لم تستخدم العامية في هذا السياق بالذات. وسأضرب مثالًا لتوضيح ما أعنيه.

في عمود احتفظت به وكتبت عليه «بديع»، ويعود تاريخه إلى ١٣ يوليو ٢٠٠٧، وعنوانه مكتوب بالعامية «بتتكلم»، تحكي نجلاء بدير حوارًا دار بينها وبين شاب فقير، وبدأته بأن وجهت إليه هذا السؤال: «بتحلم بإيه؟». وسأنقل للقارئ الفقرة الأولى من هذا العمود، ليحكم بنفسه على ملاءمة العامية أو عدم ملاءمتها:

- «باحلم إني أطلع طيار!
- وتفتكر ممكن حلمك يتحقق؟
- يتهيأ لي لأ.
- ليه لأ؟
- لأني خلّصت دبلوم صنايع، وباشتغل في قهوة عند المحطة في أسيوط، ويوميتي هي اللي فاتحة البيت، لأن أبويا خلاص عجّز، ومش قادر يشتغل.
- تفتكر ممكن حد من إخواتك يطلع طيار؟
- لأ.. يتهيأ لي برضه لأ.
- ليه؟
- لأن محمود الصغير في ساتّة ابتدائي، من يوم ما جاله إسهال وراح المستشفى العام وهو عايز يطلع دكتور... وسيد مش فالح في مدارس أصلًا. هو سمعه تقيل وبيروح المدرسة ويرجع ماسمعش حاجة...».

ويستمر الحوار إلى أن ينتهي العمود بأن يقول الشاب:

«أنا عمري ما قلت لحد إن نفسي أطلع طيار، أصلًا عمر ماحد سألني السؤال ده. هو إنتِ ليه يا أبله بتسألي؟»

فتجيبه نجلاء بدير:

«أهو... بنتكلم يعني...»

ومن هنا جاء عنوان العمود «بنتكلم».

سألت نفسي عن أي كلمة أو عبارة بالعربية الفصحي يمكن أن تؤدي نفس المعنى وتثير نفس الشعور الذي تثيره عبارة: «بنتكلم يعني...» كخاتمة للعمود، فلم أجد.

كتب أخرى للمؤلف

(أ) باللغة العربية:

١ ـ مقدمة إلى الاشتراكية، مع دراسة لتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٦٦.

٢ ـ مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٧.

٣ ـ الاقتصاد القومي، مقدمة لدراسة النظرية النقدية، مكتبة سيد وهبة، القاهرة ١٩٦٨، ١٩٧٢.

٤ ـ الماركسية، عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد، مكتبة سيد وهبة، القاهرة ١٩٧٠.

٥ ـ المشرق العربي والغرب، بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٣.

٦ ـ محنة الاقتصاد والثقافة في مصر، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢.

٧ ـ تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية، وعن الرخاء والرفاهية، مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣، والهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥.

٨ ـ الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٤.

٩ ـ هجرة العمالة المصرية (بالاشتراك مع إليزابيث تايلور عوني) مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا)، ١٩٨٦.

١٠ ـ قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم، دار على مختار للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٨٧.

١١ ـ نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٩..

١٢ ـ مصر في مفترق الطرق، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٩٠.

١٣ ـ العرب ونكبة الكويت، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.

١٤ ـ السكان والتنمية، بحث في الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان مع تطبيقها على مصر، المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة، ١٩٩١.

١٥ ـ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية، المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة، ١٩٩١.

١٦ ـ الدولة الرخوة في مصر، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

١٧ ـ معضلة الاقتصاد المصري، دار مصر العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

١٨ ـ شخصيات لها تاريخ، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ٢٠٠٠، دار الشروق، ٢٠٠٧.

١٩ ـ ماذا حدث للمصريين؟ كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٨، مكتبة الأسرة ١٩٩٩، دار الشروق، الطبعة السادسة ٢٠٠٨.

٢٠ ـ المثقفون العرب وإسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ٢٠٠٥.

٢١ ـ العولمة، سلسلة (اقرأ)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢.

٢٢ ـ التنوير الزائف، سلسلة (اقرأ)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، دار عين للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٣ ـ العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ٢٠٠١.

٢٤ ـ وصف مصر في نهاية القرن العشرين، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥.

٢٥ ـ كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٢، دار الشروق، ٢٠٠٧.

٢٦ ـ عولمة القهر، الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ٢٠٠٥.

٢٧ ـ كتب لها تاريخ، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٨ ـ عصر الجماهير الغفيرة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥.

٢٩ ـ عصر التشهير بالعرب والمسلمين، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤، الطبعة الثالثة، دار الشروق، ٢٠٠٧.

٣٠ ـ مستقبليات: تأملات في أحوال مصر والعرب والعالم في منتصف القرن الواحد والعشرين، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣١ ـ خرافة التقدم والتخلف، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧.

٣٢ ـ ماذا علمتني الحياة؟، سيرة ذاتية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨.

٣٣ ـ فلسفة علم الاقتصاد، بحث في تحيزات الاقتصاديين، وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٨.

(ب) باللغة الإنجليزية:

1 - Food Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966.

2 - Urbanization and Economic Development in the Arab World, Arab University in Beirut, 1972.

3 - The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970., Brill, Leiden, 1974, 1980.

(ترجم إلى اليابانية في ١٩٧٦، وحاز على جائزة الدولة التشجيعية في ١٩٧٦).

4 - Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, Coedited with G. Mac Arthur, a Special Issue of World Development, Oxford, Feruary, 1978.

5 - International Migration of Egyptian Labour, with Elizabeth Taylor Awany, International Development Research Centre, Ottowa, 1985.

6 - Egypt's Economic Predicament, Brill, Leiden, 1995.

7 - Whatever Happened to the Egyptians? American University in Cairo Press, Cairo, 2001, 10th reprinting 2006.

8 - Whatever Else Happened to the Egyptians, American University in Cairo Press, Cairo, 2004, 4th printing 2007.

9 - The Illusion of Progress in the Arab World: A Critique of Western Misconceptions, The American University in Cairo Press, Cairo, 2006, reprinted 2007.

(جـ) كتب مترجمة:

١ ـ التخطيط المركزي، تأليف جان تنبرجن، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة ١٩٦٦.

٢ ـ مقالات مختارة في التنمية والتخطيط الاقتصادي (بالاشتراك)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، ١٩٦٨.

٣ ـ أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، تأليف راجنار نيركسه، الجمعية المصرية للاقتصادي السياسي، القاهرة، ١٩٦٩.

٤ ـ الشمال ـ الجنوب: برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقبلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت، (بالاشتراك)، الصندوق الكويتي للتنمية، الكويت، ١٩٨١.

شخصيات مصرية فذة

الشخص الفذ هو المتفرد في مكانته أو كفايته. وهذا الكتاب يضم ثلاثة عشر فصلا، يتناول كل منها شخصية، يعتبرها المؤلف، ومعظم من يعرفها من المصريين، شخصية فذة بمعنى الكلمة.

إن مجالات تألقهم وتفردهم مختلفة ومتنوعة، من الكتابة الصحفية والأدبية، إلى العمل السياسي، إلى التمثيل السينمائي والغناء، إلى كتابة الشعر والرسم، إلى التأليف الاقتصادي والقانوني.

وهم فضلًا عن ذلك يتمتعون، بدون استثناء، بحب غامر من الناس وتقدير عميق لأشخاصهم، كما يحظون بهذا التقدير لمواهبهم. لهذا كانت الكتابة عنهم مصدر سرور للكاتب والناشر معًا، ونرجو أن تكون أيضًا مصدر س[illegible] وفائدة لمن يقرؤها.

Bibliotheca Alexandrina
0691096
062
14

6 221102 023863

دار الشروق
www.shorouk.com